

المجلس التنفيذي

الدورة السنوية

روما، 21-25 يونيو/حزيران 2021

World Food Programme
Programme Alimentaire Mondial
Programa Mundial de Alimentos
برنامج الأغذية العالمي



التوزيع: محدود
التاريخ: 10 نوفمبر/تشرين الثاني 2021
اللغة الأصلية: الإنكليزية
البند 14 من جدول الأعمال
WFP/EB.A/2021/14/DRAFT
ملخص أعمال الدورة السنوية للمجلس التنفيذي لعام 2021
للموافقة

تتاح وثائق المجلس التنفيذي على موقع البرنامج على الإنترنت (<https://executiveboard.wfp.org>).

مشروع ملخص أعمال الدورة السنوية للمجلس التنفيذي لعام 2021

جدول المحتويات	
3	القضايا الاستراتيجية الراهنة والمقبلة
3	ملاحظات افتتاحية من المدير التنفيذي 2021/EB.A/1
5	الضيوف الخاصون
6	مسائل أخرى
6	تحديث عن مشاركة البرنامج في التحضيرات لقمة الأمم المتحدة بشأن النظم الغذائية لعام 2021 2021/EB.A/2
7	قضايا السياسات
7	تحديث عن إعداد الخطة الاستراتيجية للبرنامج (2022-2026)
9	مسائل أخرى (متابعة)
9	عرض شفوي عالمي عن الاحتياجات الإنسانية والشواغل والأولويات التشغيلية
10	الحافظة الإقليمية لآسيا والمحيط الهادئ
12	الحافظة الإقليمية لشرق أفريقيا
13	الحافظة الإقليمية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا
15	الحافظة الإقليمية للجنوب الأفريقي
16	الحافظة الإقليمية لغرب أفريقيا
18	الحافظة الإقليمية لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي
20	الخطة الاستراتيجية القطرية لكوبا (2021-2024) 2021/EB.A/3
21	التقارير السنوية
21	تقرير الأداء السنوي لعام 2020 2021/EB.A/4
22	مسائل التسيير والإدارة
22	كلمة الهيئات الممثلة للموظفين أمام المجلس
23	التقارير السنوية (متابعة)
23	التقرير السنوي لمكتب الأخلاقيات لعام 2020 2021/EB.A/5
24	التقرير السنوي لمكتب أمين المظالم وخدمات الوساطة لعام 2020، ومذكرة الإدارة بشأنه 2021/EB.A/6
25	قضايا السياسات (متابعة)
25	سياسة شؤون العاملين في البرنامج 2021/EB.A/7

26	السياسة المنقحة لمكافحة التلبس والفساد	2021/EB.A/8
27	السياسة المنقحة للكشف عن تقارير الرقابة الصادرة عن مكتب المفتش العام	2021/EB.A/9
27	تحديث عن خطة تنفيذ سياسة البرنامج بشأن الحماية والمساءلة	2021/EB.A/10
29	تحديث عن دور البرنامج في الاستجابة الإنسانية الجماعية (2020)	2021/EB.A/11
30	تحديث عن تنفيذ البرنامج لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 279/72 (إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية)	
31	مسائل الموارد والمالية والميزانية	
31	التقرير السنوي للجنة مراجعة الحسابات	2021/EB.A/12
32	التقرير السنوي للمفتش العام ومذكرة المدير التنفيذي بشأنه	2021/EB.A/13
34	استعراض الإدارة للمسائل المهمة المتعلقة بالمخاطر والرقابة في عام 2020	2021/EB.A/14
35	الحسابات السنوية المراجعة لعام 2020	2021/EB.A/15
36	تقرير مراجع الحسابات الخارجي عن المبادرات المؤسسية الحاسمة، ورد إدارة البرنامج على توصياته	2021/EB.A/16
37	تقرير مراجع الحسابات الخارجي عن إدارة معلومات المستفيدين، ورد إدارة البرنامج على توصياته	2021/EB.A/17
38	تقرير عن تنفيذ توصيات مراجع الحسابات الخارجي	2021/EB.A/18
39	تقرير عن استخدام آليات التمويل بالسلف في البرنامج (1 يناير/كانون الثاني – 31 ديسمبر/كانون الأول 2020)	2021/EB.A/19
40	استخدام فائض الحساب الخاص للتأمين الذاتي	2021/EB.A/20
40	تقارير التقييم	
40	تقرير موجز عن استعراض النظراء لوظيفة التقييم في برنامج الأغذية العالمي ورد البرنامج عليه	2021/EB.A/21
41	تقرير التقييم السنوي لعام 2020، ورد الإدارة عليه	2021/EB.A/22
42	تقرير موجز عن التقييم الاستراتيجي لمساهمة أنشطة التغذية المدرسية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ورد الإدارة عليه	2021/EB.A/23
43	تقرير تجميعي للأدلة والدروس المستخلصة من التقييمات اللامركزية بشأن تعزيز القدرات القطرية، ورد الإدارة عليه	2021/EB.A/24
44	حالة تنفيذ توصيات التقييم	2021/EB.A/25
44	مسائل أخرى (متابعة)	
44	تحديث عن دائرة الأمم المتحدة لخدمات النقل الجوي للمساعدة الإنسانية	
45	مسائل التسيير والإدارة (متابعة)	
45	تعيين عضوين في لجنة مراجعة الحسابات	2021/EB.A/26
46	تعيين المفتش العام ومدير مكتب الرقابة	2021/EB.A/27
46	تقرير وحدة التفتيش المشتركة: تعدد اللغات في منظومة الأمم المتحدة	2021/EB.A/28
47	تحديث عن شراء الأغذية	
48	قضايا السياسات (متابعة)	
48	تحديث عن عمليات تصدي البرنامج لفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز	
49	مسائل أخرى (متابعة)	
49	تقرير شفوي عن الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وبرنامج الأغذية العالمي	
50	ملخص أعمال المجلس التنفيذي	
50	ملخص أعمال الدورة العادية الأولى للمجلس التنفيذي لعام 2021	2021/EB.A/29
50	التحقق من القرارات والتوصيات المعتمدة	

القضايا الاستراتيجية الراهنة والمقبلة

2021/EB.A/1 ملاحظات افتتاحية من المدير التنفيذي

- 1- رحب المدير التنفيذي بأعضاء المجلس والمراقبين في دورة المجلس التي قال إنه يأمل أن تكون الأخيرة التي تُعقد بالوسائل الافتراضية. ولخص الوضع العالمي، فقال إنه يُحدّر من أن آفاق عام 2021 تنذر بالدمار بسبب استمرار جائحة مرض فيروس كورونا 2019 (كوفيد-19) إلى جانب تغيّر المناخ والنزاع على الرغم من أن الاستجابة الدولية للجائحة في عام 2021 ساعدت على تجنب مجاعة واسعة النطاق وعدم الاستقرار والهجرة. ويهدف كثير من الوثائق السبعة والأربعين المقدمة أثناء الدورة إلى مساعدة البرنامج على أداء دور استراتيجي أكبر من أي وقت مضى وتحمل المسؤولية والتحلي بالفعالية في معالجة هذه التحديات.
- 2- وتشمل المواضيع التي من المرجح تناولها مررا في مناقشات المجلس قمة الأمم المتحدة بشأن النظم الغذائية، والتحالف العالمي للوجبات المدرسية الذي سيجري إطلاقه أثناء القمة بهدف ضمان حصول جميع أطفال المدارس في جميع أنحاء العالم على وجبات مدرسية مغذية بحلول عام 2030. وتُمثل جهود البرنامج لتحسين ثقافة مكان العمل موضوعا رئيسيا آخر. وشارك في الاستقصاء العالمي الأخير للموظفين 84 في المائة من القوة العاملة العالمية للبرنامج - 16 653 شخصا - أشار 92 في المائة منهم إلى اعتزازهم بالعمل مع البرنامج. وسُجّلت أيضا تحسينات في تصورات الموظفين بشأن روح التعاون والقيادة والدعم المقدم من الإدارة من أجل التطوير الوظيفي، واقتراحات الموظفين لتحسين طرق العمل. وشهد التكافؤ الجنساني أيضا تقدما، وتستأثر المرأة حاليا بنسبة 46 في المائة من الوظائف الدولية و38 في المائة من الوظائف الوطنية.
- 3- وانتقل المدير التنفيذي بعد ذلك إلى الوضع العالمي، مشيرا إلى أن الجائحة أدت إلى زيادة عدد الأشخاص في المراحل 3 أو 4 أو 5 وفقا للتصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي ووصلت أعدادهم إلى 270 مليون شخص، منهم 41 مليونا في المرحلة 4، و580 000 في المرحلة 5. وقال إن تكلفة الوصول إلى هؤلاء الأشخاص وحدهم بلغت 6 مليارات دولار أمريكي. وأضاف أن المناطق المثيرة للقلق بالغ شملت الجمهورية العربية السورية التي يعيش فيها 12 مليون شخص في المراحل 3 أو 4 أو 5 من مراحل التصنيف المتكامل، ومدغشقر التي اقترن فيها الجفاف بالجائحة، مما أدى إلى انتكاسة في التقدم المحرز، وتسبب في ظروف تسودها المجاعة وأوضح حجم التكلفة التي تتكبدها البلدان الفقيرة بسبب تغيّر المناخ الذي ساهمت الدول الأكثر ثراءً بأكبر دور في حدوثه. وزاد أيضا عدد الأشخاص في المراحل 3 و4 و5 من مراحل التصنيف المتكامل في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وأفغانستان، واليمن، وإثيوبيا، والسودان، وجنوب السودان، ونيجيريا، وبوركينا فاسو، ومن المرجح أن تزداد الأوضاع سوءا، ولا سيما في ظل العودة الشبكية لموسم الأعاصير والعواصف.
- 4- وكان المدير التنفيذي قد تحدث في الأسبوع السابق أمام الجلسة الاستثنائية لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة حول النزاع في منطقة تيغراي في إثيوبيا. وقال إن التقديرات تُشير إلى أن أكثر من 4 ملايين شخص في المنطقة دخلوا المراحل 3 أو 4 أو 5 من مراحل التصنيف المتكامل، مما يدل على الحاجة الواضحة إلى اتخاذ إجراءات فورية. وعقب الحملة التي أطلقها المدير التنفيذي، منح رئيس الوزراء إمكانية وصول المساعدات الإنسانية إلى المنطقة، ويُجري البرنامج حاليا مناقشات موسعة مع السلطات العسكرية حول المسائل المتبقية. وتحقق تقدم في الحصول على تأشيرات الدخول والهواتف الساتلية، ويأمل البرنامج في زيادة إمكانية الوصول إلى تيغراي خلال الأيام التالية. وسيُتيح له ذلك، من خلال العمل مع المنظمات غير الحكومية والشركاء الآخرين، زيادة عدد الأشخاص الذين يصل إليهم، من 1.3 مليون إلى 1.6 مليون بحلول نهاية يونيو/حزيران، ومن 2.1 مليون في يوليو/تموز. ووصلت خسائر محصول عام 2020 إلى 90 في المائة، وتراوحت خسائر الثروة الحيوانية في المنطقة بين 80 و90 في المائة في بداية النزاع، مما أدى إلى مشاكل في موسم الزراعة الحالي وخطر زيادة الجوع وسوء التغذية.

- 5- وفي الختام، أوضح المدير التنفيذي الحالة بشأن التمويل في عام 2021. وقال إن البرنامج لم يتلق حتى الآن سوى 26 في المائة من المبلغ الذي يحتاج إليه في عام 2021، وهو 15.3 مليار دولار أمريكي، ويتوقع جمع ما مجموعه 8.5 مليار دولار أمريكي بحلول نهاية السنة مقابل 8.9 مليار دولار أمريكي في عام 2020. وطلب من المانحين زيادة الإيرادات في عام 2021 إلى 12 مليار دولار أمريكي، ولكن العجز في الميزانية دفع نحو تخفيض الحصص الغذائية في كثير من الأماكن، مما كان له أثر مُدمر على 139 مليون شخص كان البرنامج يُخطط للوصول إليهم. ولا سبيل أمام البرنامج لكي يكون الأفضل على الإطلاق إلا بدعم من المانحين، وحث المدير التنفيذي المجتمع الدولي على عدم التقليل من شأن المشاكل.
- 6- وبالنظر إلى أن الكثير من المانحين التقليديين للبرنامج يعانون من التأثيرات الاقتصادية لجائحة كوفيد-19، أشاد الأعضاء بجهود المدير التنفيذي الناجحة في جمع التبرعات، مشيرين إلى أن المساهمات القياسية التي جمعت في عام 2020 تُثبت ثقة المجتمع الدولي في البرنامج. ويستحق النهج المبتكر للبرنامج في تعبئة الموارد وتوسيع قاعدة المانحين الإشادة، ولكن عدة أعضاء لاحظوا مع القلق أن حصة المساهمات المرنة غير المخصصة قد تراجعت، وحثوا المانحين على توفير تمويل مرّن ومتعدد السنوات وفقا للالتزامات المعقودة بموجب الصفقة الكبرى و اتفاق التمويل. وفي ضوء تحذيرات المدير التنفيذي من وقوع مجاعة وشيكة، من الضروري أيضا أن يزيد المانحون مساهماتهم الإجمالية.
- 7- وأشاد الأعضاء بأداء البرنامج في بلوغ رقم قياسي من المستفيدين على الرغم من الصعوبات التشغيلية الكبيرة. وأشادوا على وجه الخصوص بالالتزام بالبرمجة السريعة والمرنة بالتعاون مع الحكومات والأمم المتحدة والشركاء الآخرين؛ والدور المعزز في معالجة الأسباب الجذرية للأمن الغذائي وحالات الطوارئ وبناء القدرة على الصمود في مواجهة ذلك؛ والمواءمة مع العملية الجارية لإعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية؛ وقيادة مجموعات الأمن الغذائي واللوجستيات والاتصالات في حالات الطوارئ. واستعرض العديد من الأعضاء مساهمات حكوماتهم في الأمن الغذائي الوطني والدولي والحماية الاجتماعية وغير ذلك من المبادرات الإنسانية والإنمائية، بما في ذلك من خلال التعاون في برامج البرنامج في بلدانهم وفي البلدان الأخرى.
- 8- وشجع بعض الأعضاء إدارة البرنامج على الحفاظ على تركيزها على الولاية الأساسية للبرنامج، وأعرب كثيرون عن دعمهم لدوره المتنامي في محور العمل الإنساني والتنمية والسلام. وأضافوا أن حصول البرنامج على جائزة نوبل للسلام في عام 2020 يُعبر عن الاعتراف بالبرنامج كشريك مهم في سياقات النزاع وعن أهمية المساعدة الغذائية كعامل رئيسي في التخفيف من النزاع ومنع نشوبه، بما في ذلك من خلال البرامج التي تربط الاستجابة للطوارئ من أجل إنقاذ الأرواح بالأنشطة الهادفة إلى بناء قدرة المجتمع المحلي على الصمود ومعالجة الأسباب الجذرية للجوع. وأشاد الأعضاء بالالتزام بالبرامج بالنهوض بالمبادئ الإنسانية في سياقات النزاع المعقدة وضمان الحياد والاستجابة والفعالية في إجراءاته. وأضافوا أن الاعتراف الدولي بهذا الالتزام يُيسر دور البرنامج في المحور وأن له دورا فعالا في نجاح مفاوضاته بشأن وصول المساعدات الإنسانية عندما يؤدي النزاع والأسباب الأخرى إلى صعوبات في الوصول، مثلما في حالة منطقة تيغراي في إثيوبيا وفي جمهورية فنزويلا البوليفارية.
- 9- ولاحظ الأعضاء أن الجائحة، بالإضافة إلى ما سببته من أضرار اقتصادية واجتماعية جسيمة في البلدان المضيفة والمانحة، كشفت عن مواطن ضعف في النظم والهيكل العالمية، وأثبتت حاجة الجهات الفاعلة الإنسانية إلى اتباع نهج جماعية منسقة بالشراكة مع الحكومات. وأتاحت الصياغة الجارية للخطة الاستراتيجية الجديدة للبرنامج للفترة 2022-2026 فرصة للاستفادة من تلك الدروس، وقال الأعضاء إنهم يتطلعون إلى تلقي المسودة الأولى للخطة في يوليو/تموز قبل المساهمة في صياغتها خلال الأشهر المقبلة.
- 10- وأوصى الأعضاء بأن تعكس الخطة الاستراتيجية الجديدة وتوضح دور البرنامج ومزاياه النسبية في تلبية الاحتياجات الإنسانية القائمة والعمل في الوقت نفسه لتقليص الاحتياجات في المستقبل، مع تحديد أولويات واضحة لزيادة المشاركة في محور العمل الإنساني والتنمية والسلام بالاستناد إلى أدلة الأثر. وسيطلب ذلك شراكات معززة، بما في ذلك شراكات مع الجهات الفاعلة

المحلية والوكالات الأخرى التي تتخذ من روما مقرا لها، على أن يكون ذلك مصحوبا بتقسيم واضح للعمل ومعايير لدور الشركاء، وخاصة في بناء القدرة على الصمود، والعمل المناخي، والحماية الاجتماعية، والحفاظ على السلام.

11- وودعا الأعضاء إلى ضرورة التشاور مع الأشخاص المتضررين والمجتمعات والمؤسسات المحلية أثناء تصميم البرامج من أجل ضمان المواءمة مع الأولويات المحلية. وقالوا إن ذلك ينطبق ذلك بصفة خاصة على العمل في بناء القدرة على الصمود الذي يتسم بأهميته المحورية في كثير من عمل البرنامج، وينبغي أن يشمل أنشطة إدرار الدخل وتدبير الشراء المحلي. ورحبوا بعمل البرنامج في الاستعداد والعمل الاستباقي وفي تحديد المخاطر التي يتعرض لها الأمن الغذائي، بما في ذلك في البلدان المتوسطة الدخل المعرضة لكوارث طبيعية متكررة وتأثيرات تغيّر المناخ، مثل آسيا والمحيط الهادئ، وأمريكا اللاتينية والكاريبي. وقالوا إن الخطة ينبغي أن تشمل أيضا أحكاما لمواصلة تعزيز القدرات الوطنية؛ والتنفيذ الكامل لسياسة البرنامج بشأن الحماية والمساءلة؛ والنهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، ومعالجة العنف الجنسي والجنساني؛ والإدراج الكامل للأشخاص ذوي الإعاقة كعناصر وقيادات ومستفيدين في برامج البرنامج.

12- وأعرب الأعضاء عن تطلّهم إلى المناقشات المقبلة حول التحضيرات لقمّة الأمم المتحدة بشأن النظم الغذائية وإطلاق التحالف العالمي للتغذية المدرسية، وسياسة شؤون العاملين وما يرتبط بها من قضايا، وتطوير تعدد اللغات في البرنامج ومنظومة الأمم المتحدة. ورحبوا بالمفتش العام الذي تم تعيينه مؤخرا. وأعربوا عن قلقهم إزاء ازدياد معدلات انعدام الأمن الغذائي جراء الجائحة وتغيّر المناخ والنزاع، وأكدوا من جديد التزامهم بمواصلة دعم البرنامج والمجتمع الدولي في معالجة هذه القضايا والمضي قدما نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030.

13- وتوجه المدير التنفيذي بالشكر إلى أعضاء المجلس على دعمهم المالي وغيره، بما في ذلك مطالبة البرنامج بالحفاظ على دوره الرائد في المجتمع الإنساني الدولي، وأكد من جديد التزامه بضمّان أن يكون البرنامج جاهزا على أفضل وجه لكل ما يعترض طريقه.

الضيوف الخاصون

14- في إطار هذا البند من جدول الأعمال، استمع المجلس إلى ملاحظات ضيفين خاصين، هما السيدة أمينة ج. محمد، نائبة الأمين العام للأمم المتحدة، والسيدة أنيس كاليباتا، المبعوثة الخاصة للأمين العام لقمّة النظم الغذائية التي ستعقد في عام 2021.

15- وفي كلمتها التي أدلت بها عبر الفيديو، وجهت نائبة الأمين العام الشكر إلى أعضاء المجلس على مشاركتهم في الأعمال التحضيرية لقمّة النظم الغذائية التي وصفها بأنها فرصة قيّمة لتحفيز العمل نحو تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وقالت إن البرنامج والوكالات الأخرى التي تتخذ من روما مقرا لها ستقوم بدور محوري في متابعة ما ستسفر عنه القمّة من نتائج.

16- وعرضت المبعوثة الخاصة لقمّة النظم الغذائية العملية التشارورية التي يجري من خلالها جمع الإسهامات على المستويات القطرية والإقليمية والعالمية، وتصب في الأعمال التحضيرية للقمّة، مسلطة الضوء على إشراك المنظمات غير الحكومية والمجتمعات المحلية والشباب ومنتجي الأغذية إلى جانب الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وقالت إن الأولويات المحددة من خلال العملية ستستخدم في وضع بيان عمل سيُدلي به الأمين العام في القمّة؛ وستشكل آلاف الحلول التي حُدّدت من خلال مختلف مسارات العمل وجرى تنظيمها في مجموعات، مستودعا ثريا للأقاليم والبلدان والمجتمعات المحلية في التشاور في المستقبل عند تخطيط تحويل نُظُمها الغذائية.

17- وأعرب أعضاء المجلس، متحدثين بالنيابة عن قوائمهم، عن تأييدهم القوي للقمّة، وهنأوا البرنامج والوكالات الأخرى التي تتخذ من روما مقرا لها على الأعمال الجارية في إطار التحضير للحدث.

- 18- وقال أعضاء المجلس إن القمة تُمثّل فرصة لإجراء مناقشات بناءة شاملة حول المجموعة الكاملة من قضايا الزراعة والنظم الغذائية. ودعا الأعضاء إلى الأخذ بنهج شامل وشفاف وتشاركي في التحضيرات واستخدام مفاهيم يتفق عليها جميع الأطراف بشأن أهداف التنمية المستدامة وعقد العمل، مع التركيز على بناء توافق في الآراء وتجنب ازدواجية العمل مع هيئات الأمم المتحدة الأخرى.
- 19- ووصفوا الدول الأعضاء بأنها حاسمة في تنفيذ الحلول التي تضمن مساهمة النظم الغذائية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ودعوا إلى إعطائها الفرصة للنظر في نتائج القمة من خلال الأجهزة الرئاسية للوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها.
- 20- وطلب أعضاء المجلس مزيداً من المعلومات عن مشاركة الجهات الفاعلة من غير الدول في القمة؛ والآليات التي سيجري بها اختيار الحلول والتحالفات لعرضها أثناء القمة؛ ومتابعة نتائج القمة وحوكمتها. وقالوا إنهم يؤيدون عقد أحداث عن طريق الحضور الشخصي، بما في ذلك أحداث حول الحوارات الوطنية كجزء من الاجتماعات السابقة للقمة، وطلبوا إيضاحاً عن شكل الأحداث على المستوى الوزاري.
- 21- ورحب أعضاء المجلس بتحالف الوجبات المدرسية، وحثوا نائبة الأمين العام على مواصلة العمل مع الدول الأعضاء لضمان إطلاقه بنجاح أثناء القمة. وطلبوا بمنحه مكانة بارزة في الاجتماع الوزاري السابق للقمة وفي بيان عمل القمة الذي سيُبدلي به الأمين العام ومن خلال حدث جانبي أثناء القمة.
- 22- وأوضحت المبعوثة الخاصة أن الجهات الفاعلة غير الرسمية يمكن أن تُشارك في الاجتماعات السابقة للقمة وفي القمة سواءً كجزء من الوفود الوطنية أو بشكل منفصل؛ وقالت إن حصة من أماكن الحضور الشخصي في الاجتماعات السابقة للقمة ستخصص لممثلي المجتمع المدني والقطاع الخاص. وفيما يتعلق بشكل الاجتماعات السابقة للقمة، أوضحت أن جميع الدورات سيكون فيها مشاركون بالوسائل الافتراضية وبالحضور الشخصي. وسيُشارك العديد من البلدان بالوسائل الافتراضية، ولكن اتخذت ترتيبات للوزراء الذين يرغبون في الإدلاء ببياناتهم بأنفسهم.
- 23- وأشارت إلى أنه يجري تحديد مجالات التقارب من مسارات العمل والحوارات الوطنية والمستقلة؛ وستُشكل المجالات المتوافقة أيضاً مع أهداف التنمية المستدامة الأساس لبيان عمل الأمين العام. وتُعزز الحوارات الوطنية المشاركة المتعددة القطاعات وتفتح قناة تأمل أن تظل قائمة بعد القمة كوسيلة لصياغة استراتيجيات تحويلية للنظم الغذائية بما يتماشى مع الأولويات الوطنية.
- 24- وفيما يتعلق بدور التحالفات، قالت إن الدول الأعضاء هي التي تُمسك بزمام قيادتها، وأنها تهدف إلى ضمان إحداث تغيير نظامي مقابل التغيير على المستوى القطري. وأعربت عن تقديرها للدعم القوي لتحالف الوجبات المدرسية، فقالت إنه بالنظر إلى أن تحالفات القمة ينبغي أن تُركز على الدفع نحو تغيير واسع النطاق، سيحتاج تحالف الوجبات المدرسية إلى تجاوز هدف إطعام الأطفال وإثبات القدرة على إحداث تغيير يفضي إلى تحقيق تحول في النظم الغذائية.
- 25- وفيما يتعلق بالحوكمة والمتابعة، قالت إن النظم الغذائية ملك للمؤسسات وأن القمة تسعى إلى ضخ الطاقة في عملية التغيير التحويلي التي تُنفذها تلك المؤسسات. وأضافت أن الهدف من ذلك هو تعزيز قدراتها وتشجيعها على تتبع جهودها أثناء عقد العمل من أجل ضمان مساهمة النظم الغذائية في تحقيق خطة عام 2030.

مسائل أخرى

2021/EB.A/2 تحديث عن مشاركة البرنامج في التحضيرات لقمة الأمم المتحدة بشأن النظم الغذائية لعام 2021

- 26- أشار مدير شعبة البرامج الإنسانية والإنمائية إلى أن البرنامج يُشارك في قيادة مجالين من مجالات العمل الثلاثة في إطار مسار العمل 5 لقمة الأمم المتحدة المقبلة بشأن النظم الغذائية لعام 2021، والكثير من مجموعات الحلول، بما فيها الحلول المتعلقة بمحور العمل الإنساني والتنمية والسلام، والشراء المحلي، وإدارة مخاطر الأزمات والمناخ. ويُشارك البرنامج أيضاً في قيادة مجموعات حلول في إطار مساري العمل 1 و2.

- 27- ووصف مدير شعبة البرامج الإنسانية والإمناية القمة بأنها نقطة انطلاق، فقال إن البرنامج يسعى بالفعل إلى دمج النتائج في التقييم والتحليل وتصميم البرامج المرتبطة بالجيل المقبل من الخطط الاستراتيجية القطرية والخطة الاستراتيجية الجديدة. وسيجري أيضا تعزيز جانب النظم الغذائية في الشراكات الحالية، وستسعى فرقة العمل المؤسسية المعنية بالنظم الغذائية إلى زيادة التنسيق الداخلي في هذا المجال.
- 28- وحث أحد أعضاء المجلس، متحدًا بالنيابة عن قائمته، البرنامج على إقامة أكبر عدد ممكن من الشراكات من أجل تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المالية المحدودة. ودعا إلى التركيز على الاحتياجات في أفريقيا في الخطة الاستراتيجية الجديدة، فقال إن البلدان الأفريقية هي البلدان الأكثر تضررا من الأزمات، ودعا البرنامج إلى إطلاع المجلس على آخر المستجدات بشأن تنفيذ نتائج القمة لضمان مطابقتها لتوقعات الأعضاء. وتحقيقا لهذه الغاية، يُنظّم بلده حوارا إقليميا لمناقشة أولويات القمة بشأن البلدان الأفريقية.
- 29- وطلب أحد أعضاء المجلس من البرنامج ضمان تحقيق تأثرات بين قمة النظم الغذائية وقمة التغذية من أجل النمو المقرر عقدها في وقت لاحق من عام 2021. ولاحظ عضو آخر في المجلس أن قمة النظم الغذائية ستترامن مع وضع الخطة الاستراتيجية الجديدة للبرنامج، وتساءل عن الطريقة التي ستكفل بها الإدارة دمج نتائج القمة في الخطة الجديدة.
- 30- وقال أحد أعضاء المجلس إنه ينبغي عدم اتخاذ تدابير قسرية من جانب واحد ضد البلدان النامية لأن هذه التدابير تُضر بالأمن الغذائي وتضر بقدرة النظم الغذائية على التكيف والاستدامة.
- 31- ورحب المدير بالاقتراح الداعي إلى تنظيم حوار إقليمي من أجل أفريقيا وأكد أن هناك روابط قوية بين القمة والعمليات العالمية الأخرى، بما فيها قمة التغذية من أجل النمو والدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وفيما يتعلق بالخطة الاستراتيجية الجديدة، تم بالفعل تطبيق منظور النظم الغذائية على تحليل السياق ونظرية التغيير وخط الرؤية؛ وسيطلب دمج النتائج سرعة، ولكن البرنامج يتوقع بلورة فهم جيد للنتائج المحتملة للحدث السابق للقمة.
- 32- وشكر نائب المبعوث الخاصة للأمين العام لقمة النظم الغذائية البرنامج ومجلسه على دعمهما للأعمال التحضيرية للقمة. وسيجري البت في متابعة القمة أثناء انعقادها، ولكن نائبة الأمين العام ذكرت باستمرار أن الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها ستقوم بدور رئيسي إلى جانب مختلف التحالفات، وسيطلب تنفيذ النتائج أيضا جهدا دائما على نطاق المنظومة، ولا سيما في الحوارات التي تقودها البلدان، والتي قد تمتد إلى ما بعد القمة.

قضايا السياسات

تحديث عن إعداد الخطة الاستراتيجية للبرنامج (2022-2026)

- 33- قدمت مساعدة المدير التنفيذي لإدارة وضع البرامج والسياسات تحديثًا عن إعداد الخطة الاستراتيجية للبرنامج للفترة 2022-2026، فقالت إن المشاورات التي دارت حول هذا الموضوع حتى الآن كانت موسعة، ورحبت بفرصة تلقي مزيد من التوجيه من المجلس قبل الانتهاء من إعداد المسودة الأولى لاستعراضها في الشهر المقبل. وأضافت أن الرسائل الرئيسية المنبثقتين عن عملية إعداد الخطة الاستراتيجية تتمثلان حتى الآن في عدم إمكانية تحقيق أي إنجاز بدون الاعتراف بضرورة أن يكون الإنسان محور تصميم البرامج والاستجابة التشغيلية في جميع الأوقات، وأن البرنامج لا يمكنه أن يقوم بأي شيء بمفرده، ويجب بالتالي أن يعمل من خلال الشراكات. ومن الواضح أن البرنامج يحتاج إلى توسيع ما يقدمه من خدمات إلى الحكومات والشركاء، وزيادة أوجه التكامل مع الجهات الفاعلة الأخرى، واجتذاب تمويل متنوع ومرن ومتعدد السنوات.
- 34- وأعرب الأعضاء عن تقديرهم لجهود البرنامج الجارية لإعداد الخطة الاستراتيجية الجديدة، ولا سيما المشاورات المتعددة المستويات، وأعربوا عن تأييدهم للتركيز القوي على الناس والشراكات. وأبدى الأعضاء أيضا تأييدهم الواسع لمواصلة مهمة الاستجابة لحالات الطوارئ والعمل في الوقت نفسه على إحداث تحول اجتماعي واقتصادي. وقال عدة أعضاء، بمن فيهم عضو

تحدث بالنيابة عن إحدى القوائم، إن الخطة الاستراتيجية ينبغي أن تكون متوافقة مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030 ومع ولاية البرنامج المحددة من حيث إسهامها في هدي التنمية المستدامة 2 و17، والتي تنص أيضا على المساهمة في أهداف التنمية المستدامة الأخرى، على أن يكون ذلك مصحوبا بمؤشرات أداء واضحة مرتبطة بمؤشرات هدف التنمية المستدامة 2 ذات الصلة، بما يشمل مؤشر هدف التنمية المستدامة 2-1-2 الذي يستخدم مقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي.

35- وفيما يتعلق بالتركيز على الناس، قال أحد الأعضاء، متحدثا بالنيابة عن إحدى القوائم، إن الخطة الاستراتيجية ينبغي أن تستند إلى العمل الرائد للبرنامج في سياسة شؤون العاملين لديه، وخارطة طريق إدماج منظور الإعاقة، وسياسة الحماية والمساءلة، وسياسة المساواة بين الجنسين من خلال توضيح الطريقة التي يمكن بها لهذه الإنجازات أن تُشكل عمليات البرنامج وزيادة التركيز على محورية الحماية. وحث عضو آخر، متحدثا بالنيابة عن إحدى القوائم، البرنامج على تقاسم مسؤولية وضع وتنفيذ برامج التنمية المحلية مع السكان الذين يخدمهم وإدراجهم في عمليات صنع القرار.

36- وفيما يتعلق بالشراكات، طلب أحد الأعضاء، متحدثا بالنيابة عن إحدى القوائم، أن توضح الخطة الاستراتيجية القيمة التي يضيفها البرنامج في كل مسارٍ من منظور النظم، بما في ذلك دوره في كل مجال من المجالات التشغيلية، وميزاته النسبية، وحدوده، والسبل التي يمكنه من خلالها دعم شركائه وأولويات اتجاهه في المستقبل وأفضل وضع يمكن اتخاذه لتقلد دور قيادي أو أداء دور داعم بالاستناد إلى أدلة واضحة ودروس مستفادة وتحليل متسق لهذه الاعتبارات. وحث البرنامج أيضا على تعزيز نهج يقوم على أساس تكوين اتحادات مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى والمؤسسات المالية الدولية الأخرى، ومواصلة العمل داخل أفرقة الأمم المتحدة القطرية لتحقيق مزيد من المواءمة مع أطر الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة، وتعزيز التحليل المشترك للمخاطر والاحتياجات وجوانب الضعف والأسباب الجذرية للنزاعات القطرية.

37- وأعرب الأعضاء أيضا عن تأييدهم للتركيز على زيادة التمويل المتنوع والمرن والمتعدد السنوات. وقال أحد الأعضاء، متحدثا بالنيابة عن إحدى القوائم، إن الخطة الاستراتيجية ينبغي أن تشمل خطوات ملموسة في هذا الاتجاه، وأضاف أن تقديم أدلة قوية وواضحة لدعم التعديلات على البرامج الحالية وإثراء الاستراتيجية المستقبلية في البرمجة وعرض قيمة تركز بوضوح على الأولويات الاستراتيجية للبرنامج وترابطها بموارد كافية سيزيد من استعداد المانحين لزيادة هذا التمويل. وحث عضو آخر، متحدثا أيضا بالنيابة عن إحدى القوائم، البرنامج على السماح بمساهمات طوعية من الجهات الفاعلة الوطنية، مثل الحكومات والأفراد، في جميع البلدان، بما يشمل البلدان المنخفضة الدخل.

38- وطلب أحد الأعضاء، متحدثا بالنيابة عن إحدى القوائم، زيادة التركيز على دعم برامج التغذية المدرسية والمشردين داخليا. ودعا عضو آخر، متحدثا أيضا بالنيابة عن إحدى القوائم، إلى التركيز على تميز البرنامج في الاستجابة الإنسانية وتعزيز وتعميم العمل الإنساني التشاركي في جميع عمليات الطوارئ لديه، وكذلك الالتزام القوي بتنفيذ المبادئ الإنسانية والدعوة إليها. وفي ضوء الصفة الكبرى، ينبغي أن تُعبر الخطة الاستراتيجية عن أهمية الدعم والتمويل المرعبين للظروف المحلية. وينبغي أن تُرسخ الخطة الاستراتيجية أيضا إدماج منظور التغذية كعنصر شامل في مسارات التغيير، وينبغي أن توضح اتجاه البرنامج وطموحه في المستقبل في مجال التغذية.

39- وردد كبير الاقتصاديين ومدير شعبة البحث والتقدير والرصد ما طرح من تعليقات بشأن حاجة البرنامج إلى مواصلة التركيز على حالات الطوارئ، والاستثمار في نُظمه وتكوين علاقات شراكة مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى، والحكومات، والسكان المحليين، والقطاع الخاص، وجميع الجهات الفاعلة الأخرى، بما يشمل المؤسسات المالية الدولية. وقال إن البرنامج سيكون له في المستقبل، بالإضافة إلى دوره في حل المشاكل، دور مهم في كثير من الأحيان في التوفيق بين المشاكل والأفراد الذين يتمتعون بأفضل المؤهلات لحل تلك المشاكل. وبالنظر إلى حجم الاحتياجات، سيكون من الضروري أيضا توفير الأدلة المطلوبة لضمان استخدام الأموال بما يحقق أقصى إمكاناتها.

40- وأضاف أن البرنامج يُركز حاليا على إطار النتائج الاستراتيجية، ولا سيما من أجل ضمان الوضوح بشأن كيفية ترجمة الموارد إلى نتائج ولتحديد المؤشرات الأكثر ملاءمة لقياس الأثر والحصائل والنواتج، وكيفية رصدها. ومن المهم التمييز بين المؤشرات

التشغيلية والمؤشرات الوطنية: وتُجمع بيانات عن المؤشرات التشغيلية بصورة متكررة لتتبع ما يجري القيام به، وما هي التعديلات المطلوبة، ومدى تحقيق الأثر المنشود، بينما توضح المؤشرات الوطنية الاتجاهات السائدة على المستوى الوطني. ويعكف البرنامج على وضع مؤشرات لإظهار الأثر على كلا المستويين. ويعمل أيضا من أجل تحقيق توازن بين أولويات مختلف الأقاليم لتلبية متطلبات البلدان المختلفة على النحو الأمثل باستخدام الموارد المتاحة.

41- وأضافت مساعدة المدير التنفيذي أن النقاش الدائر بين وظائف البرنامج وعلى مستوى القيادة مهم أيضا في إعداد خطة استراتيجية قابلة للتنفيذ ومرتبطة بإطار قوي للنتائج المؤسسية يثبت النتائج ويوضح عمل البرنامج. وأكدت أن المسودة الأولى للخطة الاستراتيجية ستصدر في مطلع يوليو/تموز من عام 2021، وتليها في سبتمبر/أيلول مسودة ثانية تتضمن التعقيبات ثم مسودة نهائية في الوقت المناسب لعرضها على المجلس للموافقة عليها خلال دورته العادية الثانية لعام 2021 التي ستعقد في نوفمبر/تشرين الثاني.

مسائل أخرى (متابعة)

عرض شفوي عالمي عن الاحتياجات الإنسانية والشواغل والأولويات التشغيلية

42- حذر نائب المدير التنفيذي من أن التقدم المحرز في القضاء على الجوع يتخذ مسارا عكسيا، وتُشير التوقعات إلى أن 270 مليون شخص سيعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد أو سيواجهون خطر التعرض له بشدة في عام 2021، ويمثل ذلك زيادة نسبتها 81 في المائة مقارنة بمستويات ما قبل جائحة كوفيد-19؛ ودخل 41 مليون شخص في 43 بلدا المرحلتين 4 و5 من مراحل التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي. وتشمل البلدان الأكثر إثارة للقلق بوركينا فاسو، وإثيوبيا، ومدغشقر، ونيجيريا، وجنوب السودان، واليمن.

43- وهناك حاجة ماسة إلى الحصول على موارد وإيجاد حلول سياسية لمعالجة الاحتياجات الإنسانية الهائلة الناجمة في جانب كبير منها عن النزاع. ويزعم البرنامج الوصول إلى عدد قياسي من الأشخاص يبلغ 139 مليوناً في عام 2021 من خلال توسيع كبير في نطاق العمليات. ويوسع البرنامج أيضا تركيزه على تحليل النزاعات ورصدها، والشراكات، والإنذار المبكر، والعمل المبكر، وشبكات الأمان الاجتماعي.

44- ويواصل البرنامج عمله في بناء القدرة على الصمود بالتعاون مع الحكومات في 70 بلدا في مجالات تشمل التكيف مع تغير المناخ المرتبط بسبل العيش، ونظم الحماية الاجتماعية المستجيبة للصددمات، وخسائر ما بعد الحصاد، وإنشاء الأصول، ودعم المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة. وأحرز أيضا تقدماً في إدماج منظور الإعاقة، والبرمجة المفضية إلى تحول في المنظور الجنساني، والتدخلات في مجال الوجبات المدرسية.

45- وعلى الصعيد الداخلي، يستعرض البرنامج نُظمه وعملياته لضمان الاستعداد على مدى 72 ساعة والقدرة على توسيع نطاق العمليات في أي مكان في غضون ستة أشهر. وتُزعم الإدارة وضع بروتوكول منقح لتنشيط عمليات الطوارئ، مع زيادة التركيز على الميدان، مما سيكفل الوصول إلى الموارد الإنسانية والإدارية والمالية والمادية اللازمة للاستجابة للطوارئ.

46- وعلى الرغم من التوقعات التي تُشير إلى مستويات قياسية من المساهمات في عام 2021، لا تزال نسبة 45 في المائة من متطلبات البرنامج في حاجة إلى تمويل. ويتجسد ذلك في نقص حرج في تمويل العمليات، مثل العمليات في أوغندا، التي اقتضت فيها الضرورة خفض الحصص الغذائية المقدمة إلى 1.2 مليون لاجئ لتبلغ 60 في المائة منذ أبريل/نيسان.

47- وأعرب أعضاء المجلس عن قلقهم الشديد إزاء حدة أزمة الجوع العالمية. ودعا العديد من الأعضاء المجتمع الدولي إلى معالجة الأسباب الجذرية للنزاع، وحثوا على احترام القانون الإنساني والمبادئ الإنسانية في جميع الأوقات.

48- ودعت عضوة في المجلس البرنامج إلى حماية سلامة التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي، فقالت إن البيانات الدقيقة حيوية لتحقيق هذه الغاية. وشجعت البرنامج على تعبئة تمويل إضافي من المصادر التقليدية وغير التقليدية، وتوسيع مجموعة

الاتصالات في حالات الطوارئ. وطلبت عضوة أخرى مزيداً من التفاصيل عن استراتيجية البرنامج لإعداد موظفيه وعملياته لمواجهة سلالات كوفيد-19 الأشد عدوى، وأي دروس مستفادة بشأن الوقاية والاحتواء في الحالات التي تقل فيها الموارد وتضيق فيها سبل الوصول. وتساءلت أيضاً عن الكيفية التي يزمع بها البرنامج حماية الأمن الغذائي للسكان المصنفين في المرحلة 2 وفقاً للتصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي من أجل ضمان عدم تدهور حالتهم.

49- وحثت هاتان العضوتان البرنامج على إيلاء الأولوية لحماية المستفيدين من الاستغلال والانتهاك الجنسيين وضمن حصول الفئات المهمشة على الأغذية والخدمات الأساسية بصورة آمنة.

50- ورحب أحد أعضاء المجلس بالتوسع المزمع في عمليات الطوارئ وبناء القدرة على الصمود في عام 2021، وشجع على زيادة الاستثمار في الإنذار المبكر والعمل المبكر والتمويل الاستباقي. ورحب بالزيادة في مساهمات المانحين، ولكنه قال إن هناك حاجة إلى مزيد من المساهمات، مضيفاً أن على البرنامج السعي أيضاً إلى ضمان تحقيق مزيد من الكفاءة والعمل على ترتيب أولويات الاحتياجات.

51- ووجه أحد الأعضاء شكره إلى المجلس على الموافقة على الخطة الاستراتيجية القطرية لبلده.

52- وأشارت الإدارة إلى أن البرنامج يُنفذ أنشطة لبناء القدرة على الصمود لدى السكان المصنفين في المرحلة 2 من وفقاً للتصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي لتمكينهم من الحفاظ على سبل عيشهم أو تحسينها؛ غير أن هذه الأنشطة تعاني من نقص كبير في التمويل. ويعطي البرنامج الأولوية للحماية وإدماج الفئات الضعيفة، ويسعى إلى تحسين آليات الرصد والإبلاغ من أجل تحديد المشاكل بصورة أفضل. ويجري أيضاً تعزيز حماية بيانات المستفيدين، بما في ذلك عن طريق تعيين موظف جديد مسؤول عن حماية البيانات.

53- وستبذل جهود داخل البرنامج لمعالجة الزيادة المفاجئة في الاحتياجات الإنسانية وفقاً للخطة الاستراتيجية الجديدة. وجرى تحديث استراتيجية الحماية الاجتماعية، وأحرز تقدم في تنفيذ سياسة جمع الأموال من القطاع الخاص؛ وتتيح قمة النظم الغذائية فرصة قيمة للعمل مع القطاع الخاص. وفي إطار تحسين تمويل الأنشطة المرتبطة بالمناخ، يُحلل البرنامج بنود ميزانية الأنشطة المناخية لمجموعة من المانحين. ويولي البرنامج أيضاً الأولوية للشراكات في مجالي المناخ والعمل الاستباقي.

54- ويركز البرنامج على استمرارية العمليات في مواجهة جائحة كوفيد-19، ويوسع قدرات الرصد عن بُعد، بما في ذلك من خلال الشركاء المحليين؛ وتكييف البروتوكولات والمرافق المخصصة لتوزيع الأغذية؛ وزيادة التدريب على تقديم المساعدة الغذائية أثناء حالات الطوارئ الصحية؛ وتبسيط سير العمل.

الحافظة الإقليمية لآسيا والمحيط الهادئ

55- حذر المدير الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ من أن جائحة كوفيد-19 لا تزال تعصف بالإقليم، حيث تضاعفت الحالات ثلاث مرات منذ 1 يناير/كانون الثاني 2021. وقال إن التقدم المحرز في الحد من الفقر قد تراجع، وإن انعدام الأمن الغذائي أخذ في الازدياد. وفي النصف الأول من العام، ساعد البرنامج ما يقرب من 11 مليون شخص، بما في ذلك من خلال التوزيع العام للأغذية والحصص الغذائية المنزلية ودعم سبل العيش؛ ويجري العمل مع الشركاء في منطقة المحيط الهادئ بشأن الاستعدادات لإنشاء أول نظام لمراقبة الأمن الغذائي في الإقليم.

56- ووسع البرنامج عمليات الطوارئ في ميانمار وأفغانستان، ويواصل تقديم دعم هائل للاجئين الروهينغا في بنغلاديش. وفي ميانمار، أصبح الاقتصاد والخدمات الاجتماعية الأساسية على شفى الانهيار بعد التصعيد الخطير للعنف. وساعد البرنامج أكثر من مليون شخص، بما في ذلك 330 000 شخص في المراكز الحضرية، و30 000 شخص من المشردين الجدد، و220 000 تلميذ. وهناك صعوبات كبيرة في إيصال المساعدات الإنسانية إلى عدد من الولايات التي شهدت مؤخراً حالات نزوح جديدة.

بلغت 200 000 شخص. ويدعو البرنامج إلى إتاحة سبل الوصول الفوري واحترام القانون الإنساني وإيجاد حل سياسي عاجل من أجل تجنب وقوع كارثة إنسانية.

57- وفي أفغانستان، يعاني شخص من كل ثلاثة أشخاص من انعدام الأمن الغذائي، وتعاني 27 مقاطعة من أصل 34 مقاطعة من مستويات طارئة من سوء التغذية. وأثر الجفاف الشديد على إنتاج الأغذية، واشتدت حدة النزاع، وصاحبت ذلك زيادة في عدد الضحايا المدنيين بلغت نسبتها 75 في المائة في عام 2020. ووجهت الاستجابة الإنسانية تحديات كبيرة جراء ازدياد انعدام الأمن والنقص الشديد في التمويل.

58- وأشاد أعضاء المجلس بعمل البرنامج في الإقليم وبشراكاته في مجال الحد من مخاطر الكوارث والاستجابة للطوارئ. وأعربوا عن بالغ قلقهم إزاء الحالة في ميانمار، وطلبوا فهم استراتيجية البرنامج للوصول إلى السكان المحتاجين هناك وفي أفغانستان. وطلبوا من البرنامج الاستعداد لتدفقات محتملة للاجئين من أفغانستان إلى بلدان الجوار.

59- وطلب أعضاء المجلس مزيداً من المعلومات عن عمل البرنامج في إنتاج الأغذية المخلوطة في الهند والتخطيط الاحترازي للقيود المصرفية في ميانمار، والتقدم المحرز في إدماج منظور الإعاقة، والتطور المتوقع لجائحة كوفيد-19 في الإقليم. وحث أحد الأعضاء البرنامج على عدم إغفال جهود مكافحة انعدام الأمن الغذائي المزمن وسوء التغذية ونقص المغذيات الدقيقة لدى الأطفال، ولا سيما في الدول الجزرية في منطقة المحيط الهادئ.

60- وطلب أحد الأعضاء من البرنامج مواصلة الدعوة إلى إتاحة سبل الوصول وتقديم مساعدات كسب العيش للاجئين في منطقة كوكس بازار؛ وتساءل عضو آخر عن الطريقة التي يوازن بها البرنامج بين العمليات الحالية في ميانمار واستجابته لاحتياجات الطوارئ الجديدة.

61- وقال العديد من أعضاء المجلس إن هناك حاجة مستمرة إلى بيانات دقيقة واستهداف محسّن في المناطق المتأثرة بالنزاع. وقال أعضاء آخرون إن من المهم جمع مزيد من البيانات المصنفة، ولا سيما بشأن حالات الإعاقة. وتساءل أحد الأعضاء عن طريقة استجابة البرنامج لنتائج التقييم وتوصياته، وطلب أمثلة توضح الدروس المستفادة.

62- وقال المدير الإقليمي إن المكاتب الفرعية للبرنامج تُيسر الوصول إلى معظم أنحاء ميانمار؛ وأضاف أن الصعوبة تكمن في الوصول إلى المناطق التي يوجد فيها نازحون جدد، حيث تبذل منظمات المجتمع المدني قصارى جهدها لتقديم الاستجابة، ولكن الجهات الفاعلة الدولية غير قادرة على الوصول. ومن غير الواضح ما إذا كانت تحديات الوصول متعمدة أم ناشئة عن حالة الفوضى السائدة التي تحد أيضاً من قدرة البرنامج على جمع بيانات عن السكان المتضررين.

63- ويتفاوض البرنامج مع الحكومة على استئناف التحويلات القائمة على النقد التي غلقت في يونيو/حزيران؛ وجُهزت أرصدة غذائية احترازية تحسباً لعدم التوصل إلى اتفاق بشأن حل. وفي كوكس بازار، لا يزال دعم سبل عيش السكان المضيفين واللاجئين مستمراً على الرغم من الجائحة؛ وأدرجت في الأنشطة 740 امرأة من النساء ذوات الإعاقة.

64- وتواجه الجهات الفاعلة الإنسانية في أفغانستان قيوداً مادية أكثر منها إدارية في إيصال المساعدات الإنسانية. وفي ظل احتدام النزاع، قطعت طرق الإمداد وبات من الضروري إيجاد بدائل، ولا سيما في المواقع النائية. ويعمل البرنامج على سيناريوهات النزاع والنزوح في أفغانستان وخارج حدودها، بالاشتراك مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى والمجتمع الإنساني.

65- وبدأت عمليات التطعيم ضد كوفيد-19، ولكن التغطية منخفضة عند نسبة تتراوح بين 10 و15 في المائة من سكان المنطقة. ودعمت الحكومة تطعيم موظفي البرنامج الذين جرى تطعيم نحو 40 في المائة منهم.

66- وفي الهند، ترتبط الأغذية المخلوطة بمشروع الخدمات المتكاملة لنماء الطفل. ويعمل البرنامج مع الحكومات المحلية لربط التعاونيات النسائية التي تُنتج أغذية مخلوطة بشبكات الأمان في ولايات أوتار براديش، وراجستان، وأوديشا.

67- وعزز البرنامج الصلات بين نتائج التقييم وإعداد الخطط الاستراتيجية القطرية. ومن بين النتائج الملحوظة أن هناك حاجة إلى موظفين يتمتعون بخبرة في السياسات على المستوى الرفيع وفي الدعوة إلى دعم البرمجة التي تُركز على التنمية في المكاتب

القطرية الصغيرة. وتبلورت أيضا رؤى قيمة من خلال تقييم العمليات في أفغانستان ويمكن أن تسترشد بها الخطة الاستراتيجية القطرية المقبلة لذلك البلد.

- 68- وفيما يتعلق بإدماج منظور الإعاقة، يعمل البرنامج على تحليل البيانات مع كلية ترينتي في دبلن، وتعديل معايير الاستهداف لضمان إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة. وبدأ المكتب الإقليمي حواراً مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) حول التثقيف والإعاقة، ويُجري تغييرات في عملياته الخاصة بالتعيين وإدارة المكاتب من أجل تحسين الشمول.
- 69- وشاطر البرنامج أعضاء المجلس قلقهم بشأن الدول الجزرية في منطقة المحيط الهادئ. ويتضح من التقييمات الحالية أنه على الرغم من عدم تراجع استهلاك الأغذية فقد لجأت الأسر إلى مستويات عالية من التثقيف السلبي، ولا سيما في كيريباس وفيجي وفانواتو.

الحافظة الإقليمية لشرق أفريقيا

- 70- وصف المدير الإقليمي لشرق أفريقيا مدى عمق ونقسي انعدام الأمن الغذائي في الإقليم باعتباره مدعاة لقلق بالغ، مشيراً إلى أن 20 في المائة من سكان العالم الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد يعيشون هناك. وأضاف أن المجاعة تجتاح أنحاء من جنوب السودان وإثيوبيا، وأن بلدانا كثيرة تعاني من ارتفاع مستويات سوء التغذية الحاد والمزمن. ويُشكل النزاع السبب الرئيسي وراء انعدام الأمن الغذائي، وتُمثل الاستجابة للنزاع ما يُقدَّر بنسبة 73 في المائة من جميع ميزانيات البرنامج الموجهة لهذا الإقليم.
- 71- وقال إن استجابة البرنامج للاجئين تعاني من نقص كبير في التمويل؛ وإن الحصص الغذائية قد خفّضت بنسبة تصل إلى 50 في المائة في بعض العمليات، مما يفاقم من ضعف اللاجئين في جيبوتي، وإثيوبيا، وكينيا، وجنوب السودان، وأوغندا. وهناك حاجة إلى مبلغ إضافي قدره 254 مليون دولار أمريكي لمواصلة العمليات خلال الأشهر الستة المقبلة.
- 72- وفي إثيوبيا، تُشير التقديرات إلى أن 12.9 مليون شخص قد دخلوا المرحلة 3 أو أعلى وفقاً للتصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي بسبب احتشاد الصدمات، بما في ذلك النزاع والجفاف وغزو الجراد. ويساور البرنامج قلق بالغ إزاء الحالة في منطقة تيغراي حيث 70 في المائة من السكان يعانون من ارتفاع مستويات انعدام الأمن الغذائي ودخل ما يصل إلى 353 000 شخص في المرحلة 5 من مراحل التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي. وكان البرنامج قد استبق إعلان حالة الطوارئ من المستوى 3 على نطاق منظومة الأمم المتحدة فقام بحشد استجابة مماثلة في مارس/آذار 2021. ويصل البرنامج إلى 1.2 مليون شخص بمساعدات عينية ويسعى مع الشركاء إلى توسيع مظلة الدعم التكميلي الشامل لتغطي 1 مليون امرأة وطفل. ويدعو البرنامج إلى إتاحة سُبل الوصول دون عائق إلى تيغراي، ووقف فوري لإطلاق النار، وتقديم مساهمات بقيمة 203 ملايين دولار أمريكي لتوفير الدعم الأساسي حتى نهاية عام 2021.
- 73- وقدم المدير الإقليمي تحديثاً عن الاستجابة لحالات الطوارئ في جنوب السودان، والسودان، والصومال. وأشار إلى أنه على الرغم من الزيادة في عدد الحالات الإنسانية فإن البرنامج يواصل تنفيذ خطة "تغيير الحياة" من خلال آليات مثل دعم التغذية المدرسية، والبرامج التغذوية، وبناء القدرات في بوروندي؛ والتوجيه التقني بشأن مساعدة اللاجئين في رواندا؛ والتحويلات القائمة على النقد للاستجابة للاجئين في أوغندا.
- 74- وأعرب كثير من أعضاء المجلس عن قلق بالغ إزاء الحالة في تيغراي، داعيين إلى وقف فوري لإطلاق النار وإتاحة سُبل الوصول الكامل للمساعدات الإنسانية، وقال أحد الأعضاء أيضاً إن العنف الجنسي والجنساني الذي يُرتكب أثناء النزاع يُشكل أزمة حماية يجب أن يتصدى لها المجتمع الدولي أيضاً بصورة عاجلة.
- 75- ودعا أحد أعضاء المجلس البرنامج إلى تعزيز القدرة على الصمود في شرق أفريقيا عن طريق العمل في جميع أبعاد محور العمل الإنساني والتنمية والسلام في تدخلاته الطارئة والإنمائية، ولا سيما في استجابته للهشاشة المتعددة الأبعاد المتزايدة في

السودان. وتساءلت عضوة أخرى عن كيفية معالجة البرنامج للحماية الاجتماعية بالتعاون مع الحكومات؛ وتساءلت عن قرار البرنامج بشأن إصلاح السدود في جنوب السودان، واستفسرت عما إذا كانت الجهات الفاعلة الأخرى يمكن أن تضطلع بذلك العمل.

76- وسأل أحد أعضاء المجلس عن الطريقة التي يزمع بها البرنامج توسيع قاعدة المانحين لديه والتغلب على الفجوات من أجل ضمان تقديم المساعدة في المواقع الأكثر ضعفاً. وأعرب عن قلقه إزاء القرار الأخير الذي اتخذته حكومة كينيا بإغلاق مخيمي داداب وكاكوما للاجئين، وحث البرنامج على مواصلة تزويد اللاجئين المقيمين في المخيمات بمساعدات غذائية لإنقاذ الأرواح، بما في ذلك بعد إغلاق المخيمين، محذراً من أن الانخفاض في المساعدة الغذائية يمكن أن يُفهم باعتباره محاولة لدفع اللاجئين إلى العودة إلى بلدانهم الأصلية. وطلب أيضاً تحديثات منتظمة بشأن جهود تبسيط تنسيق برنامج دعم الأسرة وتنفيذه في السودان، وحث البرنامج على مواصلة دعوته لدى حكومة السودان لمواجهة تحديات الأمن والوصول والحماية.

77- وشكر أحد أعضاء المجلس البرنامج وشركاءه على دعمهم للمساعدة الإنسانية في تيغراي، وقدم لمحة عامة عن جهود الحكومة لدعم الاستجابة الإنسانية في المنطقة. وأشادت عضوة أخرى بالبرنامج لعمله في التربية المدرسية في بلدها، مضيفاً أن مواصلة الدعم مطلوبة من أجل الاستجابة للاجئين ولدعم جهود الحكومة في تنمية أسواق زراعية مستدامة ويمكن الوصول إليها.

78- وأشار المدير الإقليمي إلى أن إنهاء النزاع مطلوب للتمكين من توسيع الأنشطة الإنسانية في تيغراي. وقال إن هناك حاجة إلى بذل جهود جماعية مع الجهات الفاعلة الإنسانية العاملة في الحكومة على وجه الخصوص من أجل إيجاد حلول مستدامة لتحديات الوصول.

79- وأضاف أن البرنامج يعمل مع الحكومات في مجال الحماية الاجتماعية في الصومال والسودان، ولا تزال المناقشات جارية في كينيا وبوروندي. ويستثمر البرنامج بكثافة في هذا المجال، وأنشأ مرفقا للتعليم في مجال الحماية الاجتماعية بالتعاون مع الأكاديميين.

80- وأكد المدير الإقليمي للمجلس أن البرنامج يسعى إلى توسيع قاعدة المانحين للإقليم. وتُقدّم تحديثات منتظمة عن برنامج دعم الأسرة في السودان على الصعيد الثنائي. وكرر المخاوف المتعلقة بإغلاق مخيمات اللاجئين في كينيا، وأكد أن البرنامج لا يرغب في أن يُنظر إلى تخفيض الحصص الغذائية المقدمة إلى اللاجئين على أنه محاولة لتشجيع اللاجئين على المغادرة.

81- وفيما يتعلق بجنوب السودان، أوضح أن البرنامج أنشأ السد قبل 15 عاماً. وتضرر ذلك السد بشدة جراء الفيضانات التي اجتاحت البلد في عام 2020 مما دفع قطاعات كبيرة من السكان إلى النزوح. ولم تتقدم أي جهات فاعلة أخرى لإصلاح السد، وتُشير الحسابات التي أجراها البرنامج إلى أنه مقابل استثمار مبلغ 7.5 مليون دولار أمريكي في الإصلاحات، تمكّن من توفير 100 مليون دولار أمريكي، وبالنظر إلى عدم جمع سوى 3.8 مليون دولار أمريكي فإن الوفورات المتوقعة تبلغ 30 مليون دولار أمريكي.

الحافظة الإقليمية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا

82- أوجزت المديرية الإقليمية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا الحالة في الإقليم الذي يعاني فيه 43 مليون شخص من الجوع بسبب فقدان الوظائف، وتراجع قيمة العملة، وارتفاع الأسعار بسبب الأزمة والظروف الاقتصادية الهشة وجائحة كوفيد-19. وقالت إن عشرة من البلدان الأربعة عشر التي توجد فيها عمليات للبرنامج شهدت انخفاضاً في قيمة العملات وأسعار الأغذية في جميع أنحاء الإقليم ارتفعت بما متوسطه 70 في المائة، إذ تضاعفت مرتين أو ثلاث مرات في بعض البلدان مقارنة بمستويات ما قبل تفشي جائحة كوفيد-19. وفيما يتعلق بالعمليات في الإقليم، يحتاج البرنامج إلى 1.4 مليار دولار أمريكي لدعم 31 مليون شخصاً حتى نهاية عام 2021، ولكن الاحتياجات آخذة في الازدياد يوميا، مما يُنذر بتداعيات تُهدّد السلام والاستقرار.

- 83- وأضافت أن نقص التمويل بلغ مستويات حادة في بعض البلدان، بما فيها الأردن، حيث استبعد البرنامج 21 000 لاجئ من قوائم التوزيع في يوليو/تموز، و250 000 لاجئ في سبتمبر/أيلول ما لم يحصل على تمويل إضافي، وفي دولة فلسطين التي أدى فيها النزاع الأخير إلى تدمير البنية التحتية وإلحاق أضرار بمشروعات البرنامج في مجال سُبل العيش؛ وفي الجمهورية العربية السورية التي يقدّم فيها حصصاً غذائية مخفضة إلى 5 ملايين فقط من أصل 8 ملايين شخص كان من المقرر مساعدتهم، وينتظر إلى جانب الجهات الفاعلة الإنسانية الأخرى تجديد قرار مجلس الأمن الدولي بشأن مواصلة الدعم الإنساني عبر الحدود للتمكين من إيصال المساعدات الإنسانية إلى 3.8 مليون شخص في شمال غرب البلد.
- 84- وفي لبنان، بالإضافة إلى مليون لاجئ يُساعدهم البرنامج، يُزعم المكتب القطري الوصول إلى أكثر من 830 شخص من السكان اللبنانيين الضعفاء بحلول نهاية السنة، ويعمل على تنفيذ برنامج شبكة أمان طارئة بدعم من البنك الدولي والحكومة. وفي اليمن، مكنت التبرعات الأخيرة البرنامج من العودة إلى تقديم حصص غذائية كاملة إلى 6 ملايين شخص في الشمال، ويعني ذلك أن 10 ملايين من أصل 13 مليون شخص ممن يساعدهم البرنامج يحصلون على حصص كاملة. وعندما توقفت سفن الحاويات عن دخول ميناء الحديدة بسبب النزاع، استخدم البرنامج سفنه المستأجرة، مما أدى إلى تحقيق وفورات في التكاليف بلغت 9 ملايين دولار أمريكي مقارنة بالعام السابق. ووفرت واردات الوقود للشركاء 5 ملايين دولار أمريكي من التكاليف لليونسيف ومنظمة الصحة العالمية في عام 2020.
- 85- وشارك اثنان من كل 10 مستفيدين من البرنامج في الإقليم في برامج تهدف إلى تغيير الحياة. وفي إطار هذه البرامج، شارك 500 000 شخص في اليمن في إعادة بناء الطرق والمدارس، وإصلاح البنية التحتية لجمع المياه، وزيادة الإنتاج الزراعي؛ وتتقاضى اللجان في جمهورية إيران الإسلامية رواتب مقابل صنع 10 000 قناع للوجه في اليوم؛ وأجريت رقمنة لبيانات نظام التوزيع العام في العراق، ووصلت نسبة الكفاءة إلى 50 في المئة. وبالإضافة إلى ذلك دعم البرنامج 120 من أكثر القرى فقرا في مصر، حيث قدم التدريب على الزراعة الذكية، ودعم المدارس المجتمعية، وتوفير التدريب للنساء على ريادة الأعمال وتمكينهن من الوصول إلى القروض، وأدى ذلك كله إلى زيادة دخل الأسرة بنسبة 35 في المائة في المتوسط.
- 86- وأشارت المديرية الإقليمية في الختام إلى أن هذه الاستثمارات يمكن أن تساعد على تهيئة ظروف مواتية للسلام المستدام. من ذلك على سبيل المثال أن بعثة حديثة شملت وكالات وجهات مانحة أخرى زارت المناطق التي كان يتعذر الوصول إليها على مدى ثلاث سنوات في الأنحاء الجنوبية من ليبيا، وتحولت بالتالي مناقشات المحور إلى حقيقة واقعة. وفي محافظة الأنبار في العراق، جمعت مشروعات البرنامج بين الجماعات المتنافسة. ومن المقرر تنفيذ مشروعات مماثلة في الجزائر، وأرمينيا، وتونس، وتركيا.
- 87- وأعرب الأعضاء عن تقديرهم لجهود البرنامج في تهيئة فرص عمل للسكان في الإقليم، ودعوا المانحين إلى زيادة دعمهم لتدخلات البرنامج، ولا سيما تدخلات مساعدة اللاجئين السوريين في الأردن واستجابته في اليمن ودولة فلسطين. وأكد أحد الأعضاء تأييد بلده لتجديد قرار مجلس الأمن بشأن الإذن بتسليم المعونة عبر الحدود في شمال غرب الجمهورية العربية السورية وإعادة المعابر من تركيا والعراق، وحث البرنامج على تشجيع وكالات الأمم المتحدة الأخرى على المشاركة في الدعوة إلى تحقيق ذلك. وقال أيضا إن هناك حاجة إلى مزيد العمل الجماعي للدعوة إلى بذل جهود لمعالجة القضايا المتعلقة باستيراد الوقود إلى اليمن وإيصال المساعدات الإنسانية إلى غزة والضفة الغربية. وتساءل العضو نفسه عن عودة اللاجئين العراقيين من الجمهورية العربية السورية إلى مخيم جده في العراق وخطط البرنامج لتقديم مساعدات غذائية طارئة إلى هذا المخيم. وطلب عضو آخر معلومات إضافية عن الوضع الصحي في غزة في أعقاب تدمير العيادات والمستشفيات أثناء النزاع الأخير.
- 88- وأكدت المديرية الإقليمية للمجلس أن القضايا المتعلقة بإيصال الأغذية والوقود إلى اليمن لم تؤثر كثيرا على عمليات البرنامج. وقالت إن المدير التنفيذي نجح في الدعوة إلى الإفراج عن عدة سفن، ويعمل المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن مع مختلف الأطراف للتوصل إلى حل مستدام. وفي العراق، يدعم البرنامج اللاجئين في مخيم جده. ويتلقى حاليا 46 000 شخص كانوا قد اضطروا إلى مغادرة المخيمات مساعدات غذائية عامة، ويُزعم البرنامج تقديم برامج لبناء القدرة على الصمود لحين إدراجهم في نظام التوزيع العام.

الحافظة الإقليمية للجنوب الأفريقي

- 89- قدمت المديرية الإقليمية للجنوب الأفريقي لمحة عامة عن الحالة في الإقليم الذي بدأت فيه موجة ثالثة من جائحة كوفيد-19 ولا يزال موظفو البرنامج غير ملقحين. ووصل البرنامج إلى 8.7 مليون شخص منذ بداية عام 2021 في إطار استجابته لحالات الطوارئ في الوقت الي يواصل فيه التركيز بقوة على تغيير الحياة.
- 90- وأضافت أن تغير المناخ هو أكبر تهديد طويل الأجل للأمن الغذائي في الإقليم نظرا لما له من تأثيرات على سبل العيش الزراعية والرعية الزراعية التي يمكن أن تؤدي إلى خسائر تصل إلى 18 مليار دولار أمريكي في السنة، وتؤثر على الأمن الغذائي لدى 44 مليون شخص. وبينما كان الموسم الزراعي لعام 2021 جيدا في كثير من البلدان، عانت بلدان أخرى من انخفاض كميات الأمطار إلى أدنى مستوى لها منذ عام 1981، ومن المتوقع أن يعاني 42 مليون شخص من انعدام الأمن الغذائي خلال السنة المقبلة. وفي إطار الاستجابة لتزايد وتيرة الصدمات وشدتها، يعمل البرنامج مع الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي لتعميم العمل الاستباقي والتنبؤ، والعمل مع وكالات الأرصاد الجوية الوطنية في وضع نُظم التمويل القائم على التنبؤات، مثلما في ليسوتو، ومدغشقر، وملاوي، وموزامبيق، وزمبابوي.
- 91- وبينما يعتمد 70 في المائة من سكان الإقليم على الزراعة للحصول على الغذاء والدخل وفرص العمل، لا يحصل على أنماط غذائية محتوية على كميات كافية من الطاقة سوى 42 في المائة من السكان ولا يستطيع سوى 20 في المائة تحمل تكلفة نمط غذائي صحي يحتوي على مقادير كافية من المغذيات. ويعمل البرنامج ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية مع الحكومات لتطوير نُظم غذائية محسنة محورها الإنسان، وتشارك الوكالات الثلاث عن كثب في الاستعدادات لقمة الأمم المتحدة بشأن النُظم الغذائية المقرر عقدها في عام 2021. وتُشكل برامج التغذية المدرسية بالمنتجات المحلية التي تصل حاليا إلى 375 000 طفل في 11 بلدا، محور عمل البرنامج في النُظم الغذائية وترتبط بتدخلاته الأخرى، مثل التدخلات الهادفة إلى زيادة فرص وصول المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة إلى الأسواق.
- 92- وسرعت جائحة كوفيد-19 وتيرة نمو الجوع في المناطق الحضرية من الإقليم، وصاحب ذلك فقدان مصادر العمل الرسمي وغير الرسمي، مما زاد من الحاجة إلى الحماية الاجتماعية. ويعمل البرنامج مع البنك الدولي والشركاء الآخرين لتعزيز الصلات بين نُظم الحماية الاجتماعية الوطنية والاستجابة للطوارئ، ولا سيما في المناطق الحضرية ومن خلال زيادة استخدام نُظم المعاملات المالية عن طريق الهاتف المحمول.
- 93- وتطرقت المديرية الإقليمية للجنوب الأفريقي بعد ذلك إلى الظروف في البلدان المثيرة لقلق بالغ، فقالت إن ثوران بركان جبل نيراغونغو في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية دمر البنية التحتية ودفع 400 000 شخص إلى مغادرة منازلهم. ويعتزم البرنامج، من خلال عمله مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى والحكومة، مساعدة 200 000 شخص خلال الأشهر الستة التالية. وفي ظل دخول 27.3 مليون شخص في جميع أنحاء البلد في المرحلة 3 أو أعلى من التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي، يحتاج البرنامج إلى 128 مليون دولار أمريكي لبرامجه في جمهورية الكونغو الديمقراطية للأشهر الستة المقبلة.
- 94- وأضافت أن الأزمة في شمال موزامبيق لا تزال آخذة في التدهور وأن الهجمات التي تشنها الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة في منطقة كابو دلغادو دفعت أكثر من 700 000 شخص إلى النزوح. واضطر 50 000 شخص آخر إلى الفرار عندما تعرضت عاصمة مقاطعة بالما للهجوم في مارس/آذار، وقام البرنامج بإجلاء ما يقرب من 400 من العاملين في المجال الإنساني. وفي كابو دلغادو، يزمع البرنامج الوصول إلى 750 000 شخص من المشردين داخليا وأفراد المجتمعات المحلية المضيفة الضعفاء في نفس الوقت الذي سيعزز فيه تسوية النزاع. ويحتاج البرنامج إلى أكثر من 12 مليون دولار أمريكي في الشهر لتغطية تكاليف هذه الإجراءات.
- 95- وفي منطقة الجنوب الكبير من مدغشقر، سيعاني 1.3 مليون شخص من انعدام الأمن الغذائي الشديد في سبتمبر/أيلول 2021 وفقا لآخر تصنيف متكامل لمراحل الأمن الغذائي الذي صنّف 484 000 شخص ضمن المرحلة 4، و28 000 شخص في

المرحلة 5. ويلزم اتخاذ إجراءات عاجلة لتجنب حدوث خسائر في الأرواح، وأعلنت حالة طوارئ من المستوى 2. ويزم مع البرنامج تغطية الاحتياجات الأشد إلحاحاً من أجل 675 000 شخص، ويتطلب ذلك 79 مليون دولار أمريكي لتغطية الفترة الممتدة حتى مارس/آذار 2022.

- 96- و يبلغ مجموع ما يحتاج إليه عمل البرنامج في الإقليم 450 مليون دولار أمريكي حتى نوفمبر/تشرين الثاني 2021.
- 97- وأعرب أعضاء المجلس عن شكرهم للمديرة الإقليمية وفريقها على عملهم في الإقليم، وأشاد الأعضاء على وجه الخصوص بجهود بناء القدرة على الصمود وتعزيز المساواة بين الجنسين وتعاون البرنامج وتنسيقه مع الحكومات والشركاء الآخرين. وأعرب أحد الأعضاء عن قلقه إزاء انخفاض مستوى الدعم المقدم من المانحين للاستجابات في جنوب مدغشقر وشمال موزامبيق، وطلب معلومات إضافية عن خطط المكتب الإقليمي لزيادة الوعي بالاحتياجات وتعبئة الموارد وضمان العدد الكافي من الموظفين والموارد الأخرى اللازمة لفعالية العمليات في مدغشقر ونشر مروحية كبيرة في منطقة كابو دلغادو في موزامبيق.
- 98- وقالت المديرية الإقليمية إن حالتها طوارئ من المستوى 2 قد أعلنت في مدغشقر وموزامبيق. وأعلنت حالة الطوارئ من المستوى 2 في مدغشقر في يونيو/حزيران 2021، بينما أعلنت حالة الطوارئ في موزامبيق منذ مارس/آذار 2019. وأضافت أن المكتب الإقليمي يتواصل مع المانحين، ووجهت شكرها إلى الحكومات والقطاع الخاص والبنك الدولي على ما التزموا به من تقديم دعم للاستجابتين. وبالإضافة إلى ذلك، يشترك البرنامج مع منظمة الأغذية والزراعة واليونسيف في جمع تبرعات للعمليات في مدغشقر. ويستخدم البرنامج حالياً طائرة ثابتة الجناحين للنقل في منطقة كابو دلغادو، ويشارك في مناقشات مع الحكومة لزيادة قدرات النقل الجوي. وشكرت أعضاء المجلس على دعمهم المالي وغير المالي لعمل البرنامج في الإقليم.

الحافظة الإقليمية لغرب أفريقيا

- 99- حذر المدير الإقليمي لغرب أفريقيا من ارتفاع مخاطر استمرار عدم الاستقرار في الإقليم. وقال إن نيجيريا التي تشهد تصاعداً في عدم الاستقرار والانفلات الأمني والنزاع، ولا سيما في الولايات الشمالية التي حققت فيها ولاية غرب أفريقيا التابعة لتنظيم الدولة الإسلامية توسعاً كبيراً، تُشكل مصدر قلق بالغ بسبب أهميتها الاقتصادية للمنطقة والقارة. وتواجه بلدان أخرى مخاوف أمنية خطيرة. وشهدت بوركينا فاسو مؤخراً موجة من الحوادث الأمنية الكبيرة في الشرق وفي منطقة الساحل؛ وفي مالي، أُجبر الرئيس الانتقالي ورئيس الوزراء على الاستقالة في أواخر مايو/أيار، ووقعت مؤخراً صدامات بين الجماعات المسلحة غير الحكومية وجماعات الدفاع المحلية في منطقة سيغو؛ وشهدت النيجر هجمات متكررة تعمدت استهداف السكان المدنيين؛ وتواجه الكاميرون حالات طوارئ متعددة، بما فيها أزمات سياسية في المناطق الشمالية والغربية والجنوبية، وتمرد جماعة بوكو حرام في منطقة أقصى الشمال، واستمرار تدفق اللاجئين من وسط أفريقيا في منطقة الشرق؛ وتواجه جمهورية أفريقيا الوسطى قلاقل سياسية وزيادة في انعدام الأمن وانهياراً اقتصادياً؛ وتواجه تشاد حالة من عدم اليقين وعدم الاستقرار بعد رحيل رئيسها بصورة غير متوقعة.

- 100- وأدى تصاعد العنف الذي فاقمته آثار جائحة كوفيد-19 وتغير المناخ، إلى أزمة غير مسبوقه في الأمن الغذائي والتغذوي. وتشير التوقعات إلى أن أكثر من 31 مليون شخص سيواجهون أزمة أو مستوى يرقى إلى حد الطوارئ (المرحلة 3 أو أعلى من التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي) أثناء موسم الجذب الحالي بزيادة نسبتها 150 في المائة عن عام 2019 و28 في المائة عن عام 2020.

- 101- ولا يزال خطر استمرار حدوث مزيد من زعزعة الاستقرار والهجرة الجماعية وخطر المجاعة واضحاً ويُعرض الإقليم للخطر.

- 102- ويدعم البرنامج خطط الاستجابة الوطنية، مركزاً على المناطق التي تشتد فيها الحاجة، مثل منطقة الساحل الوسطى، وحوض بحيرة تشاد، وجمهورية أفريقيا الوسطى. وخلال الفصل الأول من عام 2021، وصلت المكاتب القطرية في الإقليم إلى 9.6 مليون مستفيد، بزيادة نسبتها 37 في المائة مقارنة بالسنة السابقة. وبزيادة نسبتها 12 في المائة في توزيع المساعدات العينية مقارنة بنفس الفترة، وبزيادة نسبتها 35 في المائة في التحويلات القائمة على النقد حتى نهاية مايو/أيار.

- 103- ونتج هذا الوضع عن سنوات عديدة من سوء الحوكمة والافتقار إلى التنمية في منطقة الساحل، ووقعت بالتالي المناطق المهملة فريسة سهلة للجماعات المسلحة غير التابعة للدول وغيرها من جماعات المُنقِدين. وتورطت بالفعل بلدان في منطقة الساحل الوسطى بينما تتعرض البلدان الساحلية لخطر الاجتياح من المناطق الحدودية الشمالية.
- 104- ويدعم البرنامج الحكومات في محاولة لاحتواء الأوضاع والتخفيف من تأثيراتها. وفي بوركينافاسو، على سبيل المثال، يهدف البرنامج إلى مساعدة 57 في المائة من المستفيدين من الخطة الوطنية، أي 1.3 مليون شخص، أثناء موسم الجذب والعمل في الوقت نفسه على بناء قدرة المجتمع المحلي على الصمود في وجه الصدمات، وتعزيز النظم الوطنية. ومع ذلك، يواجه المكتب القطري للبرنامج فجوة قدرها 148 مليون دولار أمريكي في تمويل الاحتياجات خلال الأشهر الستة المقبلة.
- 105- وفي بنن، يقدم البرنامج الدعم إلى البرنامج الوطني المتكامل للتغذية المدرسية الذي تقوده الحكومة ويحصل على 70 في المائة من مشترياته من الأغذية محليا (باستثناء التبرعات العينية) ويصل حاليا إلى 52 في المائة من أطفال المدارس الابتدائية ويستهدف الوصول إلى 100 في المائة منهم بحلول عام 2023. ومن المقرر تحقيق الملكية الوطنية الكاملة والاستدامة المالية كجزء من عملية تسليم المسؤولية، ولكن ستظل هناك فجوة تمويل قدرها 56 مليون دولار أمريكي خلال السنتين الدراستين 2022 و2023.
- 106- وفي غانا، وقبل تفشي جائحة كوفيد-19، كان للبرنامج دور تمكيني، فقد عمل مع أصحاب المصلحة لإتاحة أغذية مغذية منتجة محليا بأسعار معقولة في الأسواق المحلية كخطوة مهمة نحو الوقاية من سوء التغذية وتعزيز رأس المال البشري في البلد. وبالإضافة إلى زيادة توافر الأغذية المغذية في السوق في غانا، أتاحت تدخلات البرنامج أيضا للمؤسسة الحصول على المشتريات مباشرة من الموردين في الإقليم لتلبية الاحتياجات المتزايدة، مما قلص كثيرا من مُهْمَة التسليم.
- 107- وأجرى البرنامج أيضا استثمارات حاسمة لدعم الأولويات الوطنية في الإقليم، بما في ذلك تعيين مستشارين وطنيين رفيعي المستوى في السنغال وغينيا، وكذلك دعم الفريق الإقليمي لتعزيز القدرات القطرية وتحسين خبرة المكتب الإقليمي في المجالات الرئيسية، مثل البرمجة المرتبطة بالمناخ والتغذية المدرسية بالمنتجات المحلية. ويجري إيلاء الأولوية أيضا لمواصلة العمل مع القطاع الخاص سواء على صعيد جمع التبرعات أو البرامج، ولا سيما في تعزيز النظم الغذائية المحلية.
- 108- وقدم المدير الإقليمي تحديثًا عن البرنامج المشترك بين الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها للاستجابة لتحديات جائحة كوفيد-19 والنزاع وتغير المناخ، وهو البرنامج المعروف اختصارا باسم "SD3C". وسيبدأ التنفيذ حالما توقع الاتفاقات الثنائية مع الحكومات ثم بعد ذلك مع الشركاء المنفذين، بما في ذلك منظمات المزارعين؛ وأبرم أول تلك الاتفاقات مع السنغال، ولكن من المتوقع حدوث تأخيرات في تشاد ومالي بسبب الأوضاع السياسية فيهما.
- 109- وبلغت إجمالا فجوة التمويل في الإقليم للأشهر الستة المقبلة 795 مليون دولار أمريكي في يونيو/حزيران 2021.
- 110- وأعرب أعضاء المجلس عن تقديرهم للتقرير الشامل، وأكد الأعضاء من الإقليم على خطورة الحالة بينما أعرب الأعضاء من خارج الإقليم عن قلقهم إزاء تفاقم انعدام الأمن الغذائي وارتفاع مستويات عدم الاستقرار السياسي والنزاع المسلح المبلغ عنه. وشدد عدة أعضاء على التزامهم بشأن الإقليم، مشيرين إلى أنشطة الدعم التي تضطلع بها بلدانهم.
- 111- وأشاد الأعضاء بالبرنامج على عمله الدؤوب في الإقليم، بما في ذلك جهوده للتكثيف مع جائحة كوفيد-19، واتجاهات أسعار الأغذية العالمية والإقليمية، وأكدوا أهمية تتبع الأسباب الجذرية والأخذ بنهج متضافر مع الجهات الفاعلة الأخرى. وحث أحد الأعضاء على استكشاف المصادر غير التقليدية للتمويل، بما في ذلك المصادر المحلية، مشيرا إلى أن عرضا مماثلا يقدمه من المدير الإقليمي للجهات الفاعلة الوطنية على المستوى دون الإقليمي يمكن أن يساعد على التعريف بخطورة الحالة الشديدة والصعوبات التي يواجهها البرنامج في جمع الأموال.
- 112- وردا على الأسئلة، قال المدير الإقليمي إن استجابة البرنامج لارتفاع أسعار الأغذية في غرب أفريقيا تمثلت لسوء الحظ في خفض الحصص الغذائية لضمان استمرار المساعدة، ولكنه حذر من أن عدم تلبية جميع الاحتياجات دفع السكان إلى اللجوء إلى

آليات التكيف السلبية وأدى بالتالي إلى مشاكل طويلة الأمد. وعلى صعيد المشتريات، قال إن المكتب الإقليمي يسعى إلى تنفيذ سياسة البرنامج الجديدة بشأن المشتريات وإنه يعترم توثيق أثر برمجة النقد على مستوى المجتمع المحلي.

113- وفيما يتعلق بمسألة الوصول، قال إن التحديات تتبع في بعض الأحيان من السياسات الحكومية، مثلما في نيجيريا حيث لا ترغب الحكومة في القيام بأعمال إنسانية في المناطق التي تُسيطر عليها الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة. ولذلك فإن العمل مع الحكومات مسألة بالغة الأهمية. وأضاف أن البرنامج لديه استراتيجية رابعة الأبعاد لدعم الوصول، تتألف من تعزيز قدرة الموظفين والشركاء في المفاوضات الإنسانية، وتعزيز التنسيق بين الجهات الإنسانية والعسكرية، وتشجيع القبول المجتمعي، وتعزيز قدرته على جمع المعلومات وتحليلها. وهناك حاجة أيضا إلى إجراء مناقشة رفيعة المستوى على مستوى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

114- وفيما يتعلق بفعالية عملية الإطار المنسق في حالة تدهور الحالة الأمنية، والقيود المفروضة بسبب جائحة كوفيد-19 وغير ذلك من المعوقات، أكد المدير الإقليمي للأعضاء أن عملية الإطار المنسق لعام 2021 قد مضت بسلاسة، ورُفعت بالفعل العديد من القيود التي كانت مفروضة بسبب جائحة كوفيد-19، مما أتاح جمع معلومات شاملة.

115- وأخيرا، فيما يتعلق بالقدرة على الصمود، أشار المدير الإقليمي إلى أن برنامجا مشتركا مع اليونيسف في مالي والنيجر وموريتانيا كشف عن أن البرنامج يمكن أن يُعزز القدرة على الصمود عن طريق دعم تحسين نُظم الحماية الاجتماعية، والتصدي لتحديات من قبيل البيانات المفقودة في السجلات الاجتماعية، ومسائل حماية البيانات، وعدم وضوح الأدوار، والسياسات البالية، ومبالغ التحويلات غير الكافية. ويُرمع البرنامج العمل مع اليونيسف والبنك الدولي في تحديد مجالات الحماية الاجتماعية التي تحتاج إلى تحسين في بلدان منطقة الساحل.

الحافظة الإقليمية لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي

116- أشار المدير الإقليمي لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي إلى أنه بعد نحو سنتين من المفاوضات، وقّعت مذكرة تفاهم تتيح للبرنامج إطلاق عملياته في جمهورية فنزويلا البوليفارية، مع الامتثال الكامل للمبادئ للإنسانية. ويعمل بالفعل 24 من موظفي البرنامج في تزويد دفعة أولى من المستفيدين عددهم 42 000 شخص شهريا بوجبات مدرسية منزلية سيجري توسيع نطاقها لتشمل 1.5 مليون مستفيد في السنة الدراسية 2023/2022. وتُفُتح مؤخرا الخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة الانتقالية المتعددة البلدان لبلدان أمريكا اللاتينية المتأثرة بالأوضاع في جمهورية فنزويلا البوليفارية لتشمل الأنشطة المنفذة في البلد؛ وفي حين أن من المقرر حاليا انتهاء هذه الخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة الانتقالية المتعددة البلدان في 31 أغسطس/آب 2021، سيُطلب قريبا من المجلس التنفيذي اتخاذ الخطوات المطلوبة لتمديدتها حتى نهاية أغسطس/آب 2022 كي يتسنى بدء العمليات وإعداد خطة استراتيجية قطرية مؤقتة. وتبلغ فجوة التمويل 21 مليون دولار أمريكي للأشهر الستة المقبلة، وتبلغ احتياجات التمويل السنوية بعد ذلك 190 مليون دولار أمريكي.

117- وتطرق المدير الإقليمي بعد ذلك لأزمة الهجرة في أمريكا الجنوبية فقال إن التقديرات في كولومبيا تُشير إلى أن 52 في المائة من الكولومبيين و71 في المائة من المهاجرين في كولومبيا يعانون من مستويات شديدة أو معتدلة من انعدام الأمن الغذائي. وأدت الجائحة إلى مفاقمة الحالة الإنسانية، وعلى الرغم من اتخاذ تدابير لضمان استمرارية عملياته، لم يتمكن البرنامج من الوصول إلى 10 في المائة من العدد الشهري للمستفيدين البالغ 400 000 في السياق الحالي للاضطرابات الاجتماعية. وخلال الأشهر الستة المقبلة، سيحتاج البرنامج إلى 62.1 مليون دولار أمريكي لمواصلة عملياته. وعلى الجانب الإيجابي، يُرمع البرنامج وحكومة كولومبيا، في إطار مبادرة جديدة تُسمى "الابتكار من أجل التغذية"، إنشاء مركز ابتكار إقليمي بدعم من معجّل الابتكار في ميونخ لتحديد طرق مبتكرة لمكافحة سوء التغذية واختبارها وتوسيع نطاقها.

118- وفي إكوادور حيث يمثل استهداف المستفيدين وتقديم المساعدة الغذائية تحديا بسبب استمرار وصول المهاجرين، ساعد البرنامج 270 000 شخص في عام 2020، ويزم مع مساعدة 310 000 شخص في عام 2021، ولكنه لا يزال في حاجة إلى 10.8 مليون

دولار أمريكي. وفي بيرو التي وقعت في قبضة موجة خطيرة من جائحة كوفيد-19، يوسّع البرنامج عملية الطوارئ، ولكنه لا يزال يعاني من فجوة تمويل تبلغ 24.7 مليون دولار أمريكي للفترة المتبقية من عام 2021.

119- وفي منطقة البحر الكاريبي وأمريكا الوسطى، تسبب موسم الأعاصير لعام 2020 في أضرار جسيمة في غواتيمالا وهندوراس ونيكاراغوا، مما أدى إلى مفاومة الأزميتين الصحية والمناخية. ويستجيب البرنامج أيضا لأزمات أخرى في المنطقة، بما يشمل الانفجار البركاني الأخير في سانت فينسنت وجزر غرينادين الذي أدى إلى نزوح 20 في المائة من سكان الجزيرة. وبالإضافة إلى مكتبه المتعدد البلدان في بربادوس الذي يركز على تعزيز قدرة الحكومة والشركاء على الاستجابة للطوارئ في 22 من الدول الجزرية والأقاليم الصغيرة، ينشئ البرنامج مركزا إقليميا للوجستيات في منطقة البحر الكاريبي بالنيابة عن الوكالة الكاربية لإدارة طوارئ الكوارث وحكومة بربادوس ليقوم بدور جهة الاتصال في حالات الطوارئ.

120- ويُرکز أيضا المكتبان القطريان في الجمهورية الدومينيكية وكوبا بقوة على الحماية الاجتماعية وإدارة الكوارث، ويُرْمع الوصول إلى 288 000 مستفيد مباشر على التوالي في عام 2021. وفي هايتي، تستمر الأزمة الدستورية بالاقتران مع الحالة الاقتصادية والأمنية الهشة في دفع الأسعار نحو الارتفاع، وتقويض الأمن الغذائي، الأمر الذي سيفرض صعوبات خلال الأشهر القليلة القادمة، إلى جانب اقتراب موسم الأعاصير وانتخابات سبتمبر/أيلول. وتعرقلت عمليات البرنامج بسبب حواجز الطرق والنزوح الداخلي، وتضرر ما يُقدَّر بنحو 650 000 شخص من موجة النزوح الحالية. ويستجيب البرنامج من خلال توزيع الغذاء من المخزون الاحترازي المجهز مسبقا بتمويل من الوكالة الأميركية للتنمية الدولية، وكذلك عن طريق نقل المعونة الإنسانية والمعدات لدعم الشركاء في مجال العمل الإنساني من خلال خدمات دائرة الأمم المتحدة للنقل الجوي للمساعدة الإنسانية عدة مرات أسبوعيا. وأشار آخر تحليل للتصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي إلى أن 4.4 مليون شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد. ويُرْمع البرنامج مساعدة 1.3 مليون شخص في عام 2021، وقدمت المساعدة بالفعل حتى الآن إلى 600 000 شخص من خلال عمليات التوزيع الطارئة للأغذية والنقد، وقدمت المساعدة إلى 900 000 شخص من خلال أنشطة بناء القدرة على الصمود والتغذية المدرسية.

121- وفي أمريكا الوسطى، ولا سيما في الممر الجاف، ارتفع عدد الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي المعتدل والشديد من 2.2 مليون شخص في عام 2018 إلى 8.6 مليون شخص في عام 2021. وإدراكا للحاجة الملحة إلى الاستثمار في الأسباب الهيكلية للهجرة وتهيئة فرص محلية، يُجري البرنامج دراسة جديدة للهجرة والعنف والمناخ والأمن الغذائي في السلفادور وغواتيمالا وهندوراس، بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة ومعهد ماساشوستس للتكنولوجيا، ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية، ومنظمة الدول الأمريكية. ويرى البرنامج أن بوسعه أداء دور مهم في الحد من الهجرة الخارجية عن طريق توسيع برامجه لتهيئة فرص محلية، وتتمثل نقاط الدخول الرئيسية الأربع في برامج التحويلات القائمة على النقد، ومخططات تهيئة فرص العمل، وبرامج التغذية المدرسية، وتوسيع نطاق أنشطة بناء قدرة المجتمع المحلي على الصمود، واستكمالها بالتركيز على الحماية الاجتماعية وتوسيع نطاق الابتكارات بالتعاون مع الشركاء الاستراتيجيين. ويحتاج البرنامج إلى ما يُقدَّر بنحو 1.7 مليار دولار أمريكي على مدى خمس سنوات كي يتمكن من الوصول إلى 8 ملايين شخص من السكان الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي الشديد والمعتدل في السلفادور، وغواتيمالا، وهندوراس، ونيكاراغوا في محاولة لتقديم الاستجابة المطلوبة على الأجل الطويل.

122- وأشداء الأعضاء بالبرنامج لمثابرتة في وضع اللمسات الأخيرة على مذكرة تفاهم وإنشاء عمليات في جمهورية فنزويلا البوليفارية وتوسيع نطاق المساعدة الغذائية الطارئة للمهاجرين الفنزويليين. وأعرّب الأعضاء أيضا عن تقديرهم لدور البرنامج في قيادة الاستعداد للأعاصير وفي اللوجستيات، فضلا عن تركيزه على تلبية احتياجات الأمن الغذائي المتزايدة وبناء القدرة على الصمود، ولا سيما في المثلث الشمالي من أمريكا الوسطى. وقال أحد الأعضاء إنه يرى أن التغذية المدرسية نموذجا يُحتذى به في البرامج التي توفّر سبلا للتنمية والوصول إلى الأسر والمجتمع المحلي ويمكن استخدامها لتهيئة الفرص.

123- وأكد عدة أعضاء الصعوبات المتزايدة التي يواجهها الإقليم، ولا سيما بسبب تغيّر المناخ وجائحة كوفيد-19، ولفنوا الانتباه إلى الدور المهم للإقليم في تحقيق الأمن الغذائي العالمي. وقال أحدهم إن شدة آثار تغيّر المناخ في الإقليم تتطلب زيادة تطبيق مبدأ

المسؤوليات المشتركة، ولكن المتباينة. وأعرب عضو آخر عن قلقه الخاص إزاء التأخيرات المحتملة في توزيع الأغذية وتوفيرها للسكان الأشد ضعفا في هايتي بسبب الحالة الأمنية الهشة في ذلك البلد.

124- وكرر المدير الإقليمي التعليقات المتعلقة بالتغير الهائل في الحالة الإقليمية خلال الأشهر العشرين الماضية، وقال إنه يوافق على أن انعدام الأمن الغذائي ينطوي على عواقب جغرافية وسياسية بالإضافة إلى أثره على الجوع، وإن من المهم بالتالي ضمان ألا تؤدي الأوضاع الحالية إلى مزيد من عدم الاستقرار. وقدم أيضا تفاصيل إضافية عن الاستعدادات لموسم الأعاصير المقبل، بما في ذلك التخزين المسبق للإمدادات الغذائية واتخاذ خطوات لتعزيز القدرات اللوجستية للبرنامج في منطقة البحر الكاريبي.

2021/EB.A/3 الخطة الاستراتيجية القطرية لكوبا (2021-2024)

125- قدم المدير القطري في كوبا الخطة الاستراتيجية القطرية لكوبا للفترة 2021-2024، وعرض معلومات إضافية تضع الخطة في سياقها الصحيح. وذكر أن كوبا تشهد أسوأ تراجع اقتصادي لها خلال العقود الثلاثة الماضية، إذ انخفض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 11 في المائة في عام 2020. وقبل تفشي جائحة كوفيد-19، كانت كوبا تُلبّي 70 في المائة من احتياجاتها الغذائية من خلال الواردات، ولكن الحالة تدهورت بسبب الجائحة والأزمة الاقتصادية. ولذلك يُشكل الأمن الغذائي والتغذية أولويتين وطنيتين واعتمدت خطة وطنية للسيادة الغذائية في عام 2020.

126- ومن المتوقع أن يكون موسم الأعاصير القادم نشطا، وهناك مخاوف من تفشي جائحة كوفيد-19 على نطاق واسع في الملاجئ المخصصة للإجلاء، ومن أن يكون لها أثر خطير على الاقتصاد الضعيف بالفعل. ويزمع البرنامج تقديم المساعدة عن طريق دعم القدرات الوطنية للاستعداد للطوارئ والاستجابة لها، ونظام اللوجستيات الوطني، وقدرات سلسلة التبريد، بالإضافة إلى دعم تحليل هشاشة الأوضاع وأدوات الاستهداف، والعمل مع الحكومة في استكشاف طرائق جديدة للمساعدة الغذائية، مثل التحويلات القائمة على النقد.

127- وأعرب الأعضاء عن تأييدهم القوي للخطة الاستراتيجية القطرية، وقالوا إنهم يرحبون بمواءمتها مع أولويات الحكومة، وإطار الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة لكوبا، وخطة عام 2030، وأشدوا بتركيزها على قدرة النظام الغذائي على الصمود، والتغذية، وتعزيز قدرات الاستعداد للطوارئ والاستجابة لها، ونظم الحماية الاجتماعية المستدامة، مشيرين إلى استجابتها لاحتياجات البلد. ورحب العديد من الأعضاء أيضا بالتركيز على المساواة بين الجنسين والتشديد على التغذية المدرسية، وسلط عضوان الضوء على استخدام التأمين المتناهي الصغر باعتباره جانبا يحظى بترحيب كبير في الخطة.

128- وأكد عدة أعضاء شدة آثار تغير المناخ في الإقليم، ولا سيما آثاره على النظم الغذائية، وقالوا إنهم يرحبون بالتركيز عليها في الخطة الاستراتيجية القطرية. وأضاف أحدهم أن للبرنامج دورا مهما للقيام به في تشجيع التعاون الإقليمي من أجل القدرة على الصمود في وجه تغير المناخ، وطلب معلومات إضافية عن هذا الموضوع.

129- وشجع عدد من الأعضاء، تحدث أحدهم بالنيابة عن إحدى القوائم، البرنامج على مواصلة تعزيز شراكاته مع منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وكذلك مع سائر الجهات الفاعلة العاملة في مجال الأمن الغذائي. وقالوا إن من الممكن أيضا أن يكون لأطر التعاون فيما بين بلدان الجنوب دور قيم في هذا الاتجاه.

130- وشجع أحد الأعضاء البرنامج على تعزيز الأغذية المغذية المتاحة محليا بالإضافة إلى توزيع الأغذية المتخصصة كوسيلة لمعالجة سوء التغذية.

131- وقال عدة أعضاء إن الاحتياجات التي تستهدفها الخطة الاستراتيجية القطرية تعود في جانب منها إلى العقود الكثيرة من العقوبات الاقتصادية المفروضة على البلد.

132- وردا على التعليقات، أشار المدير الإقليمي إلى الدور المهم للبرنامج والوكالات الأخرى في الاستعداد للطوارئ. وأضاف أن الإمدادات المخزنة مسبقا ضرورية لتقديم استجابة سريعة للكارثة. وقال إن من الأساسي بناء القدرة على الصمود وتحقيق

الاستدامة على المدى الطويل، كما أن لدعم الإنتاج المحلي وتعزيز التعاونيات والروابط مع المدارس دورا في هذا الصدد. ويحتاج البرنامج أيضا إلى تبني رؤية طويلة الأجل عند توفير الأغذية.

133- وعقب الموافقة على الخطة الاستراتيجية القطرية، أدلى السيد José Carlos Rodríguez Ruiz، السفير والممثل الدائم لكوبا لدى المنظمات التي توجد مقرها في روما، ببيان موجز قال فيه إن الخطة الاستراتيجية القطرية تشمل جوانب مبتكرة من شأنها تعزيز الكفاءة والفعالية، وإنها ستؤثر تأثيرا مباشرا على السكان الضعفاء. وأضاف أن اقتصاد كوبا يعاني من الآثار السلبية لتغير المناخ وجائحة كوفيد-19، ولكن أكثر ما أثر عليه هو الحصار الاقتصادي والمالي الذي ظل مفروضا لأكثر من 60 عاما. ويشكل الأمن الغذائي والتغذية، إلى جانب الصحة والتعليم، أولويات رئيسية للحكومة الكوبية التي ستواصل تنفيذ السياسات والقوانين الرامية إلى تقوية مؤسسات البلد، وتعزيز التنمية، وزيادة الاستقلال الذاتي، وتنويع الإنتاج، ولا سيما في قطاع الزراعة.

التقارير السنوية

2021/EB.A/4 تقرير الأداء السنوي لعام 2020

134- قدمت نائبة مدير شعبة التخطيط والأداء المؤسسين لمحة عن إنجازات البرنامج وما واجهه من تحديات في عام 2020، معربة عن شكرها لأعضاء المجلس على مدخلاتهم أثناء المشاورات الأخيرة حول تقرير الأداء السنوي. وقالت إنه على الرغم من العقبات الإضافية التي سببتها جائحة كوفيد-19، وصل البرنامج إلى عدد قياسي من المستفيدين بلغ 115.5 مليون شخص في 85 بلدا، بما في ذلك من خلال تعزيز الاستجابة لحالات الطوارئ، وزاد دعم نُظم شبكات الأمان الوطنية، ووسع استخدام التحويلات القائمة على النقد. غير أن مشاكل الوصول وانقطاع خطوط الإمداد دفعته إلى تخفيض أحجام الحصص الغذائية في بعض البلدان. وأحرز البرنامج بصفة عامة تقدما قويا مقابل مؤشرات الحاصل، وإن كانت هناك تحديات مهمة لا تزال قائمة في بعض المجالات. ولا يزال العمل مستمرا في تحديث إطار النتائج المؤسسية ومؤشرات الخطة الاستراتيجية المقبلة.

135- وأشاد أعضاء المجلس، بمن فيهم عدة أعضاء تحدثوا بالنيابة عن قوائمهم، بإنجازات البرنامج في الاستجابة السريعة والمرنة للجائحة والحفاظ في الوقت نفسه على عملياته الجارية في البلدان المتأثرة بالنزاع والأزمات. ورحب المتحدثون باستمرار إعطاء الأولوية للاستجابة لحالات الطوارئ، وحثوا إدارة البرنامج على الإبقاء على تلك الأولوية في الخطة الاستراتيجية الجديدة، مع تحقيق التوازن المناسب بين العمل الإنساني والإنمائي بما يتماشى مع السياق التشغيلي ونقاط القوة الأساسية للبرنامج ودوره مع الشركاء في محور العمل الإنساني والتنمية والسلام.

136- وتطرق أعضاء المجلس بعد ذلك إلى قضايا التمويل، بمن فيهم أعضاء تحدثوا بالنيابة عن قوائمهم، مؤكدين من جديد مخاوفهم بشأن انخفاض حصة التمويل المرن واعتماد البرنامج على عدد صغير من كبار المانحين، ولا سيما في ضوء تحديات التمويل المحتملة الماثلة. وشجع أعضاء المجلس إدارة البرنامج على مواصلة استكشاف حلول مبتكرة لتلك التحديات، ولا سيما من خلال الشراكات مع القطاع الخاص، والتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، والعمل مع المؤسسات المالية الدولية، والاستخدام المبتكر لترتيبات مبادلة الديون. وطلبوا مزيدا من التحديثات المفصلة عن استخدام مبادلات الديون في التقارير المستقبلية. وشجع أعضاء المجلس أيضا إدارة البرنامج على مواصلة سعيها لتحقيق وفورات في التكاليف ومكاسب في الكفاءة، بما في ذلك من خلال التحول الرقمي في نُظم البيانات وتحقيق وفورات في الحجم على مستوى البرنامج وعلى المستوى المشترك بين الوكالات.

137- وبينما أعرب أعضاء المجلس عن ارتياحهم لانخفاض عدد توصيات مراجعة الحسابات المعلقة التي تنتظر التنفيذ الكامل، فقد أعربوا عن القلق بشأن انخفاض نسبة توصيات التقييم المنفذة في عام 2020 والنتائج المتباينة المتعلقة بأداء الخطط الاستراتيجية القطرية المُبلغ عنها في إطار مؤشر الأداء الرئيسي 1. وطلبوا مزيدا من المعلومات حول هذه القضايا، وسألوا الإدارة عن كيفية

التخطيط لمعالجتها. وتشمل التحديات الأخرى التي قال أعضاء المجلس إنها تتطلب اهتماما مستمرا ومعززا تكرر انقطاع خطوط الإمداد وأثر جائحة كوفيد-19 على سلاسل الإمداد وقيود وصول المساعدات الإنسانية.

138- وفيما يتعلق بالتقرير نفسه، رحب أعضاء المجلس بالسمات الجديدة التي أدخلت عليه، وطالبوا بأن توفّر تقارير الأداء السنوية المقبلة مزيدا من شفافية المحاسبة بأن بيانات المستفيدين ومعلومات أكثر عن المبادرات المؤسسية الحاسمة بما يتماشى مع توصيات المراجع الخارجي؛ كما طالبوا أن تشمل التقارير تحليلا أكثر تعمقا لنتائج الاستقصاءات العالمية للموظفين؛ ومعلومات أوضح عن التعاون مع الشركاء، ولا سيما المعلومات المتعلقة بمراعاة السياقات المحلية وتعزيز القدرات القطرية؛ وزيادة تصنيف المعلومات المتعلقة بالمستفيدين، بما في ذلك تصنيفها حسب مواطن الضعف والإعاقة، والتكاليف لكل مستفيد في مختلف السياقات التشغيلية، واستخدام التحويلات القائمة على النقد.

139- وأحاطت الإدارة علما بالنقاط المطروحة؛ وتعهدت بتقديم المعلومات الإضافية المطلوبة في التقارير التي ستصدر في المستقبل، لافتة الانتباه إلى لوحة متابعة تقارير الأداء السنوية التي تتضمن معلومات مصنفة بدرجة أكبر مما في الوثيقة المنشورة؛ وذكرت بأن انخفاض مستوى الأداء المسجل في مؤشر الأداء الرئيسي 1 المتعلق بتنفيذ الخطط الاستراتيجية القطرية يُعبّر عن التعريف الأكثر صرامة للإنجاز الذي جرى إدخاله في تقرير عام 2020. وأشارت الإدارة إلى أن ما جاء في التقرير من نسب مئوية للإنجاز مقارنة بمؤشر الأداء الرئيسي 1 ليست مقياسا لمستوى تحقيق أهداف محددة، بل هي نسبة من مجموع النواتج أو الحصائل التي "تحققت أو ماضية في المسار السليم". وأشارت أيضا إلى أن "الإنجاز الجزئي" لمؤشر الأداء الرئيسي 1 لم يُعد يخضع للقياس، وهو فرق رئيسي عن السنة السابقة؛ وكان من الممكن أن يُشير تحليل الإنجاز الجزئي إلى أن نسبة 78 في المائة من الحصائل 68 في المائة من النواتج قد تحققت أو تمضي في المسار السليم. وسُيُعاد تناول كثير من القضايا المثارة خلال دورة المجلس الحالية أو في مشاورات المجلس ودوراته المقبلة طوال السنة.

مسائل التسيير والإدارة

كلمة الهيئات الممثلة للموظفين أمام المجلس

140- ركز رئيس رابطة الموظفين الفنيين في البرنامج جانبا كبيرا من كلمته على نظام العدل الداخلي الذي يستخدمه البرنامج ومنظمة الأغذية والزراعة ولم يتغيّر منذ عام 2002 والذي يمكن أن تستغرق فيه عملية الاستئناف التي يلجأ إليها الموظف الذي يسعى إلى الطعن في قرار إداري أو تأديبي ما يتراوح بين خمس أو ست سنوات، مما يؤدي إلى تخلي كثير من الموظفين عن قضاياهم. وبالإضافة إلى ذلك، يبدو أن بعض عناصر النظام تفتقر إلى الفصل الضروري بين الوظائف، والحياد والنزاهة. وقال إن الرابطة تأمل أن يؤدي الاستعراض الجاري لبعض جوانب نظام العدل الداخلي إلى تحسينات كبيرة. وفيما يتعلق بالمسائل الأخرى، قال رئيس الرابطة إنه قد أحرز بعض التقدم في معالجة العنصرية، ولكنه دعا الإدارة إلى زيادة مشاركة الموظفين في جهود تحقيق ذلك. وأشار أكثر من 1 500 مشارك في الاستقصاء العالمي للموظفين لعام 2021 إلى تعرضهم لتجربة مباشرة عانوا فيها من العنصرية في البرنامج، وأشار 2 300 إلى أنهم كانوا شهدوا على حوادث عنصرية.

141- وبدأت الأمانة العامة لاتحاد موظفي فنة الخدمات العامة كلمتها بالإعراب عن امتنانها لإدارة البرنامج والموظفين في كثير من شعب المقر على ما قدموه من رعاية ودعم للموظفين وأسرههم طوال فترة تفشي جائحة كوفيد-19.

142- وقالت إن الاتحاد شارك في مشاورات مع الإدارة حول سياسة شؤون العاملين؛ وخطة العمل الشاملة بشأن المضايقات والتحرش الجنسي وإساءة استعمال السلطة والتمييز؛ واستعراض نظام العدل الداخلي؛ وإعادة نشر الموظفين. وأثيرت مع الإدارة شواغل الموظفين بشأن الأمن الوظيفي، والإبلاغ عن السلوك التعسفي وإساءة استخدام تقييمات الأداء، والتنوع والشمول، والأخلاقيات، وبينما يلزم بذل مزيد من الجهود في بعض المجالات، تبدو الإدارة ملتزمة التزاما حقيقيا بمعالجة القضايا المشار إليها. وقدمت أيضا تأكيدات بأن عودة الموظفين إلى المقر بمجرد رفع القيود المفروضة بسبب جائحة كوفيد-19 ستأخذ في الاعتبار جميع

المخاطر التي ينطوي عليها ذلك، وإن كان هناك أمل في أن يُسمح للموظفين الذين يمكنهم ويرغبون في مواصلة العمل من المنزل بالقيام بذلك.

143- وشكر المدير التنفيذي المتحدثين على كلماتهم وأكد من جديد التزام الإدارة بتمكين جميع موظفي البرنامج وتشجيعهم واحترامهم. وقال إنه يوافق على أن الاستعراض الجاري لنظام العدل الداخلي مع منظمة الأغذية والزراعة قد تأخر كثيراً، ولكنه لا يتفق مع ما يقال من أن رابطة الموظفين الفنيين لم تُشارك على النحو المناسب في جهود تحسين ثقافة مكان العمل في البرنامج، وقال إن مساعدة المدير التنفيذي لإدارة ثقافة مكان العمل عقد 22 اجتماعاً مع الرابطة منذ ديسمبر/كانون الأول 2020، سبعة منها حُصص للتنوع والشمول.

التقارير السنوية (متابعة)

2021/EB.A/5 التقرير السنوي لمكتب الأخلاقيات لعام 2020

144- أكدت مديرة مكتب الأخلاقيات في كلمتها قيمة المشورة والتوجيه لجميع الموظفين، وخاصة في الميدان، حيث يعمل السواد الأعظم من الموظفين. وقالت إن العدد القياسي للاستشارات في عام 2020 يُعبر عن المستوى العالي من الثقة التي نالها مكتب الأخلاقيات على مر السنوات. وتناولت الحوكمة السليمة، مستشهدة بالبرنامج السنوي للكشف عن تضارب المصالح والوضع المالي كمثال، والعديد من التوصيات بشأن وضع وتنقيح السياسات والممارسات. وقالت إنه تم إحراز تقدم كبير في وضع السياسات والإجراءات، وإجراءات العمل الموحدة والقوالب النموذجية، ونُظمت التتبع، كما أُحرز مزيد من التقدم فيما يتعلق بالانتقام. وقالت أيضاً إنه على الرغم من ذلك فإن هناك حاجة إلى مواصلة معالجة مخاوف الانتقام في البرنامج التي لا تزال واسعة الانتشار، مشيرة إلى أن طلبات الحماية كانت قليلة نسبياً. واختتمت بالإعراب عن تقديرها للثقة الممنوحة لها ولمكتب الأخلاقيات باعتباره جهة الاتصال المؤسسية المعنية بالحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين، وأعربت عن اعتزازها بما حققه المكتب من تقدم في هذا الاتجاه.

145- وأشاد أعضاء المجلس بالأعمال المهمة التي تضطلع بها المديرية وفريقها، فقالوا إنهم يؤدون دوراً مهماً في نشر ثقافة للأخلاقيات وتعزيز ثقافة مكان العمل الإيجابية. وقال أحد أعضاء المجلس إن مكتب الأخلاقيات في البرنامج هو نموذج تحتذي به وكالات الأمم المتحدة الأخرى، وهو ما يتضح من مشاركته في مختلف المبادرات على نطاق منظومة الأمم المتحدة. وحث العديد من الأعضاء البرنامج على ضمان تزويد مكتب الأخلاقيات بالموظفين المناسبين لأعباء العمل؛ وقال آخرون إن من المهم الحفاظ على استقلالية المكتب داخل البرنامج.

146- وتساءلت عضوة في المجلس عن موعد الانتهاء من استراتيجية مكتب الأخلاقيات بشأن الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين وتنقيح مدونة قواعد السلوك في البرنامج. ودعت البرنامج إلى التأكد من أن جميع جهات الاتصال المعنية بالحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين تواكب آخر التطورات في التدريب، وأوصت بأن يُقدّم البرنامج تدريباً سنوياً إلزامياً في مجال الأخلاقيات لجميع الموظفين، مضيفة إلى أنها مهتمة بأن تدعو مديرة مكتب الأخلاقيات إلى إدراج قضايا الأخلاقيات في التدريب الذي يقدمه البرنامج. ورحبت بالتحليل المزمع للأسباب الكامنة وراء الخوف من الانتقام وانخفاض عدد طلبات الحماية من الانتقام، وحثت البرنامج على أن يُجسد النتائج في سياسته بشأن حماية المُبلغين عن المخالفات. كما دعت إلى إدراج موضوع الأخلاقيات ومشاركة مكتب الأخلاقيات في توجيه المديرين القطريين ونواب المديرين في برامج تدريب المديرين من المستوى المتوسط.

147- وأعربت عضوة أخرى عن سرورها بالتدابير المتخذة بشأن الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين، وأشادت بمشروع "الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين في الخطوط الأمامية" المتعدد اللغات، فقالت إن من الضروري معالجة التحديات التي تعترى فهم الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وطلبت مزيداً من الإيضاحات السياقية بشأن 308 من المسائل المتعلقة بالحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين التي جرى استعراضها في عام 2020 كي يتسنى قياس التقدم المحرز في

- هذا المجال. وتساءلت أيضا عن الطريقة التي يُقدّم بها البرنامج التوجيه للمكاتب الميدانية بشأن مساعدة ضحايا الاستغلال والانتهاك الجنسيين، وبشأن العمل ذي الصلة بضمن فعاليات الشكاوى المجتمعية.
- 148- وتساءل أعضاء المجلس عن البرنامج السنوي للكشف عن تضارب المصالح والوضع المالي، وبخاصة ما إذا كان من المتوقع زيادة عدد الأفراد الذين يشملهم البرنامج.
- 149- وأوضحت مديرة مكتب الأخلاقيات أن الأفراد المشمولين بالبرنامج المذكور يتم استعراضهم سنويا وأن آخر تحليل لم يُشر إلى الحاجة إلى مواصلة توسيعه.
- 150- وفيما يتعلق بالحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين، أوضحت كيفية تعامل البرنامج مع مساعدة الضحايا، قائلة إن جميع الأعمال تتم وفقا نهج يركز على الضحايا.
- 151- وفيما يتعلق بعدد الاستشارات، أوضحت المديرة أن من الممكن حاليا بعد إنشاء قاعدة البيانات الجديدة إجراء مزيد من التحليل ذي الصلة. وفي هذا الصدد، قالت إن هناك بعض المكاتب القطرية لم تطلب أي مشورة من مكتب الأخلاقيات في عام 2020، مشيرة إلى أنها ناقشت ذلك مباشرة مع المديرين الإقليميين وتعزز اتخاذ مبادرات للتثقيف والتوعية.
- 152- وكررت مديرة مكتب الأخلاقيات ما أبداه أعضاء المجلس من تعليقات بشأن الأهمية البالغة لاستقلال مكتب الأخلاقيات. وأشارت الإدارة إلى أن عملية إعادة التنظيم الأخيرة جعلت مكتب الأخلاقيات تابعا من الناحية الإدارية لقسم ثقافة مكان العمل. وعلق كل من المدير التنفيذي ونائب المدير التنفيذي بصورة إيجابية على تفاعلها المباشر مع مديرة مكتب الأخلاقيات.

2021/EB.A/6 التقرير السنوي لمكتب أمين المظالم وخدمات الوساطة لعام 2020، ومذكرة الإدارة بشأنه

- 153- قالت مديرة مكتب أمين المظالم وخدمات الوساطة إن هناك دلائل على إحراز تقدم في تطوير ثقافة شاملة لمكان العمل في البرنامج. وأضافت أن التقرير السنوي لمكتبها يتضمن توصيات تُركز على معالجة التحيز العنصري والجنساني، وتعزيز الوعي باحتياجات التباين العصبي وتحديات الصحة العقلية، وتحسين نظام العدل الداخلي، وضمان الشفافية في خطط العمل، واتخاذ القرارات، وتقاسم البيانات.
- 154- ورحبت الإدارة بالتقرير وقالت إنها توافق على جميع توصياته. ويجري بالفعل تنفيذ العديد من الإجراءات التي تتناول القضايا المطروحة في التقرير في إطار خطة العمل الشاملة لتنفيذ توصيات الفريق العامل المشترك بين المجلس وإدارة البرنامج بشأن المضايقات والتحرش الجنسي وإساءة استعمال السلطة والتمييز؛ واتخذت مبادرات أخرى – متعلقة بأمر مثل أدوات منع التحيز والتدريب على تهيئة بيئات آمنة نفسيا، ودعم التغيير السلوكي الفردي والتعامل مع السلوك المسيء.
- 155- وأشاد أعضاء المجلس بالتحليل الوارد في التقرير وما جاء فيه من توصيات، ورحبوا بالرد الإيجابي من إدارة البرنامج عليه. وقال بعض الأعضاء إنهم يؤيدون اقتراح أمينة المظالم، ودعوا إلى القيام على وجه السرعة بوضع استراتيجية للعدل الداخلي تكون مرتبطة ارتباطا وثيقا بسياسة شؤون العاملين. وأكد أعضاء آخرون أهمية الشفافية، وحثوا البرنامج على تحسين الإبلاغ عن التحيز العنصري والجنساني.
- 156- وتحدث أحد أعضاء المجلس بالنيابة عن قائمته، فقال إنه يلاحظ أن هناك أعدادا كبيرة من الموظفين لا تزال تُبلغ عن حوادث تحرش أو تمييز على الرغم من التقدم الذي تحقق؛ وأن نسبة الموظفين الذين يعتقدون بوجود عدم مساواة عن سوء السلوك تبعت على الفلق.
- 157- ورحب أعضاء آخرون في المجلس بالاتجاهات الإيجابية الملحوظة في الاستقصاء العالمي الأخير لموظفي البرنامج، وشجعوا البرنامج على مواصلة عمله من أجل الحد من جميع أشكال سوء السلوك. وتساءل أحد أعضاء المجلس عما إذا كان الانخفاض في عدد الاتصالات بأمينة المظالم في عام 2020 يمكن أن يكون راجعا إلى افتقار بعض المكاتب إلى سبل الاتصال بها في ظل التحول إلى التواصل عن طريق الإنترنت.

- 158- وقال العديد من أعضاء المجلس إن من المهم الحفاظ على استقلال أمانة المظالم وضمان مشاركتها في مناقشات القيادة العليا، ولا سيما المناقشات المتعلقة بسياسة شؤون العاملين وثقافة مكان العمل. وطلبت عضوة مزيداً من التفاصيل عن الطريقة التي سيقم بها البرنامج التزام القيادة بالنزاهة في صنع القرار؛ وتساءلت أيضاً عما إذا كان المديرين مطالبين بالمشاركة في التدريب على القيادة. وطلب عضو آخر في المجلس تفاصيل عن الطريقة التي يمكن بها للبرنامج الاستفادة من طريقة تعامل منظمات الأمم المتحدة الأخرى مع الوساطة.
- 159- وقالت أمانة المظالم إنها تتفق مع الأعضاء بشأن ما يساورهم من قلق من أن التفاعل بالوسائل الافتراضية ليس بديلاً كافياً عن الاتصال المباشر، وأكدت أن فريقها مستعد لاستئناف الزيارات الشخصية في أقرب وقت ممكن. وأضافت أنها بدأت، مع مساعدة المدير التنفيذي لثقافة مكان العمل، في استكشاف نماذج العدل الداخلي المستخدمة في سائر المنظمات. وقالت إنها عقدت اجتماعات منتظمة مع رئيس الديوان وستطلب زيادة المشاركة في اجتماعات القيادة العليا عند الاقتضاء.
- 160- وفيما يتعلق بنظام العدل الداخلي، قالت إن هناك حاجة للتحويل من عقلية الإبلاغ إلى عقلية الحسم. وأشارت أيضاً إلى أن النتائج التي أسفر عنها استعراض مستقل في عام 2016 لنظام العدل الداخلي في الأمم المتحدة يمكن أن تُثري جهود البرنامج.
- 161- وأضافت إدارة البرنامج أن العملية التأديبية خضعت لاستعراض في عام 2020 وأن استعراض عملية الطعون في منظمة الأغذية والزراعة يمكن أن يشكل الأساس لضمان فعالية نظام العدل الداخلي في البرنامج. وأضافت أن شعبة الموارد البشرية ستطلع المجلس قريباً على التقرير التأديبي للبرنامج لعام 2020 الذي يتضمن أفكاراً لفهم الوضع الحالي للنظام.
- 162- واختتمت قائلة إن شعبة الموارد البشرية تتبع معدلات إنجاز التدريب الإلزامي وتتخذ إجراءات فورية لمعالجة قصور الامتثال. وسيضع البرنامج مؤشراً أداء رئيسي من أجل قياس مدى الاهتمام والدعم الذي يبديه المديرين في دورهم القيادي المحدد في الفقرة 37 من سياسة شؤون العاملين.

قضايا السياسات (متابعة)

2021/EB.A/7 سياسة شؤون العاملين في البرنامج

- 163- قدمت مساعدة المدير التنفيذي لإدارة ثقافة مكان العمل سياسة شؤون العاملين في البرنامج التي تتناول التوصيات الواردة في التقييم الأخير لاستراتيجية شؤون العاملين في البرنامج وتستند إلى أربع أولويات: "السرعة والمرونة"، و"الأداء والتحسين"، و"التنوع والشمول"، و"الاهتمام والدعم". وبينما مولت المرحلة الأولى من تنفيذ السياسة في عام 2021 من الموارد الحالية، ستمول السياسة اعتباراً من عام 2022 فصاعداً من خلال خطة الإدارة، وميزانيات الخطط الاستراتيجية القطرية، وسائر آليات التمويل في البرنامج. وتشمل مبادرات البرنامج الأخرى الجارية المتعلقة بسياسة شؤون العاملين إنشاء وظيفة لتنسيق سياسة شؤون العاملين داخل إدارة ثقافة مكان العمل وفريق معني بالتنوع والشمول يكون مسؤولاً أمام مدير الموارد البشرية، ووضع استراتيجية للتنوع والشمول وخطة عمل لمناهضة العنصرية تبدأ في إطارها "محادثات شجاعة" تهدف إلى توسيع تدابير الشمول والإنصاف والمساواة في يوليو/تموز وأغسطس/آب.
- 164- وأعرب أعضاء المجلس، بمن فيهم العديد من الأعضاء الذين تحدثوا بالنيابة عن قوائمهم، عن تقديرهم للعملية التشاورية التي وضعت من خلالها السياسة، فقالوا إن مشاركة موظفي البرنامج وإدارته والدول الأعضاء ستكفل التزاماً قوياً بالتنفيذ على نطاق البرنامج. ورحبوا بالترتيبات المتخذة لزيادة التنوع والشمول والحماية من جميع أشكال التحرش والإساءة والتمييز، والترتيبات التعاقدية الأكثر عدلاً، وحماية البيانات والخصوصية.
- 165- وقال أعضاء المجلس إن السياسة ستساهم في ثقافة مكان عمل يسوده الاحترام. وقالوا أيضاً إنهم يتطلعون إلى معرفة التحسينات المستقبلية في تمثيل الأفراد من البلدان النامية والنساء والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة على جميع مستويات القوة العاملة في البرنامج؛ ومع ذلك، من الضروري أن تستند جميع التعيينات إلى الجدارة. وأضافوا أن السياسة الجديدة للمساواة بين الجنسين

ستكون أداة قيمة في هذه الجهود. وأعرب أعضاء المجلس عن تأييدهم لإدماج تنفيذ السياسة في خطط العمل الإقليمية والخطة الاستراتيجية القطرية، وقالوا إن من المهم دعم المكاتب الإقليمية والقطرية ومساءلتها طوال عملية تنفيذ السياسة. وأوصى الأعضاء أيضا بأن يسترشد التنفيذ بالدروس المستفادة من جانحة كوفيد-19 فيما يتصل بأهمية المرونة والقدرة على التكيف وواجب الرعاية في البرنامج.

166- وأعرب الأعضاء الذين تحدثوا بالنيابة عن قوائمهم عن ارتياحهم لمؤشرات الأداء الرئيسية الكمية المدرجة في وثيقة السياسة، وحثوا الإدارة على تطوير وتقديم مجموعة كاملة من مؤشرات الأداء الرئيسية الكمية والنوعية المصنفة، عند الاقتضاء، حسب نوع الجنس، والجنسية، والإعاقة، واللغة. وقالوا إن مؤشرات الأداء الرئيسية ينبغي أن تكون خاضعة لتعديلات مستقبلية على أساس الاستعراضات والتقييمات الدورية، وسيكون من المهم تعزيز جمع البيانات - بما في ذلك بيانات عن الجوانب الجنسانية والتنوع لخطة العمل بشأن مناهضة العنصرية، واتقان اللغات والمهارات الأخرى. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن لوضع إطار للمساءلة والاستعراضات المنتظمة التي يجريها فريق القيادة للتقارير التي تصدرها المكاتب الإقليمية أن يعزز المساءلة.

167- وأعرب عدة أعضاء تحدثوا بالنيابة عن قوائمهم، عن قلقهم إزاء الزيادات المطردة في النفقات السنوية المتوقعة طوال فترة السياسة، ودعوا البرنامج إلى البحث عن فرص لخفض التكاليف. وأضاف أن التنفيذ سيتطلب استمرار ترتيب الأولويات والالتزام في البرنامج، وينبغي أن يُشكل ذلك جزءا لا يتجزأ من عمليات الميزانية العادية، بما في ذلك خطة الإدارة، بينما ينبغي إدماج الرصد والإبلاغ في أدوات الإبلاغ المؤسسية. وطلب عضو تحدث بالنيابة عن إحدى القوائم تقديم مقترحات مفصلة بشأن أي استثمارات غير متكررة في المستقبل أو أي مبادرات متعلقة بتنفيذ السياسة إلى المجلس التنفيذي.

168- وأحاطت مساعدة المدير التنفيذي علما بالنقاط التي أثيرت، ولفتت الانتباه إلى الملحق الخامس من الوثيقة الذي يوضح الاستثمارات المتوقعة في الهياكل والنظم والعمليات من أجل تنفيذ السياسة. وأضافت أن البرنامج يستطلع فرص تحقيق وفورات في التكاليف. وقالت إن إطار التوظيف القادم سيتناول القضايا التي تتعلق بالطرائق التعاقدية وسيكون أساسيا في تحقيق أهداف سياسة شؤون العاملين. وأعربت هي والمدير التنفيذي عن شكرهما للمجلس على ما قدمه من دعم أثناء وضع السياسة.

2021/EB.A/8 السياسة المنقحة لمكافحة التندليس والفساد

169- قدم رئيس شؤون المخاطر ومدير شعبة إدارة المخاطر المؤسسية تنقيحا لسياسة مكافحة التندليس والفساد لعام 2015 التي تعالج قضايا التصيير في التبليغ؛ وتوضح نطاق السياسة وإمكانية تطبيقها، بما يشمل التندليس غير المالي؛ وتقدم تعاريف أوضح للمصطلحات ومسؤوليات الإدارة والتزاماتها؛ وتشمل تعقيبات أعضاء المجلس أثناء مشاركة غير رسمية عُقدت في مارس/آذار 2021. وستُنشر السياسة بعد الموافقة عليها من خلال تعميم من المدير التنفيذي ورسالة بالفيديو، وأعدت توجيهات للمديرين والمكاتب القطرية. وسيجري جانب كبير من ترسيخ السياسة في الميدان من خلال تبادل المعلومات حول التعرض للتندليس والتخفيف من حدته مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية.

170- ورحب أعضاء المجلس، بمن فيهم عضوان تحدثا بالنيابة عن قائمتين، بالسياسة المنقحة، فقالوا إنها ستساعد على التخفيف من خطر التندليس والفساد ومنعهما واكتشافهما والتصدي لهما. وأعرب الأعضاء عن ارتياحهم بصفة خاصة لترتيبات إدارة المخاطر المتعلقة بإجراءات الشركاء المتعاونين؛ والرسالة الواضحة التي توجهها السياسة بشأن عدم التسامح مطلقا مع النقص في مواجهة التندليس أو الفساد المزعم؛ ورصد إتمام الموظفين للتدريب الإلزامي؛ والتشديد على إبلاغ المفتش العام بالحالات المشتبه فيها.

171- وقال الأعضاء إن من المهم تطبيق أحكام السياسة في جميع مكاتب البرنامج وشعبه، وضمان التطبيق السليم لجميع الضوابط الداخلية، وتقديم أي تدريب مطلوب لتحقيق هذه الغاية، وتعزيز آليات حماية المبلغين عن المخالفات. وأوصى أحد الأعضاء، متحدثا بالنيابة عن إحدى القوائم، بتوخي اليقظة بصفة خاصة حيال الشركاء الذين يعملون في سياقات النزاع أو الذين يمكن أن تُشكل إجراءاتهم خطرا يُهدد سمعة البرنامج. وطُرحت تساؤلات بشأن جمع وتبادل الدروس المستفادة في البرنامج؛ والدعم

المقّم إلى المديرين في التعامل مع مسؤولياتهم الجديدة بموجب السياسة؛ وتقييم تنفيذ السياسة ورصده؛ وأي تكاليف إضافية ناشئة عن تنفيذ السياسة؛ والجزاءات والإجراءات القانونية بموجب القوانين المحلية.

- 172- وقال الأعضاء إنهم يتطلعون إلى تلقي تحديثات منتظمة عن السياسة في جلسات إحاطة إشرافية ربع سنوية لمكتب المفتش العام.
- 173- وقالت الإدارة إن جمع الدروس المستفادة ونشرها مسؤولية جميع خطوط الدفاع الثلاثة: الخط الأول كمنفذين للسياسة؛ والخط الثاني من خلال توفير الدعم المتخصص والتوعية والتدريب؛ والخط الثالث من خلال التحقيقات والاستعراضات الاستباقية للنزاهة. وتم إطلاع أفرقة الأمم المتحدة القطرية على المعلومات المتعلقة بالأطراف الثالثة، وتولت لجنة معنية بالجزاءات إدارة الجزاءات. وفي حين أن تنفيذ السياسة لا تترتب عليه أي تكاليف إضافية فإن شعبة إدارة المخاطر المؤسسية تلقت تمويلا جزئيا لتغطية تكاليف تعيين أخصائيين اثنين لمكافحة التندليس والفساد، ومن المقرر تعيين أخصائي آخر أو أخصائيين آخرين في المستقبل القريب.

2021/EB.A/9 السياسة المنقحة للكشف عن تقارير الرقابة الصادرة عن مكتب المفتش العام

- 174- قدمت المفتشة العامة بالنيابة السياسة المنقحة للكشف عن تقارير الرقابة الصادرة عن مكتب المفتش العام والتي كانت قد نُقحت لمواءمتها مع الميثاق المنقح لمكتب المفتش العام لعام 2019. والجدير بالذكر أن ميثاق عام 2019 أعاد تحديد الغرض من تقارير التفتيش، والتي نتيجة لذلك لا يُكشف عنها. وتعكس السياسة المنقحة هذا التغيير، فضلا عن الوثائق الجديدة والممارسات التي أُدخلت مؤخرا.
- 175- ورحب الأعضاء بالسياسة المنقحة، وأعربوا عن تقديرهم لالتزام البرنامج بالشفافية وتبادل المعلومات، وكذلك لإتاحة الفرصة للمشاركة في مشاورات غير رسمية حول ممارسات الكشف عن المعلومات في البرنامج.
- 176- ورحب أيضا عضوان، بما في ذلك عضو تحدث بالنيابة عن قائمته، باستخدام بوابة المجلس التنفيذي المقيدة الدخول للاطلاع على الوثائق، وقال أحدهم إنها ستزيد من إمكانية الوصول إلى الوثائق المهمة، وقال الآخر، متحدثا بالنيابة عن إحدى القوائم، إن تقييد الوصول سيُعزز الثقة بين البرنامج والدول الأعضاء. وقال أحد الأعضاء إن المفتش العام يجب أن يمارس سلطته التقديرية في تبادل المعلومات، وأعرب كلاهما عن تقديرهما لاطلاع المجلس على المعلومات المتعلقة بالمسائل المهمة التي أثّرت من خلال الاستشارات، ولا سيما في التقارير الفصلية والسنوية للمكتب، واقترح العضو الذي تحدث بالنيابة عن قائمته أن يكشف المكتب أيضا عن المسائل المهمة المحددة في التقارير المتعلقة بالشركاء لضمان أن يكون المجلس على علم بالمخاطر الرئيسية.

- 177- وأكدت السيدة Hirsch أن المكتب سيجتمع مع المجلس، مثلما في السنوات السابقة، لمناقشة أي قضايا حاسمة تُثار في التقارير الاستشارية. وأوضحت أيضا أن التقارير المتعلقة بالشركاء تتعلق بالأطراف الثالثة وأن سياسة الكشف عن المعلومات تنص تحديدا على أنه لا يمكن الكشف عن محتويات هذه التقارير إلا بأذن منهم. وردا على أحد الأسئلة، قالت إن السياسة المنقحة لن تُطبق بأثر رجعي؛ ومن هنا فإن تقارير التفتيش التي كانت تُنشر من قبل سنظل متاحة في الموقع الشبكي.

2021/EB.A/10 تحديث عن خطة تنفيذ سياسة البرنامج بشأن الحماية والمساءلة

- 178- ذكرت مساعدة المدير التنفيذي لإدارة وضع البرامج والسياسات أن خطة تنفيذ سياسة البرنامج بشأن الحماية والمساءلة هي أول تقدير مفصّل على الإطلاق يُجريه البرنامج للميزانية المطلوبة لتنفيذ السياسة. وتعطي الميزانية الاحتياجات المقررة في المقر والمكاتب الإقليمية، ولكنها لا تعطي تكاليف التشغيل اليومية، ولا يزال يتعين إدماجها في عملية الميزانية المؤسسية. ويعمل البرنامج من أجل تحديد وتقدير تكاليف مجموعة من أنشطة الحماية لتكوين صورة أفضل لما هو مطلوب.
- 179- وقدم مدير شعبة البرامج الإنسانية والإنمائية تحديدا عن خطة التنفيذ تناول فيه الاستثمارات المقررة للتمكين من تنفيذ السياسة خلال السنوات الخمس المقبلة؛ وخطة العمل الخاصة بالحماية والمساءلة على المستوى القطري التي وضعت لتوجيه المكاتب

القطرية في تنفيذ عناصر السياسة؛ و"مشاركة المجتمع المحلي في استراتيجية المساءلة أمام السكان المتضررين" وإطار الرصد الذي يصاحب خطة التنفيذ الذي من شأنه تمكين المقر من الإبلاغ عن خطة مشاركة المجتمع المحلي. وقال أيضا إن البرنامج يجمع التعاون مع مجموعة الحماية العالمية وجهات أخرى في إطلاق منصة غذائية عالمية على الإنترنت لنشر قصص ووصفات مباشرة مرتبطة بقضايا النزوح والحماية لإزالة الغموض عن الصلة بين الحماية والاحتياجات الأساسية. وسيجري أيضا إدخال وسائل أخرى لنشر المعلومات.

180- ورحب أعضاء المجلس بالتحديث المتعلق بخطة التنفيذ، وأكدوا من جديد دعمهم لسياسة الحماية والمساءلة نفسها، بما في ذلك تركيزها على نهج قوامه حقوق الإنسان. ووصف أحد الأعضاء، متحدثاً بالنيابة عن إحدى القوائم، عناصر الخطة بأنها ممكنة التنفيذ وذات صلة بالسياق الاجتماعي والاقتصادي لحقبة ما بعد كوفيد-19. وأكد عضو آخر، متحدثاً أيضا بالنيابة عن إحدى القوائم، أهمية وضع خطة تنفيذ سليمة وبالتالي الحاجة إلى الإشارة بشكل مناسب إلى السياسة في الخطة الاستراتيجية للبرنامج وأطر النتائج المؤسسية في المستقبل.

181- وقال عضوان، متحدثين بالنيابة عن قائمتين، إن من المهم ضمان سلامة الفئات المهمشة والضعيفة أثناء حصولها على الأغذية والمساعدة. وحث أحدهم البرنامج على تعزيز نهج دقيق وسهل المنال في المساءلة أمام السكان المتضررين ومشاركة المجتمع المحلي، بما في ذلك من خلال آليات شكاوى تعمل بشكل جيد ويمكن الوصول إليها في كل بلد يعمل فيه البرنامج، والدعوة إلى الأخذ بنهج يركز على الضحايا والناجين في التعامل مع الاستغلال والانتهاك الجنسيين.

182- ورحب نفس العضوين بتأكيد المسؤولية الجماعية لجميع الجهات الفاعلة، بما يشمل المستفيدين، في المساهمة في الحماية والمساءلة. ورحب أحد العضوين بالعمل الذي يضطلع به البرنامج في هذا الصدد مع شركائه، ولكنه طلب من البرنامج أيضا مساعدة المنظمات الأخرى وأصحاب المصلحة الآخرين في أعمال الحماية والمساءلة، بينما طلب العضو الآخر معلومات إضافية عن استراتيجية البرنامج لضمان المشاركة والالتزام من الشركاء المحليين وغيره، وعن الطريقة التي يُزَمع بها البرنامج ضمان إدماج الحماية والمساءلة أمام السكان المتضررين بشكل أفضل في عمليات تقييم الاحتياجات، وتصميم المشروعات، وآليات الرصد والتقييم، على المستوى القطري.

183- وقال أحد الأعضاء، متحدثاً بالنيابة عن إحدى القوائم، إن من الضروري تمويل السياسات الجديدة وتنفيذها بطريقة سليمة، ودعمها من خلال حوافز تدعم التنفيذ والقبول على المستوى المؤسسي، وأضاف أن التعميم الكامل لسياسة الحماية والمساءلة في التكاليف التشغيلية وميزانية دعم البرامج والإدارة سيجعلها أكثر اتساقا واستدامة، ومن شأن نجاح تنفيذ السياسة أن يدعم سلامة المستفيدين وكرامتهم، وسيستعيد رفاهم، وسيمنحهم من ضمان تصميم المساعدة الإنسانية والإنمائية وتنفيذها بما يحقق مصالحهم الفضلى ويمكنهم من المساهمة في التخفيف من حدة النزاع. وهذه التكاليف الإضافية التي سيتطلبها تنفيذ السياسة سيعوضها في نهاية المطاف على مستوى الحصائل لتقليل التعرض للمخاطر وزيادة قدرة المستفيدين على التأثير وعائد السلام.

184- وأشار عضوان تحدثا بالنيابة عن قائمتين، إلى التحديثات التي أدخلت على سياسة الحماية والمساءلة، بما في ذلك تحسينات الموارد البشرية، والتخطيط الاستراتيجي، وتقييم المخاطر، والتقدم المحرز في ترشيد الموارد المالية المخصصة لتحقيق أهداف الحماية والمساءلة، وشجع أحدهما البرنامج أيضا على تحسين سياسة واستراتيجيات جمع البيانات.

185- وقدم نائب مدير شعبة البرامج الإنسانية والإنمائية ثلاثة أمثلة توضح الطريقة التي يتبعها البرنامج في إدماج سياسة الحماية والمساءلة في برامجه منذ اعتماد السياسة في نوفمبر/تشرين الثاني 2020، وأوضح أن وضع استراتيجية جديدة بشأن مشاركة المجتمع المحلي وإعداد دليل جديد للحماية والمساءلة سيساعدان مكاتب البرنامج بجميع مستوياتها على تنفيذ السياسة. وأشار أيضا، ردا على سؤال عن موعد إتاحة بيانات عن مؤشرات هاتين السياستين الجديدتين، إلى أن من المتوقع الإبلاغ المتسق عن البيانات باستخدام نفس المعيار في عدد معقول من البلدان بحلول عام 2023.

186- وأضاف مدير شعبة البرامج الإنسانية والإنمائية ثلاث نقاط. أولا، يُدرك البرنامج الحاجة إلى العمل مع شركائه، ويقاسم أفضل الممارسات والتدريب والبيانات والعمل التحليلي، ويقود، في سياق اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، نقاشا حول الأخذ بنهج

إدارة المخاطر في إدارة مخاطر الحماية للسكان والمجتمعات المتضررة. وثانياً، بالنظر إلى أن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، يعطي الأولوية للإدماج، يعكف البرنامج على وضع خطة متسقة للإدماج وذلك أساساً من خلال سياسة الحماية والمساءلة. وثالثاً، تدعو السياسة إلى اتباع نهج مخصصة للحماية والأخذ بنهج موحد من حيث المعايير والتقنيات، وهو ما يتجسد في الجيل الثاني المقبل من الخطط الاستراتيجية القطرية.

187- وأكدت مساعدة المدير التنفيذي للأعضاء أنه مع دخول البرنامج دورة ميزانية جديدة تُطبق فيها عملية الميزنة الاستراتيجية من القاعدة إلى القمة، باتت الأعمال المتعلقة بالحماية والمساءلة جاهزة لدخول مرحلة تالية من التعميم في إطار عملية الميزنة. وتُشكل الحماية جزءاً قوياً من الخطة الاستراتيجية بتشجيع من المجلس.

2021/EB.A/11 تحديث عن دور البرنامج في الاستجابة الإنسانية الجماعية (2020)

188- وصفت مديرة المكتب العالمي للبرنامج في جنيف التحديات الهائلة الماثلة في عام 2020 بسبب جائحة كوفيد-19 وازدياد الفقر والهشاشة، والنزاعات المعقدة، والظواهر الجوية المتطرفة. وقالت إن البرنامج قام بدور محوري في الاستجابة العالمية للجائحة وفي اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات؛ وقد قدم البرنامج أيضاً تحديثات منتظمة إلى فريق الأمم المتحدة المعني بإدارة الأزمات فيما يتصل بجائحة كوفيد-19 وساهم في خطة العمل العالمية للحياة الصحية والرفاه للجميع.

189- وقالت إن البرنامج يُشارك بدور كبير في الجهود المبذولة لتجنب المجاعة في عام 2021. وبالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة، أطلق البرنامج دعوة للعمل من أجل التخفيف من حدة المجاعة، وشارك في فرقة العمل الرفيعة المستوى المعنية بمنع المجاعة. وشملت الأدوار الأخرى دعم المجلس الدولي للوكالات التطوعية في إعداد رسالة مفتوحة بشأن الوقاية من المجاعة والمشاركة في استضافة حدث جانبي حول المجاعة في الجزء المتعلق بالشؤون الإنسانية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة لعام 2021. وشارك البرنامج، في إطار التزامه بمحور العمل الإنساني والتنمية والسلام، في رئاسة حوار للأمم المتحدة حول التنفيذ الجماعي لتوصية لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن هذا المحور.

190- وأشاد اثنان من أعضاء المجلس، محدثين بالنيابة عن قائمتيهما، بالبرنامج على توسيعه نطاق الاستجابة الإنسانية والتصدي للتحديات في عام 2020 بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى والشركاء.

191- وأعربت عضوة في المجلس عن قلقها إزاء قدرة المجتمع الإنساني على الاستجابة للتحديات الماثلة، ودعت إلى تحسين التنسيق وتوزيع المهام وتحديد الأولويات. وأشادت بنهج "الأزمة ككل" الذي يتبعه البرنامج، فقالت إن هناك حاجة ملحة إلى تطوير برامج قائمة على المحور، وإن خطط التعافي من جائحة كوفيد-19 ينبغي أن تعالج انعدام الأمن الغذائي كأولوية. وحثت ممثلة القائمة الثانية البرنامج على التركيز على بناء القدرات وتحويل نُظم الأغذية الزراعية من أجل دعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقالت إن الشراكات ينبغي أن تشكل محور جهود التعافي من جائحة كوفيد-19، ودعت إلى تحسين التنسيق من خلال اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات.

192- وطلب عدة أعضاء آخرين من البرنامج تقديم تحديث عن التقدم المحرز في معالجة تحديات التنسيق النقدي، مشيرين إلى أن البرنامج لم يوقع على دعوات للعمل صدرت مؤخراً بشأن التنسيق النقدي على الرغم من أنه من الموقعين على البيان النقدي الموحد للأمم المتحدة.

193- وحث أحد أعضاء المجلس البرنامج على مواصلة دعم تمكين المرأة والبنات، ورحب بالأنشطة الهادفة إلى الحد من التمييز ومنعه، بما في ذلك التمييز ضد الأشخاص ذوي الإعاقة. وطلبت عضوة أخرى تحديثاً عن دمج آليات الشكاوى في جميع العمليات وعن نتائج الاستبيان على نطاق المنظومة بشأن تحسين الإبلاغ عن التحرش الجنسي في منظومة الأمم المتحدة. وتساءلت عن موعد إتاحة نتائج تقييمات الأزمة الإنسانية في اليمن والاستجابة الإنسانية لجائحة كوفيد-19 وما إذا كانت الدول

الأعضاء ستمكن من تقديم مدخلاتها. وسألت أيضا عن الكيفية التي سنعزز بها الخطة الاستراتيجية مساهمة البرنامج في الاستجابة الإنسانية.

194- وأشادت عضوة في المجلس بجهود البرنامج في جمع الأدلة لنهجه المتبع في بناء السلام. وحثت عضوة أخرى البرنامج على تعزيز شراكاته، ولا سيما مع الوكالات الأخرى التي تتخذ من روما مقرا لها ومع المؤسسات المالية الدولية. وشجعت البرنامج على تعزيز جدول أعمال التوطين وضمان زيادة إدماج القضايا الجنسانية، وطلبت تحديثات منتظمة عن هذا العمل.

195- وشجعت عضوة في المجلس البرنامج على التعلم من الدروس المستفادة من الاستجابة لجائحة كوفيد-19 وتنمية قدرته في مجال الخدمات المشتركة والاستعداد لحالات الطوارئ الكبرى. وطلبت مزيدا من المعلومات عن البرامج المشتركة مع صندوق الأمم المتحدة لبناء السلام والتعاون مع الوكالات الأخرى التي تتخذ من روما مقرا لها. وشجعت البرنامج والشركاء على إعطاء الأولوية للتحويلات النقدية بدلا من القسائم وتوسيع جهود التشغيل البيئي من أجل تجنب ازدواجية الأنشطة، مع ضمان حماية بيانات المستفيدين. وطلبت أيضا من البرنامج مواصلة العمل في التحليل المشترك وتحديد أولويات الاستجابة داخل المجموعات.

196- وأوضحت مساعدة المدير التنفيذي لإدارة وضع البرامج والسياسات أن البرنامج يدعم التنسيق النقدي ويتولى في بلدان كثيرة قيادة خلايا التنسيق النقدي التي تعمل على معالجة قضايا من قبيل تنسيق مستويات التحويلات من أجل تحقيق الأهداف المشتركة. وفيما يتعلق بالبيان النقدي المشترك، أشارت إلى أنه لا يزال يتعين التوصل إلى اتفاق في بعض المجالات، وأن البرنامج يدفع باتجاه إيجاد حلول للقضايا العالقة. والبرنامج، بصفته عضوا في اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات من الناحية التقنية، تلقى الرسالة التي تدعو إلى اتخاذ إجراءات بشأن التنسيق النقدي وليس مجرد أحد الموقعين المحتملين. وأعربت المشاركة في جلسات إحاطة ثنائية حول القضايا العالقة مع أعضاء المجلس المهتمين وقالت إنها تُرحب بتوجيهاتهم.

197- وأكدت مديرة شعبة عمليات الطوارئ أن مجموعة الأمن الغذائي عززت التعاون بين الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها؛ وأن خطاب النوايا المشترك الذي جرى تحديثه والذي يُعزز أهمية الشراكات المحلية والنهج الذي محوره الإنسان جاهز الآن لتوقيعه. ويعمل البرنامج أيضا مع منظمة الأغذية والزراعة في الإنذار المبكر والعمل الاستباقي، ويُنظر إلى الوكالتين باعتبارهما الرائدتين التقنيتين لحفاظة الإجراءات الاستباقية لصندوق الأمم المتحدة المركزي لمواجهة الطوارئ.

198- ولاحظت أن الاستجابة لجائحة كوفيد-19 أثبتت أهمية الاستعداد، ولا سيما للجوائح العالمية. ويكشف التقييم المستمر لعمليات الطوارئ من المستوى 3 والاستعداد المشترك مع الوكالات الأخرى عن العديد من الدروس القيمة في هذا الصدد.

199- وقالت مديرة المكتب العالمي للبرنامج في جنيف إن البرنامج يأمل أن تتاح موارد كافية لمنع وقوع مجاعة في عام 2021 وما بعده. وأضافت أن عام 2021 سيكون حاسما وسيعتمد فيه نجاح الاستجابة الإنسانية الجماعية على القدرة الجماعية على منع حدوث مجاعة، وتحسين الأمن الغذائي، واستئناف التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

تحديث عن تنفيذ البرنامج لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 279/72 (إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية)

200- أطلعت الإدارة المجلس على آخر المستجدات بشأن التقدم الذي أحرزه البرنامج في تنفيذ إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على المستويات القطرية والإقليمية والعالمية. وقالت إن البرنامج يُشارك بنشاط في استعراض إطار الإدارة والمساءلة، وإن إصلاحات عمليات تكييف الأعمال لا تزال ماضية في المسار السليم. وتم الانتهاء من وضع 40 إطارا من أطر الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة. ويعمل البرنامج على قدم وساق لضمان المواءمة الوثيقة بين الأطر والخطط الاستراتيجية والقطرية سواء من حيث الدورات أو المحتوى؛ وستشكل خطط الأمم المتحدة للاستجابة الاجتماعية والاقتصادية لجائحة كوفيد-19 جزءا لا يتجزأ من أطر الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة بحلول نهاية عام 2021. وتماشيا مع هذا الجهد، سيجري أيضا تعميم إطار البرنامج للاستجابة الاجتماعية والاقتصادية والتعافي من أزمة جائحة كوفيد-19 تدريجيا في الأطر الاستراتيجية والبرامجية للبرنامج على جميع المستويات. واختتمت معظم أفرقة العمل التابعة لفريق الأمم المتحدة للتنمية المستدامة التي أنشئت لتيسير تنفيذ العناصر الرئيسية لإصلاح الأمم المتحدة أعمالها. وسيواصل البرنامج عمله مع أفرقة العمل

الثلاثة المتبقية والفريق الاستشاري التابع للأمم المتحدة في وضع توجيهات عالمية جديدة بشأن البرمجة المشتركة وكذلك في وضع إطار رصد نتائج الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات.

201- وتحدث أحد أعضاء المجلس بالنيابة عن قائمته فقال إن من المهم دعم القدرة على الصمود في التعافي من جائحة كوفيد-19 وبالتالي تعزيز الدعم المقدم من المنظومة بأسرها على المستويين المحلي والإقليمي. وأشاد بالتقدم المحرز في وضع أطر الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة، والتحليلات القطرية المشتركة، وتقاسم الأعمال، بما في ذلك تقاسم أماكن العمل، والخدمات المشتركة للوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها. ورحب بمشاركة البرنامج في أفرقة العمل المعنية بالاستجابة الاجتماعية والاقتصادية لجائحة كوفيد-19، وخارطة طريق الأمين العام لتمويل خطة عام 2030، والابتكارات في مجال الأعمال، وكذلك مشاركته في عمل فريق استشاري متخصص مشترك بين الوكالات معني بالبرمجة المشتركة. ودعا أيضاً إلى إيلاء المراعاة الواجبة للمساءلة والشفافية في العمليات.

202- وأشاد أحد أعضاء المجلس بالبرنامج لدوره السابق في تنفيذ الإصلاحات، وحثه في الوقت نفسه على ضمان ألا يؤدي تحديث إطار الإدارة والمساءلة إلى أي آثار تضر بالإصلاحات أو تقوّض دور منسقي الأمم المتحدة المقيمين. وطلب عضو آخر في المجلس من الإدارة إبداء رأيها بشأن استخدام الرسوم المفروضة الذي تبلغ قيمته 1 في المائة في التمويل الجزئي لنظام المنسقين المقيمين، قائلاً إن الآلية لا تعمل فيما يبدو بصورة جيدة.

203- ووجهت الإدارة شكرها إلى أعضاء المجلس على دعمهم وأخذت علماً ببواعث قلقهم. وفيما يتعلق بالرسوم المفروضة بنسبة 1 في المائة، أجابوا بأنه يجري حالياً إعادة فحص تمويل نظام المنسقين المقيمين كجزء من الاستعراض الجاري للنظام بقيادة الأعضاء. وقالت إن من المقترح أيضاً إضافة الرسوم المستقطعة من المساهمة إلى مبلغ المساهمة الأصلي بدلاً من خصمه منها.

مسائل الموارد والمالية والميزانية

2021/EB.A/12 التقرير السنوي للجنة مراجعة الحسابات

204- عرض رئيس لجنة مراجعة الحسابات النقاط الرئيسية الواردة في التقرير السنوي للجنة، مسلطاً الضوء على الكشوف المالية السنوية والضوابط الداخلية، ولا سيما بشأن دور شعبة إدارة المخاطر المؤسسية، ومكتب المفتش العام، ومكتب الأخلاقيات. وقدم أيضاً ملاحظات موجزة بشأن أثر جائحة كوفيد-19 على عمليات الرقابة الداخلية.

205- ورحب الأعضاء بتقرير اللجنة واستنتاجها الإيجابي الذي أكدت فيه عدم وجود أي نقاط ضعف جوهرية وفعالية الضوابط الداخلية على الرغم من التحديات التي فرضتها جائحة كوفيد-19. وقدم الأعضاء أيضاً تعليقات بشأن مجالات التحسين التي حددتها اللجنة.

206- وفيما يتعلق بإدارة المخاطر المؤسسية، قال الأعضاء، بمن فيهم عضو تحدث بالنيابة عن إحدى القوائم وعضو آخر تحدث بالنيابة عن مجموعة من البلدان، إن شعبة إدارة المخاطر المؤسسية أحرزت تقدماً كبيراً منذ إنشائها، ولكن لا يزال يتعين عليها تحقيق مزيد من النضج كي تصبح فعالة تماماً؛ وتساءل أحد الأعضاء عن الخطوات المتخذة في هذا الاتجاه. وأثار الأعضاء أيضاً مخاوف بشأن البنود العالية المخاطر في سجل مخاطر البرنامج، وحثوا الإدارة على اتخاذ تدابير للتخفيف من أثر هذه المخاطر والإبلاغ عن الإجراءات المتخذة وأعمال الضمان ذات الصلة. وطلب أحد الأعضاء معلومات عن الأسباب التي أدت إلى تحديد المخاطر المتبقية والإجراءات اللازمة لزيادة الحد من هذه المخاطر.

207- وفيما يتعلق بمكتب المفتش العام، قال العديد من الأعضاء، من بينهم عضو تحدث بالنيابة عن مجموعة من البلدان، إنهم يلاحظون بقلق القضايا المثارة في التقرير بشأن الإجراءات التصحيحية المتأخرة، وحثوا الإدارة على معالجة هذه القضايا دون إبطاء. وأعرب أحد الأعضاء عن تأييده لاقتراح اللجنة الداعي إلى إتاحة موارد بشرية إضافية لمكتب التفتيش والتحقيق التابع

لمكتب المفتش العام. وقال عضو آخر، متحدثًا بالنيابة عن مجموعة من البلدان، إنه يُرحب بتنقيح سياسة مكافحة التديليس والفساد، وتعزيز مساءلة الإدارة، وتصعيد القضايا الجوهرية لمعالجة مسائل الرقابة في الوقت المناسب، وتشجيع زيادة الوعي بمنع التديليس بين موظفي البرنامج والشركاء المنفذين.

208- وأشار أحد الأعضاء إلى عدم وجود تفاصيل سرديّة توضح آراء اللجنة بشأن سياسة شؤون العاملين في البرنامج، وهو أمر يبعث على القلق في ضوء مسائل إدارة الموارد البشرية وثقافة مكان العمل القائمة منذ أمد بعيد في البرنامج. وقال عضو آخر، متحدثًا بالنيابة عن مجموعة من البلدان، إن هناك حاجة إلى التركيز على صحة العاملين والموظفين، وشجع البرنامج على دمج الدروس المستفادة من الجائحة في إطار عمله التشغيلي، بما في ذلك عن طريق وضع إرشادات جديدة للرصد، وتوسيع استخدام آليات الرصد عن بُعد.

209- وفيما يتعلق بالمراجعة الداخلية، أعرب العديد من الأعضاء، من بينهم عضو تحدث بالنيابة عن مجموعة من البلدان وعضو آخر تحدث بالنيابة عن إحدى القوائم، عن القلق بشأن عدد إجراءات المراجعة المتأخرة ذات المخاطر العالية، وشجعوا على وضع تدابير تخفيفية لمعالجة ذلك الوضع. وأشار العضو الذي تحدث بالنيابة عن مجموعة من البلدان إلى أن العديد من التوصيات التي طرحها المراجعون الخارجيون تتعلق بتدريب موظفي البرنامج على منع التديليس وكشفه وتعزيز الضوابط الداخلية، مما يدل على الحاجة إلى متابعة دقيقة من جانب إدارة البرنامج. وعلى نفس المنوال، أشار عضو آخر إلى المناقشات المستفيضة التي دارت حول مخاطر النموذج اللامركزي في البرنامج والذي يؤدي إلى الإفراط في تخصيص المهام الأساسية والاعتقاد بأن الضوابط اختيارية، وأوصى بأن يركز البرنامج على هذه المسألة المثيرة للقلق.

210- ورحب أحد الأعضاء، متحدثًا بالنيابة عن مجموعة من البلدان، بتوصيات مراجعة أداء المبادرات المؤسسية الحاسمة وإدارة معلومات المستفيدين، ولا سيما التوصيات المتعلقة بإدارة البيانات وتحسين منصة إدارة معلومات وتحويلات المستفيدين الرقمية في البرنامج (سكوب) وتوحيدها، وشجع البرنامج على تقديم تقرير عن متابعة هذه التوصيات واستكشاف إرشادات لآليات بديلة لتحديد الهوية والتحقق منها في إدارة معلومات المستفيدين.

211- وطُلب من الإدارة تقديم معلومات عن تنفيذ الإرشادات المتعلقة بالرقابة عن بُعد والموافقات الرقمية فيما يتصل بإدارة المستفيدين، وكذلك بشأن مستوى التفاعل بين الإدارة ومديرة مكتب الأخلاقيات.

212- وقال رئيس لجنة مراجعة الحسابات إنه يُقدّر اهتمام الأعضاء بأن يكونوا على علم بالمستجدات، ولا سيما بشأن إدارة المخاطر المؤسسية، والتديليس والرقابة. وفيما يتعلق بالرقابة، قال رئيس الشؤون المالية إنه يجري وضع ميزانية أساسية من خلال عملية الميزنة الاستراتيجية من القاعدة إلى القمة. وفيما يتعلق بإدارة المخاطر المؤسسية، قال إنه يجري اتخاذ إجراءات لتحديد إجراءات التخفيف والمخاطر المتبقية وتعزيز تقبل المخاطر وعمليات الرصد؛ وأضاف أن تقارير منتظمة لرصد المخاطر ومناقشات حول المخاطر أُدخلت في العديد من العمليات القطرية على النحو المتوخى في سياسة إدارة المخاطر المؤسسية. وأشار أيضا إلى أن الإدارة القوية للمخاطر تتطلب تحويل المعرفة الضمنية إلى معرفة صريحة، وهو ما يتطلب تغييرا في الثقافة.

213- وقال رئيس الشؤون المالية إنه يقدر الأسئلة والتعليقات المتعلقة بإدارة معلومات المستفيدين، لكنه اقترح تناولها في إطار البند المتعلق بالتقرير السنوي للمفتش العام الذي يغطي هذا الموضوع.

214- وحول مسألة التفاعلات بين الإدارة ومكتب الأخلاقيات، أكد نائب المدير التنفيذي أن مديرة مكتب الأخلاقيات تجتمع بانتظام معه ومع رئيس الديوان، وكذلك مع المدير التنفيذي عندما يسمح جدول سفرها بذلك.

2021/EB.A/13 التقرير السنوي للمفتش العام ومذكرة المدير التنفيذي بشأنه

215- قدمت القائمة بأعمال المفتشة العامة التقرير السنوي لمكتب المفتش العام، مشيرة إلى أنه لم تُحدّد في عمليات الحوكمة أو إدارة المخاطر أو الرقابة أوجه ضعف جوهرية للأعمال التي جرى الاضطلاع بها في عام 2020. غير أن التقرير يلفت انتباه إدارة

- البرنامج إلى شواغل متعلقة بإدارة معلومات المستفيدين. وتكامل النظم، وعدم وجود اتجاه واضح وتحديد للأولويات بشأن أنشطة التخطيط وتدابير الموارد والرصد والإبلاغ.
- 216- وتحدث رئيس الديوان بالنيابة عن المدير التنفيذي فقال إنه يُشيد بالتقرير وعمل مكتب المفتش العام. وأشار إلى التقدم المحرز في معالجة القضايا التي أُثِّرت في التقرير، بما في ذلك من خلال إغلاق الكثير من إجراءات المراجعة المتأخرة في عام 2020.
- 217- ورحب جميع أعضاء المجلس الذين تحدثوا بالتقرير وما وصفوه بالعمل المتميز. وتحدثت عضوة في المجلس بالنيابة عن قائمتها، فأشادت بجودة ووضوح التقرير، وتنوع فريق مكتب المفتش العام، واستمرار عدم التسامح مطلقاً مع التقاعس في التعامل مع سوء السلوك. وحثت الإدارة على استخدام الوسائل الرادعة وزيادة التوحيد المعياري لمنع التدليس، وطلبت مزيداً من التفاصيل عن مخططات التدليس المحددة من خلال الاستعراض الاستباقي للنزاهة بشأن التحويلات القائمة على النقد. كما طلبت أيضاً إيضاحاً بشأن الأساليب المستخدمة في تقييم تعميم المنظور الجنساني.
- 218- وشدد العديد من أعضاء المجلس على أهمية عمل مكتب المفتش العام، داعين الإدارة إلى ضمان تزويد المكتب بالموارد الكافية، ومؤكدين أهمية استكمال التحقيقات في الوقت المناسب من أجل بناء الثقة. وتساءل أحد الأعضاء عن الطريقة التي تمكن من خلالها مكتب التفتيش والتحقيق من إجراء ذلك العدد الكبير من التحقيقات في عام 2020؛ وطلب عضو آخر تحديثاً عن الطريقة التي تُعزز بها الإدارة خط الدفاع الثاني. وفيما يتعلق بتطبيق اللامركزية والضوابط وخط الدفاع الثاني، أعرب أعضاء المجلس عن قلقهم إزاء عدم وضوح الضوابط الدنيا في حالات الطوارئ وعدم اتساق تطبيقها.
- 219- وتُشكل إدارة معلومات المستفيدين أيضاً مجالاً مثيراً للقلق بين أعضاء المجلس، وهو ما سلطت عليه الأضواء للسنة الثالثة على التوالي. وحث الأعضاء البرنامج على زيادة التوحيد المعياري ومعالجة الإفراط في تخصيص نظام سكوب والمنصات الأخرى. وطلب أحد أعضاء المجلس أن تُقدّم الإدارة خطاً مفصلاً لتحسين إدارة معلومات المستفيدين والتحويلات القائمة على النقد في الدورة العادية الثانية للمجلس لعام 2021. ولوحظ استمرار المخاطر الجسيمة في التحويلات القائمة على النقد ومنصة سكوب والمنظمات غير الحكومية حسب ما أشار إليه تقرير المفتش العام.
- 220- وأوضحت المفتشة العامة بالإجابة أن تعميم مراعاة المنظور الجنساني يُقِيم بوسائل من قبيل إعطاء الأولوية لمشاركة المرأة في صنع القرار، والتعيين المنتظم للنساء، ومشاركة المكاتب القطرية في التدريب على النهج المفضية إلى تحول في المنظور الجنساني. وأضافت أن القضايا الجنسانية ستخضع لاستعراض دقيق في عام 2022.
- 221- وفيما يتعلق بتحريف مسار الأغذية، من المقرر إجراء استعراض استباقي للنزاهة بشأن إدارة السلع في عام 2021، وستتناول ذلك منع التدليس. وأدخلت تحسينات على عمليات إدارة معلومات المستفيدين والتحويلات القائمة على النقد، ولا سيما من خلال إدخال المطابقة على الرغم من عدم اكتمال التنفيذ بعد. ويمكن تقديم مزيد من المعلومات عن هذه المسائل في جلسة الإحاطة الإعلامية حول الرقابة التي ستُعقد في يوليو/تموز 2021.
- 222- وأجرى البرنامج تحقيقاً في مخطط التدليس المحدد في الاستعراض الاستباقي للنزاهة بشأن التحويلات القائمة على النقد، وعرض النتائج التي أسفرت عنها عملية التحقيق في تقرير عن الدروس المستفادة صدر في يناير/كانون الثاني 2021. وأوضحت الحالة قوة التكامل بين وظائف المراجعة والتحقيق في مكافحة التدليس.
- 223- وأشار مكتب التحقيق والتفتيش إلى أنه على الرغم من أن زيادة الموارد قلصت الضغوط فإن الطلب لا يزال يتجاوز قدرات الوحدة. واستُكملت أعداد أكبر من التحقيقات في عام 2020 بفضل تحسين عمليات تلقي البلاغات التي تفصل بين الحالات التي تتطلب تحقيقاً عن الحالات الأخرى التي يمكن حلها بوسائل أخرى؛ وأدت زيادة التعاون مع الشركاء في الأمم المتحدة والمجموعات الخارجية إلى مزيد من المرونة، وساعدت في التغلب على قيود الوصول في المناطق التي يشهد فيها انعدام الأمن.
- 224- وسلطت الإدارة الضوء على التحسينات في عمليات تقييم المخاطر، بما في ذلك إصدار كُتَيْب لمنع التدليس، والتدريب على منع التدليس، وتحديد معايير الرقابة الدنيا لإدارة مخاطر الأطراف الثالثة في حالات الطوارئ. ويجري استعراض عمليات

وإجراءات الطوارئ بالتنسيق مع شعب البرنامج. وأشارت إلى أن أداء نظام سكوب كان جيدا خلال أزمة جائحة كوفيد-19، مما مكن البرنامج من توزيع أكثر من 1.3 مليار دولار أمريكي في شكل تحويلات قائمة على النقد (1.5 مليار دولار أمريكي، بما في ذلك التحويلات العينية) بأمان وذلك بهدف مساعدة أكثر من 14.7 مليون مستفيد في 44 بلدا (20.2 مليون مستفيد في 47 بلدا عندما تؤخذ التحويلات العينية في الاعتبار). وتسعى شعبة التكنولوجيا إلى تعديل بعض الأدوات لضمان الوفاء باحتياجات البرنامج دون أن يؤدي ذلك إلى فقدان البيانات أو انتشار المنصات. ويجري إنشاء وظيفة لإدارة المستفيدين داخل إدارة وضع البرامج والسياسات للإمساك بزمام قيادة العمل في ذلك المجال المتعدد الوظائف من عمل البرنامج، وستصعب في العمل المتعلق بنظام سكوب والنظم الأخرى. وسناقش ذلك بمزيد من التفصيل خلال الدورة الحالية في إطار بند جدول الأعمال 6 (ز) المتعلق بتقرير مراجع الحسابات الخارجي بشأن إدارة معلومات المستفيدين في البرنامج.

2021/EB.A/14 استعراض الإدارة للمسائل المهمة المتعلقة بالمخاطر والرقابة في عام 2020

- 225- قدمت الإدارة تقريرها بشأن استعراض المسائل المهمة المتعلقة بالمخاطر والرقابة لعام 2020، ولخصت تحليلها للمخاطر الرئيسية التي واجهها البرنامج في السنة الماضية. وقالت إن البرنامج أحرز تقدما كبيرا في مجالات الرصد وتوسيع نطاق عمليات الطوارئ، وسلامة الأغذية وجودتها؛ وإن العمل يجري لتحسين إدارة المنظمات غير الحكومية وإدارة المواهب وتخطيط قوة العمل، وثقافة مكان العمل وإدارة المستفيدين وحلول تكنولوجيا المعلومات.
- 226- ورحب أعضاء المجلس بالتقرير الشامل وتحليله الدقيق لمختلف المخاطر التي يواجهها البرنامج، كما أشادوا بالبرنامج لحرصه على مواصلة تطبيق الضوابط والتخفيف من المخاطر على الرغم من التحديات التي فرضتها جائحة كوفيد-19. وقالوا الأعضاء إنهم متفقون على الحاجة إلى مواصلة التحسين في بيئة الرقابة الشاملة في البرنامج، ولا سيما في مجالات تخطيط قوة العمل، بما في ذلك توسيع مجموعة المواهب الدولية المستقبلية، وإدارة المستفيدين، وإدارة المنظمات غير الحكومية من حيث صلتها بمنع التدليس.
- 227- وشجع أحد أعضاء المجلس، متحدثا بالنيابة عن قائمته، البرنامج على الأخذ بنهج نظامي شامل حيال قضايا من قبيل تحسين ثقافة مكان العمل واستبقاء الموظفين، ومكافحة العنصرية وجميع أشكال سوء السلوك، ومنع التدليس، والحد من المخاطر المتصلة بإدارة المنظمات غير الحكومية.
- 228- ودعا أحد أعضاء المجلس البرنامج إلى إجراء استعراض شامل لتنفيذ أداة تعزيز الأداء والكفاءة، ورحب بتوسيع الإدارة للنظام المذكور كي يشمل مزيدا من فئات الموظفين. وأكد عضو آخر أهمية التقليل إلى أدنى حد من خسائر المساعدات الغذائية والنقدية. وحث البرنامج على التحقيق في جميع الخسائر التي يتم الإبلاغ عنها وإدخال أدوات جديدة للحد من الخسائر، مضيفا أن خطة التأمين الذاتي ينبغي ألا تكون الأداة الوحيدة، بل ينبغي أن تكون ملاذا أخيرا. وطلب تفاصيل عن قيمة خسائر التحويلات القائمة على النقد والطريقة التي يحمي بها البرنامج نطمه من سوء الاستخدام.
- 229- ووصف أحد أعضاء المجلس شعبة التكنولوجيا بأنها تعاني من نقص في الموارد، وطلب تفاصيل عن خطط احترازية للأمن السيبراني وتدابير الحد من المخاطر في البرنامج. وقال عضو آخر إن هناك مخاطر جسيمة مستمرة في إدارة نظام سكوب والتحويلات القائمة على النقد على الرغم من الاستثمارات الكبيرة في هذين المجالين.
- 230- وتسأل أعضاء المجلس عن الموعد الذي سيكون فيه المشروع النهائي لإطار القيادة الجديد جاهزا، والطريقة التي يمكن بها للبرنامج تحويل علاقات المعاملات مع المنظمات غير الحكومية إلى شراكات حقيقية. وحث أحد الأعضاء البرنامج على تسريع وتيرة تنفيذ سياسة المشتريات المحلية والإقليمية. ودعا عضو آخر البرنامج إلى معالجة الفجوات في قدرات الشركاء، وخاصة في المناطق النائية.
- 231- وأكدت الإدارة أنه يجري تتبع الخسائر في التحويلات القائمة على النقد وأن التحقيقات جارية بشأن الخسائر الكبيرة. وأضافت أن البرنامج لديه إطار شامل لضمان التحويلات القائمة على النقد إلى جانب توجيهات إضافية تناسب كل إقليم؛ وأن غالبية

المخاطر التي تتعرض لها التحويلات القائمة على النقد مرتبطة بمقدمي الخدمات المالية والشركاء المتعاونين. ومن هنا تُشكل التحويلات القائمة على النقد أولوية في إطار مشروع الرقابة الإدارية الذي يهدف إلى تبسيط وتركيز الرقابة التي تمارسها المكاتب الإقليمية.

232- وأضافت أن البرنامج يواصل سعيه إلى تحسين القيادة من خلال خطة العمل الشاملة لتنفيذ توصيات الفريق العامل المشترك بين المجلس والإدارة المعني بالمضايقات والتحرش الجنسي وإساءة استعمال السلطة والتمييز، وسياسة شؤون العاملين وبرامج التدريب الجديدة للمشرفين ومديري المكاتب القطرية. ومن المقرر الانتهاء من إعداد إطار القيادة الجديد في سبتمبر/أيلول 2021 بعد تشاور داخلي. وتحقق تقدم كبير في تخطيط قوة العمل تحت قيادة فرع تخطيط القوة العاملة واستراتيجيتها التي أجرت استعراضات وظيفية للتمويل والشراكات وبدأت في إجراء استعراضات لسلاسل الإمداد والتحويلات القائمة على النقد والتغذية. وتشمل قائمة الاختيار الأولي في مجموعة المواهب المستقبلية 1 053 مرشحا جاهزين للنشر.

233- وأجريت تعزيزات كبيرة للأمن السيبراني منذ عام 2017 من خلال استثمارات في العاملين (مثل التدريب الإلزامي وتمرين محو الأمية في مجال تكنولوجيا المعلومات)، والعمليات والتكنولوجيا (مثل تطوير إدارة الشبكات والقدرة على كشف التهديدات)، ويُشكل الأمن السيبراني مجال تركيز مستمر في البرنامج. وتحقق أيضا تقدم كبير في الحوكمة من حيث البنية ومواءمة التكنولوجيا مع احتياجات العمل.

234- وكجزء من العمل الأخير لتعزيز الشراكات مع المنظمات غير الحكومية، شاركت المنظمات المحلية والدولية في ثلاث مشاورات حول الخطة الاستراتيجية الجديدة وفي حدث للمجلس حول بناء السلام. وأدخلت أدوات وعمليات مؤسسية لإدارة الشركاء المتعاونين بمزيد من الفعالية على مستوى المكاتب القطرية. وقالت الإدارة إن البرنامج يعترف بالتحديات المحتملة في قدرات المنظمات غير الحكومية المحلية، ولكن من الضروري تحقيق التوازن بين الفعالية والكفاءة وبناء القدرات والمخاطر.

235- وأكدت الإدارة أن نائبة مدير شعبة عمليات سلسلة الإمداد سترد على التساؤلات المتعلقة بالمشتريات المحلية والإقليمية أثناء الدورة الحالية في إطار البند 10 (و) بشأن مشتريات الأغذية.

2021/EB.A/15 الحسابات السنوية المراجعة لعام 2020

236- قدمت الإدارة حسابات البرنامج السنوية المراجعة لعام 2020 التي أعدت وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وحصلت على رأي غير مشفوع بتحفظات من مراجع الحسابات. وقالت إن القسم الأول من الوثيقة يتألف من رأي مراجع الحسابات الخارجي وتقريره، بينما يتضمن القسم الثاني بيان المدير التنفيذي وبيان عن الرقابة الداخلية والكشف المالية والمذكرات المرتبطة بها. وأضافت أنها وافقت على جميع التوصيات السبع الصادرة عن مراجع الحسابات الخارجي.

237- وعلى الرغم من الجائحة، كان مستوى الأداء المالي العام للبرنامج ومركزه المالي قويا للغاية في عام 2020 الذي سُجلت فيه زيادة في الإيرادات (8 في المائة) والنفقات (6 في المائة) والأصول الصافية (17 في المائة). وتُحتسب الإيرادات عند توقيع تعهدات المساهمات – ما لم يرد ما ينص على استخدامها في سنوات مقبلة – وتُحتسب النفقات عند تسليم التحويلات إلى الشركاء المنفذين والمستفيدين.

238- وأشاد ممثل مراجع الحسابات الخارجي بكفاءة البرنامج في تعبئة الموارد طوال السنة التي كانت حافلة بالتحديات. وقال إن القيود المفروضة على السفر بسبب الجائحة أثرت على عمل مكتبه، مما دفعه إلى إجراء عمليات التحقق في المكاتب القطرية بالوسائل الافتراضية، والاعتماد على الملاحظة البصرية للنتائج من بعض عناصر العمل، بما في ذلك توزيع الأغذية والتحقق من الأرصد. وأضاف أنه واثق رغم ذلك من أن القيود لا تقوّض أهمية النتائج التي توصل إليها المكتب. وأكد الرأي غير المشروط الذي أبداه مراجع الحسابات الخارجي بشأن الكشف المالية، وقال إن جائحة كوفيد-19 لم يكن لها أي تأثيرات كبيرة على الوضع المالي للبرنامج، وأعرب عن ارتياحه لرد الإدارة على التوصيات التي طرحها مكتبه.

- 239- ورحب أعضاء الإدارة الذين تحدث أحدهم بالنيابة عن إحدى القوائم، بالرأي غير المشروط الصادر عن مراجع الحسابات والوضع المالي القوي للبرنامج حسب ما أكده مراجع الحسابات الخارجي. وأعربوا عن ارتياحهم للنسبة الكبيرة من الموارد المخصصة للاستجابة للطوارئ، فقالوا إنهم يشجعون البرنامج على مواصلة جهوده في جمع الأموال لمبادرات التنمية المستدامة الهادفة إلى مساعدة البلدان النامية على التغلب على التأثيرات الاقتصادية الهائلة التي نجمت عن الجائحة.
- 240- وأعرب أحد الأعضاء عن تأييده لجميع توصيات مراجع الحسابات الخارجي، ولا سيما التوصيات المتعلقة بإدراج خطة تنفيذ موجزة في وثيقة خطة الإدارة السنوية، وتحديث الدليل المالي للبرنامج، والانتهاج من وضع سياسة الأمن والإجراءات التشغيلية لشبكة البرنامج ونظامه العالمي للمعلومات (نظام ونجز). وتساءل العضو أيضا عن كيفية تخطيط الإدارة لضمان رصد الضوابط وتحديث الأدلة والإجراءات في الوقت المناسب في المستقبل.
- 241- وقالت الإدارة إن خطة تنفيذ عالمية موزعة حسب النتيجة الاستراتيجية ومجال التركيز والإقليم والنشاط سُنِّدَج في خطة البرنامج للإدارة لعام 2022 الجاري إعدادها حاليا. وتتضمن بوابة بيانات الخطط الاستراتيجية القطرية تفاصيل عن التنفيذ على المستوى القطري. وعقب التأخير الناجم عن الجائحة في عام 2020، سيصدر دليل مالي محدث في الفصل الثالث من عام 2021 مصحوبا بتعميم من المدير التنفيذي يطلب من شعبة الشؤون المالية المؤسسية تحديث الدليل باستمرار. ويشمل الدليل المحدث نسخة موحدة من مختلف المبادئ التوجيهية المتعلقة بخارطة الطريق المتكاملة التي صدرت منذ عام 2018. وستُقدَّم النسخة المحدثة من النظام المالي المجلس للعلم في دورته العادية الثانية لعام 2021، بينما أُجريت الرقابة الإدارية المالية من خلال موظفي الشؤون المالية الإقليميين. وسيجري إصدار توجيهات سياساتية بشأن حقوق الوصول إلى نظام ونجز بمجرد استكمال التحسينات الجارية في النظام؛ وتأخر إصدار التوجيهات لضمان مواءمتها مع تلك التحسينات.

2021/EB.A/16 تقرير مراجع الحسابات الخارجي عن المبادرات المؤسسية الحاسمة، ورد إدارة البرنامج على توصياته

- 242- قدم ممثل مراجع الحسابات الخارجي تقرير مكتبه عن المبادرات المؤسسية الحاسمة الذي يشمل توصيات متعلقة بإطار اختيار المبادرات المؤسسية الحاسمة وسائر مبادرات الاستثمار؛ والحوكمة المالية المتعلقة بالمبادرات المؤسسية الحاسمة؛ والحاجة إلى توحيد أدوات قياس نتائج المبادرات المؤسسية الحاسمة، وإطار تمويل المبادرات المؤسسية الحاسمة؛ وزيادة مشاركة المكاتب القطرية في إعداد تلك المبادرات.
- 243- وقالت الإدارة إن البرنامج كان قد حدد بالفعل قبل إصدار التقرير عدة قضايا أثارها المراجع الخارجي. وتشمل الاستعراضات والتحسينات الجارية عملية الميزنة الاستراتيجية من القاعدة إلى القمة التي أُطلقت في مطلع عام 2020 وتتماشى مع العديد من توصيات التقرير.
- 244- وأثنى الأعضاء على مراجع الحسابات الخارجي لجودة التقرير ووضوحه، ورحبوا، بمن فيهم عضو تحدث بالنيابة عن إحدى القوائم، بالنتائج والتوصيات التي أكدت مرارا الكثير من طلبات زيادة المشاركة في إعداد المبادرات المؤسسية الحاسمة ورصدها والإشراف عليها. وأعرب الأعضاء عن ارتياحهم لاستجابة الإدارة للتقرير، ودعوا إلى التنفيذ الكامل وفي الوقت المناسب لجميع الإجراءات الموصى بها، مع الإقرار بأن الميزنة الاستراتيجية من القاعدة إلى القمة وسائر المبادرات المتخذة مؤخرا تُساهم بالفعل في الحصائل المرجوة.
- 245- وطلب الأعضاء بصفة خاصة أن تتضمن تقارير الأداء السنوية المقبلة مذكرات مفاهيم مفصلة توضح أهداف كل مبادرة وأنشطتها وحصائلها ومخصصات ميزانيتها. ورحبوا بالتزام الإدارة بتتبع مؤشرات أداء كل مبادرة مؤسسية حاسمة والإبلاغ عنها.
- 246- وطلب أعضاء المجلس مزيدا من المعلومات عن تمويل الاستثمارات غير المتكررة من خلال إعادة تخصيص الأموال المتاحة لدعم البرامج والإدارة، بما يشمل مجموع المبالغ المخصصة على هذا النحو للمبادرات المؤسسية الحاسمة؛ ونوايا الإدارة بشأن الإجراءات الموصى بها في الحوكمة المالية والإدارة المالية ورصد الأداء؛ والعلاقة بين الإجراءات المتبعة في عملية الميزنة

الاستراتيجية من القاعدة إلى القمة وتنفيذ توصيات مراجع الحسابات الخارجي، ولا سيما التوصيات المتعلقة برقابة المجلس على النفقات الإدارية المبتكرة. وأوصى أحد الأعضاء بتقصي إمكانية تمويل مبادرات مؤسسية حاسمة معينة من خلال وسائل أخرى غير حساب تسوية دعم البرامج والإدارة.

247- وقال ممثل مراجع الحسابات الخارجي إنه يوافق على تلك التوصية، بينما أكدت الإدارة من جديد التزامها بتنفيذ جميع التوصيات في الوقت المناسب. وردا على بعض التساؤلات المطروحة، تعهدت الإدارة بتقديم مزيد من المعلومات المفصلة عن المبادرات المؤسسية الحاسمة عند عرضها على المجلس للموافقة عليها، وإدراج النقاط المحددة التي تتطلب اتخاذ قرارات فيما يتصل بكل مبادرة من المبادرات المؤسسية الحاسمة في مشاريع القرارات التي ستعرض في خطط الإدارة المقبلة أو الوثائق الأخرى. وتشمل الإجراءات الموصى بها والتي ساهمت فيها عملية الميزنة الاستراتيجية من القاعدة إلى القمة إجراءات الحوكمة المالية، ومشاركة المكاتب الميدانية في تصميم المبادرات المؤسسية الحاسمة، وتحديث تلك المبادرات، والإدارة المالية.

2021/EB.A/17 تقرير مراجع الحسابات الخارجي عن إدارة معلومات المستفيدين، ورد إدارة البرنامج على توصياته

248- عرض مراجع الحسابات الخارجي التقرير المتعلق بإدارة البرنامج لمعلومات المستفيدين والذي يدعو فيه إلى إدخال تحسينات، ولا سيما على طريقة الإبلاغ في البرنامج عن أعداد المستفيدين. وتشمل المسائل الأخرى فائدة البيانات التي يتم جمعها، وتكامل نُظم المعلومات، وعمليات الحوكمة.

249- ورحبت الإدارة بالتقرير، فقالت إنه يُقدّم أفكاراً قيّمة بشأن القضايا المنهجية التي تؤثر على جودة البيانات وتنسيق واستخدام معلومات المستفيدين. وأضافت أن البرنامج ملتزم بتنفيذ توصيات المراجع الخارجي، بما يشمل تنفيذها من خلال تحسين التواصل بشأن أعداد المستفيدين؛ وزيادة إمكانية التشغيل البيئي لنظام سكوب وأداة المكاتب القطرية للإدارة الفعالة (كوميت) وأدوات البيانات المحلية؛ وإجراء استعراض شامل لإدارة معلومات المستفيدين طيلة دورة البرامج تحت قيادة لجنة توجيهية متعددة أصحاب المصلحة.

250- وأثنى أعضاء المجلس على وضوح تقرير مراجع الحسابات الخارجي وجودته. ورحبوا بعمل الإدارة حتى الآن لتطوير آلية تنسيق مركزية ونظام إيكولوجي للأدوات الرقمية من أجل إدارة بيانات المستفيدين. وقال عدة أعضاء إن هناك حاجة إلى تحسين تقييم الشركاء المتعاونين، ومعالجة الفجوات في إدارة بيانات الشركاء المتعاونين، وضمان فعالية آليات تعقيبات المستفيدين. وطلب أعضاء آخرون إيضاحات بشأن الأساليب المتبعة في تقدير أعداد المستفيدين غير المباشرين، وتحديد مدة الدعم المقدم، وقياس مدى الدعم الذي يتلقاه الأفراد من المستفيدين.

251- وحث أحد أعضاء المجلس، متحدثاً بالنيابة عن قائمته، البرنامج على تضيق هامش الخطأ في أرقام المستفيدين التي تُبلغ عنها المكاتب القطرية، وتنسيق أدوات إدارة بيانات المستفيدين، والحد من الحساب المزدوج. وقال إنه يُرحب بالتوصية الداعية إلى تعزيز تقييم أداء الشركاء المتعاونين، وأكد أهمية حياد الشركاء، ولا سيما من يشاركون منهم في توزيع المساعدات وجمع البيانات.

252- ودعت عضوة في المجلس البرنامج إلى ضمان تجسيد التزامه بتنسيق الأدوات الرقمية، بما في ذلك نظام سكوب ونظام كوميت في استراتيجية نُظم المعلومات المتعددة السنوات المقبلة. وطلبت أيضاً إتاحة إمكانية وصول المانحين إلى لوحة متابعة نظام كوميت وإدراج معلومات عن جودة البيانات في التقارير المقدمة إلى المانحين.

253- وطلب أعضاء المجلس من الإدارة تحديد التقارير التي ستضمن معلومات عن جودة البيانات وإطلاعهم على تفاصيل استراتيجية الاستهداف الحالية بالنظر إلى المسائل المثيرة للقلق بشأن الاستهداف الفعال للفئات الأشد ضعفاً. وتساءل أحد الأعضاء عما إذا كان من المفيد مواصلة تقديم تقديرات أعداد المستفيدين غير المباشرين في ضوء صعوبة المهمة وتباين النهج التي تعتمد عليها المكاتب القطرية المختلفة.

- 254- وأكدت الإدارة من جديد التزامها بتعزيز آليات التنسيق المؤسسية في إدارة معلومات المستفيدين. وقالت إن المعايير العشرة المتعلقة بجودة البيانات التي طرحها مراجع الحسابات الخارجي ستأخذ في الاعتبار، وستصدر إرشادات لتحسين الاتساق؛ ومع ذلك، من السابق لأوانه تحديد التقارير التي ستتضمن معلومات عن جودة البيانات. ويجري بذل جهود لتوحيد نهج استهداف المستفيدين واختيارهم، كما ستُدرج جوانب الضعف، مثل الإعاقة والانتماء لمجموعات السكان الأصليين أو المجموعات اللغوية المهمشة.
- 255- ورحبت الإدارة بدعم أعضاء المجلس لنهج النظام الإيكولوجي في أدوات إدارة المستفيدين، مشيرة إلى أنه سيُشمل المنصات ذات الصلة التي تستخدمها الوكالات الأخرى، مثل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والمنظمة الدولية للهجرة والتي يمكن توسيع قابليتها للتشغيل البيئي مع أدوات البرنامج في حال استيفاء معايير معينة.
- 256- وأحاطت الإدارة علماً بدعوات الأعضاء لتعزيز إدارة المنظمات غير الحكومية، وأضافت أنه من خلال العمل في نظام كوميت ومنصة ملتقى الشركاء (Partner Connect)، يسعى البرنامج إلى توحيد وتبسيط تبادل البيانات؛ وقالت إن ذلك يتيح أيضاً فرصة لبناء قدرة الشركاء. وسيجري إيلاء اهتمام لمسألة حياد الشركاء.
- 257- وأضافت الإدارة أنه تم التعاقد مع أحد كبار الخبراء الإحصائيين لصياغة مذكرة منهجية لتقارير الأداء السنوية والتقارير القطرية السنوية على النحو الذي أوصى به مراجع الحسابات الخارجي. ووضعت خطوط توجيهية أولية بشأن كيفية تقدير المستفيدين من المستويين 2 و3 وسيجري اختبارها. ويمكن بالفعل للمانحين الوصول إلى بيانات نظام كوميت من خلال بوابة بيانات الخطط الاستراتيجية القطرية، والوصول إلى منصة عرض بيانات نظام كوميت وذلك على سبيل المثال من خلال لوحة متابعة تقارير الأداء السنوية.
- 258- وأشارت الإدارة إلى أن التكامل بين نظامي سكوب وكوميت قد بدأ بالفعل ويجري تجريبه في المكتب القطري في العراق. وسيكون هذا الحل جاهزاً بحلول نهاية عام 2021 وسيوفر معلومات أفضل عن الأعداد المقررة والفعلية للمستفيدين.
- 259- وأكدت الإدارة أيضاً للمجلس أن فريق القيادة مهتم للغاية بهذه المسألة، وأنه ملتزم بمعالجة المسائل المنهجية التي سلط عليها مراجع الحسابات الخارجي الضوء في تقريره.

2021/EB.A/18 تقرير عن تنفيذ توصيات مراجع الحسابات الخارجي

- 260- قدم رئيس شؤون المخاطر التقرير المتعلق بتنفيذ توصيات مراجع الحسابات الخارجي، وهو نسخة منقحة بتاريخ 14 يونيو/حزيران 2021، وتم تحديثها لكي تُعتبر عن التقدم الإضافي الذي تحقق في تنفيذ ثمان توصيات إضافية صادرة عن مراجع الحسابات الخارجي منذ إصدار التقرير الأصلي في 21 مايو/أيار. وبالإضافة إلى 31 توصية مشار إليها في التقرير باعتبارها مغلقة منذ الدورة السنوية للمجلس لعام 2020، وتمثل معدل إغلاق بنسبة 55 في المائة، أي ما يتجاوز متوسط معدل الإغلاق البالغ 52 في المائة لفترة السنوات الخمس الماضية رغم قيود جائحة كوفيد-19، قدمت إلى مراجع الحسابات الخارجي ثلاث توصيات للتحقق منها وسترفع في حال تأكيدها معدل تنفيذ التوصيات إلى 61 في المائة.
- 261- وأعرب الأعضاء عن تقديرهم لجهود الإدارة في تنفيذ توصيات مراجع الحسابات الخارجي، وقالوا إنهم يشجعون الإدارة على اتخاذ الخطوات المطلوبة لإغلاق التوصيات العالقة المتبقية في الوقت المناسب، مسلطين الضوء على التوصيات المتعلقة بخسائر الأغذية، بما في ذلك تعزيز إدارة البائعين ونظم ضمان الجودة، والتدليس، والعقارات، وخدمات النقل الجوي، واللامركزية، وتحسين الرقابة التي تمارسها المكاتب الإقليمية، باعتبارها من المسائل ذات الأهمية الخاصة.
- 262- وأشار أحد الأعضاء إلى أن عدداً من ملاحظات المراجعة وتوصياتها قُدمت بشأن عدم تحديث أو استكمال دليل الإدارة المالية وسياسة الأمن في شبكة البرنامج ونظامه العالمي للمعلومات (ونجز)، وتساءل عن التدابير المتخذة لضمان تحديث الأدلة التوجيهية والإجراءات بصفة عامة، وما إذا كان البرنامج قد اتخذ إجراءات بناءً على التوصيات لضمان تحديث أدلته ومواده التوجيهية.

263- وأشار رئيس شؤون المخاطر إلى أن هناك زخما في جميع القضايا المفتوحة، وإلى أن من المتوقع إغلاق التوصيات الأقدم المتعلقة بالموارد البشرية، وخسائر الأغذية، وتعزيز العناية الواجبة بشأن قدرات الموردين على مكافحة التدهور والفساد في وقت لاحق من العام. وأضاف أن ثلاثا من قضايا العقارات الخمس العالقة قد أرسلت إلى مراجع الحسابات الخارجي لإغلاقها، وأما القضيتان المتبقيتان فمرهونتان بترتيبات العمل بعد جائحة كوفيد-19 التي لم يتم الانتهاء منها بعد. وعولجت ست من 16 توصية متعلقة بخدمات النقل الجوي في تلك السنة المزدحمة وأجريت أعمال كثيرة بشأن التدهور والركاب غير المؤهلين، بما في ذلك تقييم مخاطر التدهور.

264- وفيما يتعلق بمسألة مراجعة اللامركزية لعام 2017، ذكر رئيس شؤون المخاطر أن الإدارة أطلقت في أبريل/نيسان 2021 مشروعا للرقابة الإدارية تحت رئاسة مجموعة توجيهية وضعت مبادئ أساسية للرقابة التي تمارسها المكاتب الإقليمية. ويهدف المشروع إلى استعراض المجالات الوظيفية الرئيسية الخمسة في عام 2021، ومن المقرر زيادة عدد المجالات في عام 2022. ويمثل المشروع عملية للتبسيط والتركيز من المتوقع أن تنشأ عنها ضوابط أكثر ذكاءً واستعراضا أفضل لخط الدفاع الثاني. وفيما يتعلق بتحديث الإجراءات، قال إنه ملتزم بأن تضع شعبة إدارة المخاطر المؤسسية قائمة بالإجراءات الحالية وتحديد ما إذا كانت مواكبة لآخر المستجدات، ولكنه أضاف أن تحديث الأدلة مسؤولة أساسية لخط الدفاع الثاني تعود إلى كل مجال من المجالات المعنية.

265- وأضاف رئيس الشؤون المالية أن استعراض حوكمة الميزانية كشف عن أن الوثائق والتوجيهات والسياسات ليست متاحة بالقدر الكافي وغير مرتبة حسب المواضيع، وهو ما تعكف الإدارة حاليا على معالجته. وتُبدل جهود متضافرة لضمان تحديث الإرشادات والتوجيهات ووضع أطر الحوكمة المناسبة.

266- وفيما يتعلق بالمشتريات وخسائر الأغذية، أشارت نائبة مدير شعبة عمليات سلسلة الإمداد إلى أن من المقرر إجراء مناقشة بشأن المشتريات في وقت لاحق من الدورة، واقتُرحت تناول الأسئلة المتعلقة بهذه المواضيع في ذلك السياق.

2021/EB.A/19 تقرير عن استخدام آليات التمويل بالسلف في البرنامج (1 يناير/كانون الثاني – 31 ديسمبر/كانون الأول 2020)

267- قدمت نائبة مدير شعبة التخطيط والأداء المؤسسيين التقرير المتعلقة باستخدام آليات التمويل بالسلف في البرنامج ووصفت كيفية إثبات تلك الآليات ولا سيما مرفق الإدارة الشاملة للسلع، قيمتها طوال عام 2020 في تحسين كفاءة البرنامج وتمكينه من الوصول إلى الأشخاص الأشد احتياجا في الوقت المناسب وتحقيق أفضل استخدام للمساهمات المتاحة والمتوقعة. ولفنت الانتباه إلى طلب رفع سقف مرفق الإدارة الشاملة للسلع بما قدره 100 مليون دولار أمريكي ليصل إلى 660 مليون دولار أمريكي من أجل تمكين البرنامج من الاستجابة للبيئة التشغيلية السريعة التغير والزيادة في توفير خدمات شراء الأغذية، وتوسيع خطوط الإمداد الإقليمية التي يستخدمها المرفق في دعم عمليات الطوارئ، والتخفيف من المخاطر، مثل عدم اليقين بشأن إغلاق الحدود، وتنفيذ استراتيجية عالمية طويلة الأجل للتنوع بالأغذية المغذية المتخصصة.

268- وأعرب الأعضاء عن شكرهم للإدارة على التقرير، فقالوا إن قيمة آليات التمويل بالسلف قد تأكدت، وأعربوا عن تأييدهم لرفع سقف مرفق الإدارة الشاملة للسلع. وطلب أحد الأعضاء، متحدثا بالنيابة عن قائمته، تخصيص جزء من الزيادة للشراء من المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة المحليين. وقال عضو آخر إنه يلاحظ أن سقف مرفق الإدارة الشاملة للسلع سيزيد، 11 مرة على المبلغ الأصلي للألية بمجرد رفعه، وإن اتخاذ قرارات سياساتية أفضل كان يمكن أن يستبق الحاجة إلى هذه الزيادة. وقال عضو ثالث إن المنافع التي تولدها الآلية يمكن تحقيقها من خلال زيادة نسبة التمويل المرن غير المخصص أو المخصص بمرونة، وحث على توخي الحذر في الاعتماد على تلك الآليات، قائلا إنها ليست بديلا عن التمويل المرن ويمكن أن تثني المانحين عن تقديم ذلك التمويل.

269- وردا على ذلك، قالت نائبة المدير إن البرنامج لا يضع حدا أقصى للمبلغ المتاح للمشتريات المحلية. وأضافت أن المبلغ المتاح حاليا في مرفق الإدارة الشاملة للسلع، وهو 20 مليون دولار أمريكي، مخصص أساسا لهذا الغرض، ويمكن للبرنامج أن يتجاوزه كلما كان من الممكن تلبية الطلب عن طريق الشراء من المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة. وأكدت للمجلس أن البرنامج يوافق على ضرورة زيادة المساهمات المرنة وأنه يبذل قصارى جهده لتحقيق ذلك.

2021/EB.A/20 استخدام فائض الحساب الخاص للتأمين الذاتي

270- قدمت الإدارة اقتراحا يدعو إلى تحويل 20 مليون دولار أمريكي من حساب التأمين الذاتي في البرنامج إلى حساب الاستجابة العاجلة لاستخدامها في أعمال إنقاذ الأرواح في حالات الطوارئ. وأشارت إلى أن الانخفاض في خسائر الأغذية والجهود الناجحة لاسترداد الخسائر من الأطراف المسؤولة عن تلك الخسائر قد أدى إلى خفض المبلغ المطلوب الاحتفاظ به في الحساب إلى 47 مليون دولار أمريكي وفقا لتقييم البرنامج لاحتياجات التأمين الذاتي المحتملة.

271- وأعرب أعضاء المجلس عن تأييدهم الكامل للاقتراح.

تقارير التقييم

2021/EB.A/21 تقرير موجز عن استعراض النظراء لوظيفة التقييم في برنامج الأغذية العالمي ورد البرنامج عليه

272- قدمت مديرة التقييم في صندوق الأمم المتحدة للسكان ورئيسة الفريق الذي أجرى استعراض النظراء لوظيفة التقييم في البرنامج النتائج الرئيسية لاستعراض النظراء الذي تناول وظيفة التقييم على أساس قواعد ومعايير فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم فيما يتصل بالاستقلال والمصادقية والفائدة. وخلص استعراض النظراء إلى أن وظيفة التقييم قوية بصفة عامة، وطرح الفريق ست توصيات لزيادة تحسينها.

273- وشكر نائب المدير التنفيذي الفريق على عمله وتقديره، مؤكدا أهمية الاستعراض بالنسبة للإدارة التي ترى أن وظيفة التقييم ساعدت على تحسين جودة برامج البرنامج. وأضاف أن الخطوة المقبلة ستنصب على تعزيز وظيفة التقييم كي تتمكن من تقديم الأفكار والأدلة التي يحتاج إليها البرنامج من أجل المساهمة بأكبر قدر من الفعالية في تحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة، بما فيها على وجه الخصوص الهدف 2.

274- وعرضت مديرة التقييم رد البرنامج على التقرير، ورحبت بتوصيات الفريق، فقالت إن البرنامج سيعزز التمويل الكافي والمستدام لوظيفة التقييم، والمهارات والقدرات المناسبة للموظفين المشاركين في التقييمات، وسيعزز التعلم التنظيمي من أدلة التقييم. وأضافت أن نتائج استعراض النظراء سشكل الأساس لتحديث سياسة التقييم في البرنامج بهدف دعم تعزيز الشراكات في مجال التقييم خارج البرنامج سعيا إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وستكفل السياسة أيضا مواءمة وظيفة التقييم مع الخطة الاستراتيجية المقبلة للبرنامج.

275- وأشاد الأعضاء بمكتب التقييم لترحيبه بنتائج استعراض النظراء وانفتاحه على زيادة تحسين وظيفة التقييم.

276- وقال عضوان إن الاستقلال الوظيفي والمالي للمكتب مسألة حيوية، وأضاف أحدهما أنه ينبغي النظر إلى التقييم باعتباره نشاطا أساسيا لأغراض التمويل، وأوصى بتحديد خطوط إبلاغ واضحة من مدير التقييم إلى المجلس التنفيذي بشأن المسائل الوظيفية، وإلى المدير التنفيذي بشأن مسائل التسيير، بما في ذلك إجراءات الفصل من العمل بالتشاور مع المجلس التنفيذي.

277- وأعربت عضوة عن قلقها من النسبة الكبيرة للموظفين والمكاتب القطرية التي تنظر إلى التقييم باعتباره عملية بيروقراطية، وشجعت قيادة البرنامج على إبداء دعمها الكامل لوظيفة التقييم وتعريف الموظفين بقيمة استخدام الأدلة والدروس المستفادة عند اتخاذ القرارات ووضع السياسات والاستراتيجيات والبرامج. وحثت الإدارة أيضا على اتخاذ الخطوات اللازمة لتعزيز مساهمة التقييم في التعلم التنظيمي، بما في ذلك من خلال تنفيذ توصيات التقييم لضمان إمكانية دمج الدروس المستفادة في ممارسات

البرنامج وسياساته. وأخيراً، رحبت بجهود الإدارة لمواصلة تعميم المساواة بين الجنسين والإدماج والمساءلة أمام السكان المتضررين في عمليات التقييم.

278- وحث عضو آخر مكتب التقييم على ضمان الأخذ بنهج متسق في جميع التقييمات سواءً المركزية أو اللامركزية.

279- وقالت مديرة التقييم إنها تؤيد تعليقات الأعضاء، ولا سيما التعليقات المتعلقة بالحاجة إلى استمرار وتعزيز استقلال مكتب التقييم وضمان التمويل الكافي، وأشارت إلى أنه سيجري تزويد المجلس التنفيذي بمزيد من المعلومات عن الطريقة التي سيجري بها تحقيق ذلك خلال جلسة غير رسمية مقبلة حول تحديث سياسة التقييم. وسيكفل مكتب التقييم عند تحديث السياسة ضمان التركيز بقوة على الفائدة عند اتخاذ القرارات بشأن ما سيجري تقييمه وموعد تقييمه ومكانه، ويعبر ذلك عن زيادة الاهتمام بالتقييمات الإقليمية المتعددة البلدان التي تجريها المكاتب الإقليمية، والتقييمات التي يصدر تكليف بها من شعب المقر، وكذلك التقييمات المشتركة في سياق إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية.

2021/EB.A/22 تقرير التقييم السنوي لعام 2020، ورد الإدارة عليه

280- قدمت مديرة التقييم مقطعاً قصيراً مصوراً بالفيديو يُسلط الضوء على بعض النتائج الرئيسية التي توصل إليها تقرير التقييم السنوي. وأشارت إلى استمرار تحسين وظيفة التقييم في البرنامج على الرغم من تحديات جائحة كوفيد-19 في عام 2020. وشكرت زملاءها في المقر وفي المكاتب الإقليمية والقطرية لتفانيهم وعملهم الدؤوب. وتضمنت السمات البارزة لعمل مكتب التقييم في عام 2020 التكيف السريع للتحديات المرتبطة بالجائحة، ونمو الشراكات، والمشاركة في التقييمات المشتركة. وأضافت أن الأولويات لعام 2021 تشمل تنفيذ السياسات والنظم المحدثة، وتعزيز قدرات موظفي التقييم في البرنامج، وزيادة إمكانية الوصول إلى المقيمين المؤهلين والشراكات لتعزيز ممارسات التقييم وتشجيع استخدام أدلة التقييم.

281- وأعربت نائبة مدير شعبة التخطيط والأداء المؤسسين عن تقديرها لعمل مكتب التقييم، وقالت إنه على الرغم من التقدم المستمر في تحقيق رؤية سياسة التقييم فإن هناك حاجة إلى زيادة تركيز الاهتمام على استخدام الدروس المستفادة وإدارة المعرفة وضمان الموارد الكافية للتقييم في البرنامج.

282- وأشاد أعضاء المجلس، بمن فيهم عضوان تحدثا بالنيابة عن قائمتين وعضو تحدث بالنيابة عن مجموعة من الدول الأعضاء، بمرونة مكتب التقييم في تكيف وتعديل أساليب عمله أثناء الجائحة، ورحبوا بزيادة التعاون مع الشركاء، بما في ذلك العمل في التقييمات المشتركة، وتنمية القدرات في مجال التقييم في البرنامج، وزيادة التركيز على تقييمات الأثر، وشجعوا مكتب التقييم على الاستفادة من الإنجازات التي تحققت مؤخراً، بما في ذلك الاستفادة منها عن طريق دمج أساليب جمع البيانات عن بُعد التي طُوّرت في عام 2020 لتُشكل جزءاً من ممارسات العمل المعتادة؛ ودمج الدروس المستفادة من التقييمات المتعلقة بالمواضيع الشاملة في تقرير الأداء السنوي؛ والاستفادة من المشاركة في التقييمات المشتركة بين الوكالات لتيسير التعلم الجماعي، بما في ذلك تيسيره من خلال تقاسم خبرته الهائلة في نهج التقييم في السياقات الإنسانية المعقدة.

283- وحث أعضاء المجلس إدارة البرنامج على الانتهاء من تنفيذ نسبة 44 في المائة من توصيات التقييم التي لا تزال معلقة. وأعربوا عن قلقهم بشأن إلغاء بعض تقييمات الخطط الاستراتيجية القطرية في عام 2020 بسبب جائحة كوفيد-19، وقالوا إن تصميم كل خطة استراتيجية قطرية من الجيل الثاني ينبغي أن يسترشد بتقييم الخطة الاستراتيجية القطرية المقابلة من الجيل الأول. وطلب أعضاء المجلس معلومات إضافية عن استخدام الدروس المستفادة من التقييمات؛ ومدى كفاية الموارد المخصصة لوظيفة التقييم في عام 2020؛ والعدد الضئيل من التقييمات اللامركزية التي تغطي أنشطة الاستجابة للطوارئ؛ ونظام تتبع المخاطر والتوصيات في منصة المخاطر والتوصيات المؤسسية.

284- وقالت مديرة التقييم إنها ملتزمة بتقديم المعلومات المطلوبة في تقارير التقييم السنوية المقبلة، وأوضحت خطط زيادة استخدام أدلة التقييم، بما في ذلك من خلال سلسلة جديدة من تقارير متابعة التقييمات التي سنتناول مجموعات التقييمات وتتبع كيفية استخدام أدلة التقييم بفعالية من جانب الإدارة. وأضافت أنه جرى تخصيص موارد كافية لعمليات التقييم في عام 2021، ولكن

سيكون من الضروري زيادتها بنسبة كبيرة في عام 2022 لتغطية الزيادة في خطة العمل. وثبت أن هدف تخصيص 0.8 في المائة من مجموع إيرادات مساهمات البرنامج لوظيفة التقييم مفرط في الطموح، وأن الهدف البديل سيقام في مشاوره غير رسمية حول التقييم في يوليو/تموز 2021.

285- وقالت نائبة مديرة التقييم إنه في حال تعذر إجراء تقييم لخطة استراتيجية قطرية في الموعد المحدد لإثراء تصميم خطة استراتيجية قطرية جديدة، تُجمع الأدلة من تقييمات الخطط الاستراتيجية القطرية الأخرى أو من التقييمات العالمية التي تعالج مسائل مماثلة. وسيكون لسياسة التقييم المحدثة هدف محدد يتمثل في جعل أدلة التقييم متاحة بصورة أكثر منهجية، سواء لأصحاب المصلحة في البرنامج أو خارجه.

286- وقالت نائبة مدير شعبة التخطيط والأداء المؤسسيين إن معدل الإنجاز المنخفض نسبياً الذي بلغ 56 في المائة من التوصيات المنفذة يرجع في جانب منه إلى استخدام مقياس أدق لتحديد الوقت الذي تُنفذ فيه التوصيات بالكامل، في حين أن طريقة القياس السابقة كانت تتتبع إنجاز الإجراءات المحددة في كل توصية. ويعتبر النهج الأشمل الذي يتتبع توصيات التقييم المنجزة أكثر دقة ويُعبّر عن هدف كل تقييم. وتبحث الإدارة الأسباب المحتملة وراء الاستخدام المحدود نسبياً لدروس التقييم في البرنامج.

2021/EB.A/23 تقرير موجز عن التقييم الاستراتيجي لمساهمة أنشطة التغذية المدرسية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ورد الإدارة عليه

287- قدمت مديرة التقييم التقرير الموجز عن التقييم الاستراتيجي لمساهمة أنشطة التغذية المدرسية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة الذي كشف عن أدلة بشأن الفعالية المتعددة الأبعاد للتغذية المدرسية. وقالت إن التقرير أوصى بأن يستثمر البرنامج في الاستعداد التنظيمي عن طريق تحديث سياسته بشأن التغذية المدرسية وتعزيز تنفيذ استراتيجية التغذية المدرسية، ولا سيما في مجال الشراكات، وتعبئة الموارد، والرصد والتقييم، والأبعاد الشاملة، مثل المساواة بين الجنسين.

288- وأكدت الإدارة من جديد التزام البرنامج بالوفاء بالطموحات التحويلية لاستراتيجية التغذية المدرسية في البرنامج والإسكاف بدفة القيادة العالمية في هذا الموضوع. ورحبت بنتائج التقييم الاستراتيجي وتوصياته، فقالت إنها تثنى عملية وضع الخطة الاستراتيجية الجديدة والأعمال الجارية لتحديث التوجيهات بشأن التغذية المدرسية في السياقات الإنسانية. وقالت إنها توافق على جميع التوصيات، ولكنها سلطت الضوء على بواعث القلق بشأن جدوى الأطر الزمنية المقترحة لإجراءات معينة.

289- وشدد أعضاء المجلس على الدور الحاسم لبرامج التغذية المدرسية في الاستراتيجيات الوطنية لمعالجة انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، والفقر، وعدم المساواة الاجتماعية، وفي الجهود المبذولة للتعافي من آثار جائحة كوفيد-19. وأشادوا بالدور القيادي للبرنامج وبمرونته في تكييف عمليات التغذية المدرسية مع إغلاق المدارس في عام 2020.

290- وتحدث أحد أعضاء المجلس بالنيابة عن قائمته فقال إنه يُشجع البرنامج على التعلم من التجارب الوطنية في مجال التغذية المدرسية. وتساءل عن الطريقة التي يُزمع بها البرنامج زيادة التمويل والقدرات في مجال الوجبات المدرسية. ورحب عضو آخر في المجلس، متحدثاً بالنيابة عن قائمته، بتعاون البرنامج مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى في مبادرات التغذية المدرسية، مشيراً إلى الدور الواضح الذي تُساهم به المبادرات المحلية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة السبعة. وطلب تحديثات منتظمة عن التغذية المدرسية من أجل ضمان الدعم السياسي والمالي، ودعا البرنامج إلى استخدام المنتجات المحلية قدر المستطاع في برامج التغذية المدرسية.

291- وأكد عدة أعضاء تأييدهم القوي لتحالف التغذية المدرسية، وأعربوا عن أملهم في أن يحتل مكانة بارزة أثناء قمة النظم الغذائية. ودعا أحد أعضاء المجلس البرنامج إلى زيادة قدراته في مجال التغذية المدرسية في السياقات الإنسانية وفي أعقاب الصدمات؛ وتساءل عضو آخر عن الطريقة التي يُنفذ بها كثير من برامج البرنامج في مجال التغذية المدرسية في السياقات المحفوفة بتحديات. وحث العديد من أعضاء المجلس البرنامج على ضمان دور رئيسي للتغذية المدرسية في الخطة الاستراتيجية الجديدة.

292- وأشار أحد أعضاء المجلس إلى اهتمام بلده الشديد بالعمل مع البرنامج في مجال التغذية المدرسية الوطنية وتبادل الخبرات مع سائر البلدان حول هذه المسألة.

293- وأشارت مديرة شعبة البرامج المدرسية إلى أن جهود البرنامج لتعزيز القدرة في مجال التغذية المدرسية محددة في استراتيجيتها العشرية وأنها تُركز على زيادة البحوث والأدلة لاتخاذ القرارات على المستوى القطري؛ ووضع استراتيجية مؤسسية لجمع التبرعات للوجبات المدرسية وإنشاء فرقة مهام معنية بالتمويل؛ وتوسيع التوجهات بشأن السياقات الإنسانية التي تُغطي مسائل الحماية والمساواة بين الجنسين والاستهداف. وأضافت أن البرنامج يُخصص 30 في المائة من حافظة التغذية المدرسية للسياقات الهشة والإنسانية.

294- وأشادت بالدول الأعضاء التي كان لها دور رئيسي في إنشاء وتعزيز تحالف التغذية المدرسية، وأضافت أن البرنامج يعمل مع نائب الأمين العام والمبعوث الخاص لقمة النظم الغذائية لاطلاعها على التحالف والآثار المتعددة الأبعاد لبرامج التغذية المدرسية.

2021/EB.A/24 تقرير تجميعي للأدلة والدروس المستخلصة من التقييمات اللامركزية بشأن تعزيز القدرات القطرية، ورد الإدارة عليه

295- عرضت نائبة مديرة التقييم التقرير التجميعي للأدلة والدروس المستخلصة الذي خلص إلى أن تعزيز القدرات القطرية يُشكل جزءاً أصيلاً من تدخلات البرنامج ويُحسن نتائج البرامج عندما يُنفذ بصورة كاملة. ويتضمن التقرير خمس توصيات بشأن مسائل مثل الرصد والتقييم، والتمويل، وتقدير الاحتياجات من القدرات، وإدماج القضايا الشاملة.

296- ورحبت الإدارة بالتقرير، وأعربت عن اتفاقها الكامل مع التوصيات، مشيرة إلى أن البرنامج قدم استثمارات هائلة في تعزيز القدرات القطرية منذ عام 2019، بما في ذلك من خلال وحدة جديدة مكرّسة لهذا الغرض في المقر؛ وذكرت أيضاً أن مؤشرات تعزيز القدرات القطرية باتت تُشكل جزءاً من إطار النتائج المؤسسية؛ وأن أداة تقدير الاحتياجات من القدرات تستخدم نهجاً قوامه إحداث تحول في المنظور الجنساني؛ وأنه قد تم إصدار توجيهات موسّعة. وأقرت الإدارة بالحاجة إلى مزيد من التقدم، ولا سيما في الشراكات مع الجهات الفاعلة الإنمائية الأخرى، وفي مجالي التمويل والرصد.

297- ورحب أحد أعضاء المجلس بما خلص إليه التقرير من أن أنشطة تعزيز القدرات القطرية يمكن أن تُحدث تغييراً طويلاً الأجل في القدرات في الأقاليم والبرامج، ولكنه سلط الضوء على أوجه القصور المتعلقة بتعريف تنمية القدرات والنهج المستخدم فيها وقياسها وتمويلها والموظفين المطلوبين للاضطلاع بها. وقال إن جهود زيادة الأثر التحولي لعمليات البرنامج ينبغي أن يتجسد في الخطة الاستراتيجية الجديدة والسياسات الجديدة المتعلقة بتعزيز القدرات القطرية، والحماية الاجتماعية والقدرة على الصمود، وشجع البرنامج على مواءمة مؤشرات المنقحة مع الخطة الاستراتيجية الجديدة وإطار النتائج المؤسسية، ودعا إلى تعزيز التعاون مع الشركاء، ولا سيما في تقدير الاحتياجات المشتركة والقدرات.

298- ودعت عضوة في المجلس البرنامج إلى معالجة انعدام بيانات الرصد والتقييم الجيدة النوعية، مما يجعل من الصعب استخلاص نتائج قائمة على الأدلة فيما يتعلق بتعزيز القدرات القطرية. وحثت البرنامج أيضاً على إعطاء الأولوية للشراكات في الخطة الاستراتيجية الجديدة. وأشارت عضوة أخرى إلى عدم إحراز تقدم في تحسين قدرات البرنامج في مجال تعزيز القدرات القطرية على الرغم من إنشاء وحدة تعزيز القدرات القطرية. وتساءلت عن الطريقة التي ترمع بها الإدارة ضمان تحسين الخبرة في مجال تعزيز القدرات القطرية في جميع الأقاليم.

299- ورحب مدير شعبة البرامج الإنسانية والإنمائية بدعم البرنامج لتحسين القدرة في مجال تعزيز القدرات القطرية. وأكد أن الإدارة تُركز على تحسين الرصد والتقييم بالتشاور مع الجهات الفاعلة الإنمائية الأخرى. وأشار إلى تقديم استثمارات هائلة ممولة من خارج الميزانية في مجال تعزيز القدرات القطرية خلال السنتين الماضيتين – بينما يُغطي تقرير التقييم التجميعي الفترة 2016-2019- بما يُعبر عن الطلب والتزام الإدارة بالتحسين في هذا المجال. ويجري استخدام التمويل المخصص لتحسين القدرات

الإقليمية، ويعكف البرنامج على تطوير التدريب، واجتذاب الشركاء، وتعزيز الأخذ بنهج موحد. وقال إن هناك حاجة إلى العمل مع الشركاء، ولاحظ أن المسائل المتعلقة بالتعاريف والتوظيف والنهج في مجال تعزيز القدرات القطرية ستعالج في المستقبل القريب من خلال قرارات استراتيجية وقرارات بشأن الميزانية.

2021/EB.A/25 حالة تنفيذ توصيات التقييم

300- أكدت نائبة مدير شعبة التخطيط والأداء المؤسسيين من جديد التزام الإدارة بالتنفيذ الكامل لتوصيات التقييم وإعطاء الأولوية لطلبات التمويل الداخلية التي تُشير إلى أي نوع من توصيات الرقابة. ونُفذت إجمالاً في نهاية عام 2020 نسبة 56 في المائة من توصيات التقييم البالغ عددها 198 التي كان من المقرر تنفيذها في عام 2020. وتراوحت أرقام مختلف أنواع التقييمات بين 74 في المائة من توصيات تقييمات الخطط الاستراتيجية القطرية و25 في المائة في تقييمات حالات الطوارئ والسياسات. ويرجع انخفاض معدل الإنجاز في جانب منه إلى تغيير المقياس المستخدم في مؤشرات الأداء الرئيسية الذي يقيس في شكله المنقح التنفيذ الكامل للتوصيات بكاملها بدلاً من إنجاز الإجراءات الفردية الموصى بها. ونتيجة لذلك، لا يمكن إجراء مقارنات مع السنوات السابقة. وستُساعد أداة تتبع المخاطر والتوصيات التي بدأ تعميمها في يناير/كانون الثاني على تحسين تتبع التوصيات وتنفيذها.

301- وحث أعضاء المجلس، ومنهم عضو تحدث بالنيابة عن إحدى القوائم، إدارة البرنامج على مواصلة جهودها لتحسين تنفيذ توصيات التقييم واستخدام أدلة التقييم التي قالوا إنها تُثري اتخاذ القرارات، وتحسن الفعالية المؤسسية وتُعزز التعلم التنظيمي والمساءلة أمام أصحاب المصلحة. ورحبوا بمنصة المخاطر والتوصيات المؤسسية وقالوا إنهم يتطلعون إلى التحديثات المقبلة بشأن استخدامها وفعاليتها.

302- وأعرب أحد أعضاء المجلس عن قلقه إزاء التراجع المطرد في نسبة التوصيات المنفذة التي انخفضت من 81 في المائة في عام 2018 إلى 64 في المائة في عام 2019، و56 في المائة في عام 2020، وطلب مزيداً من التفاصيل عن التوصيات التي لا تزال مفتوحة وخطط الإدارة لتنفيذها.

303- وقالت نائبة المدير إنها تحيط علماً بطلبات أعضاء المجلس بشأن تحسين وضوح المعلومات المقدمة في التقرير، وقالت إن أعضاء المجلس يمكنهم الاطلاع على المعلومات في منصة تتبع المخاطر والتوصيات. ورداً على سؤال محدد، قالت إن المكتب الإقليمي لشرق أفريقيا هو الوحيد الذي حقق معدل تنفيذ بنسبة 100 في المائة من توصيات التقييم. ووجهت شكرها إلى أعضاء المجلس على دعمهم، فقالت إنها ستقدم أي معلومات إضافية مطلوبة في الاجتماعات الثنائية.

304- وأوضحت مديرة التقييم بعض الأنشطة التي يُزعم المكتب وإدارة البرنامج إجراءها لتعزيز استخدام الدروس المستفادة من التقييم وتنفيذ توصيات التقييم

مسائل أخرى (متابعة)

تحديث عن دائرة الأمم المتحدة لخدمات النقل الجوي للمساعدة الإنسانية

305- قدم رئيس دائرة الطيران في البرنامج إحاطة إلى المجلس بشأن عمليات دائرة الأمم المتحدة لخدمات النقل الجوي للمساعدة الإنسانية في عام 2020، ووضعها المالي وأدائها من حيث كفاءة التكاليف، والأثر البيئي، ورضى المستخدمين. وسلط الضوء على النقص الشديد في تمويل العمليات في الجمهورية العربية السورية، وليبيا، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وغينيا؛ وقال إن التوقعات تُشير إلى أن التمويل لخمس عمليات قطرية أخرى سينتهي في أغسطس/آب. وأضاف أن البرنامج يسعى إلى تحسين استدامة التمويل عن طريق وضع استراتيجية لجمع التبرعات لدائرة الأمم المتحدة لخدمات النقل الجوي للمساعدة الإنسانية، بما يشمل التخطيط للترامات تمويل متعددة السنوات من المانحين.

- 306- وأشادت عضوة في المجلس، محدثة بالنيابة عن قائمتها، بالبرنامج على الدور الحاسم الذي تؤديه دائرة الأمم المتحدة لخدمات النقل الجوي للمساعدة الإنسانية في الاستجابة العالمية لجائحة كوفيد-19. وشجعت البرنامج على مواصلة العمل مع المنظمات غير الحكومية والشركاء المنفذين في تصميم وتنفيذ عمليات خدمات النقل الجوي للمساعدة الإنسانية، مضيفاً أن تقييمات الخروج السنوية مطلوبة لضمان توقف العمليات عندما تُتاح بدائل النقل.
- 307- وحثت البرنامج على تحسين استدامة التمويل من خلال نهج موحد ومنهجي في استرداد التكاليف وجمع التبرعات، وإنشاء احتياطي مرن لدعم توسيع نطاق الاستجابة للطوارئ؛ وينبغي أيضاً استكشاف الاعتمادات الخاصة بالتمويل المتعدد السنوات.
- 308- ودعت البرنامج إلى تقديم تحديثات منتظمة عن دائرة الأمم المتحدة لخدمات النقل الجوي والمساعدة الإنسانية من خلال معلومات أوضح عن التكاليف، وتحديد الأولويات، والكفاءة، والأداء، والأثر البيئي. وطلبت أيضاً مزيداً من المعلومات عن تنفيذ توصيات المراجعة، بما في ذلك الأطر الزمنية والآليات لمشاركة الدول الأعضاء، وشرحا للمعدلات المنخفضة نسبياً لرضا الركاب في كينيا والجمهورية العربية السورية.
- 309- وأكد عضو آخر في المجلس من جديد دعم بلده لدائرة الأمم المتحدة لخدمات النقل الجوي للمساعدة الإنسانية وشدد على أهمية العمل مع المنظمات غير الحكومية في تصميم أنشطة النقل الجوي وتنفيذها.
- 310- وأشار رئيس دائرة الطيران إلى وضع مسودة أولية لإطار السياسات استجابة لتوصيات مراجع الحسابات الخارجي؛ وقال إنه سيجري إشراك المجلس في المناقشات حول مشروع السياسة، وسيجري إطلاعه على جدول زمني ثابت في مرحلة لاحقة. وأغلقت التوصية المتعلقة بالإبلاغ عن انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، ولكن الإدارة أشارت إلى طلب تقديم مزيد من التفاصيل بشأن تحديد أولويات التكاليف، والأداء، والأثر البيئي في التحديثات المقبلة.
- 311- وقال رئيس دائرة الطيران إن البرنامج يعكف على تحليل الأسباب الكامنة وراء تدني مستوى رضا الركاب وانخفاض معدلات الاستجابة في بلدان معينة؛ وسيجري إطلاع المجلس على أي إجراءات متخذة رداً على ذلك.

مسائل التسير والإدارة (متابعة)

2021/EB.A/26 تعيين عضوين في لجنة مراجعة الحسابات

- 312- في معرض تقديم هذا البند، أوضحت السيدة Elizabeth Petrovski، الممثلة الدائمة المناوبة للولايات المتحدة الأمريكية التي عملت رئيسة لفريق الاختيار المكلف باختيار مرشحين اثنين لتعيينهما عضوين في لجنة مراجعة الحسابات محل العضوين اللذين ستنتهي مدة ولايتهما في نوفمبر/تشرين الثاني 2021، عملية الاختيار وقدمت أفضل مرشحين، وهما السيد Darshak Shah (كينيا) والسيد Veerathai Santiprabhob (تايلند). وأبلغت المجلس أيضاً أن الفريق، اعترافاً منه بالجودة العالية للمرشحين الآخرين المدرجين في قائمة التصفية، اقترح النظر في المرشح التالي الموصى به في قائمة التصفية، وهي مرشحة من الإقليم الذي تغطيه القائمة جيم، لشغل الوظيفة الشاغرة التالية في لجنة مراجعة الحسابات التي من المتوقع فتحها في نوفمبر/تشرين الثاني 2022.
- 313- وهنا أحد الأعضاء، محدثاً بالنيابة عن إحدى القوائم، المرشحين اللذين وقع الاختيار عليهما، وأشاد برئيسة فريق الاختيار وأعضاء الفريق على شفافية عملية الاختيار وشمولها، وأعرب عن شكره للأمانة على عملها في وضع قائمة التصفية للمرشحين وتنظيم العملية.
- 314- وردا على سؤال من أحد الأعضاء، قال أمين المجلس التنفيذي إنه سيتعين على المجلس الموافقة على المرشحة المختارة من القائمة جيم لشغل الوظيفة الشاغرة التالية في لجنة مراجعة الحسابات بناءً على اقتراح لجنة الاختيار، وفي حال عدم الموافقة عليها سيتعين إجراء عملية اختيار جديدة.

2021/EB.A/27 تعيين المفتش العام ومدير مكتب الرقابة

- 315- استعرض نائب المدير التنفيذي بإيجاز عملية اختيار المفتش العام الجديد ومدير مكتب الرقابة، وقدم السيدة Fabienne Lambert، التي تشغل حالياً منصب مدير مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق في صندوق الأمم المتحدة للسكان في نيويورك باعتبارها المرشحة الذي أوصى بها فريق الاختيار.
- 316- وتناول عدة أعضاء، منهم أحد الأعضاء متحدثاً بالنيابة عن قائمته، الكلمة لتوجيه الشكر إلى لجنة الاختيار على عملها، وأعربوا عن تأييدهم لتعيين السيدة Lambert. وشدد عضوان على الأهمية الكبيرة لمنصب المفتش العام، وسلط أحدهما الضوء على الحاجة إلى الاستقلال الوظيفي، وأعرب الآخر عن توقعه بأن تكون الشفافية والاستجابة قويتين في ظل ولاية المفتش العام الجديد كما كانت عليه في ولاية شاغل الوظيفة. كما أعرب أحد الأعضاء عن ارتياحه لعدد ونوعية الترشيحات للمنصب، فقال إن ذلك دليل على ما يتمتع به البرنامج من سمعة في التميز. وأعرب الأعضاء أيضاً عن تقديرهم لأداء المفتش العام السابق وكذلك المفتشة العامة بالإجابة التي تتولى حالياً مهام الوظيفة.
- 317- وقال نائب المدير التنفيذي إنه يلاحظ أن عضو المجلس المشارك في فريق الاختيار كان واضحاً جداً مع كل مرشح أثناء المقابلة فيما يتعلق باستقلالية الدور والمسؤولية أمام المجلس. وأضاف أن السيدة Lambert أوضحت علاقتها بمجلس صندوق الأمم المتحدة للسكان وأنها لا تختلف كثيراً عما في البرنامج، وأن بوسع الأعضاء توقع رقابة ثابتة ومستقلة ومستنيرة كما كانت دوماً.

2021/EB.A/28 تقرير وحدة التفتيش المشتركة: تعدد اللغات في منظومة الأمم المتحدة

- 318- بناءً على طلب الأعضاء أثناء الدورة العادية الأولى للمجلس التنفيذي لعام 2021، قدم رئيس شؤون المخاطر تحديثاً عن تنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة في استعراضها لتعدد اللغات في منظومة الأمم المتحدة، مشيراً إلى أن البرنامج وافق على جميع التوصيات، باستثناء التوصية الداعية إلى تعيين مسؤول كبير منسقا. وقبلت هذه التوصية جزئياً بالنظر إلى أن تعدد اللغات يُشكل بالفعل جزءاً لا يتجزأ من مختلف الوظائف وأن البرنامج ملتزم بالعمل مع وكيل الأمين العام الذي يعمل منسقا على نطاق منظومة الأمم المتحدة.
- 319- وأعرب عدة أعضاء، من بينهم عضو تحدث بالنيابة عن إحدى القوائم، عن الشكر للإدارة على استجابتها لطلبهم، وأكدوا من جديد الأهمية الأساسية لتعدد اللغات في الأمم المتحدة، مشيرين إلى مجموعة من الأسباب، بما فيها دور تعدد اللغات في تنسيق جهود البلدان نحو تحقيق هدف مشترك، وتعزيز الديمقراطية، وتعزيز المشاركة، وتحسين نوعية الحوار والتعاون.
- 320- وأشادت عضوة، متحدثت بالنيابة عن إحدى القوائم، بجهود الفريق الذي يقوده أمين المجلس، وشجعت البرنامج على العمل لتحسين التواصل، وتعزيز مشاركة جميع الأعضاء. ووجهت الشكر أيضاً إلى المترجمين الفوريين لمساهماتهم، وحثت البرنامج على زيادة الاستثمار في الترجمة الشفوية وترجمة وثائق الاجتماعات، بما في ذلك على المستوى الإقليمي. ودعت إلى مناقشة تعدد اللغات في الاجتماع القادم للوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها، وأيدها في ذلك عضو آخر.
- 321- وأشار عضوان، مع التقدير، إلى الالتزام بتعدد اللغات في سياسة شؤون العاملين الجديدة في البرنامج، داعيين، إلى جانب عضو ثالث تحدث بالنيابة عن إحدى القوائم، إلى وضع مؤشرات لتتبع الأداء.
- 322- وحث عضوان، أحدهما تحدث بالنيابة عن إحدى القوائم، الإدارة على إعادة النظر في قرارها بشأن القبول الجزئي فقط لتوصية وحدة التفتيش المشتركة الداعية إلى تعيين مسؤول كبير واحد منسقا لتعدد اللغات.
- 323- وتحدث رئيس شؤون المخاطر، ومدير شعبة الموارد البشرية، وأمين المجلس التنفيذي، ونائب المدير التنفيذي، ومساعدة المدير التنفيذي لإدارة ثقافة مكان العمل، مؤكداً أهمية تعدد اللغات في البرنامج. وقال رئيس شؤون المخاطر إن البرنامج يُطبق ممارسات لتعزيز تعدد اللغات لموظفيه البالغ عددهم 20 000 موظف، مع إتاحة جميع الدورات التعليمية الإلكترونية الرئيسية

بما لا يقل عن أربع لغات، وإتاحة تطبيق Rosetta Stone مجاناً لجميع الموظفين من الفئة الفنية. وأضاف أن البرنامج في إطار اعترافه بأن تعزيز تعدد اللغات عملية مستمرة، يشترط بصورة صارمة اللغة الثانية عند التعيين، ولم تُمنح استثناءات من ذلك إلا في حالات نادرة وبصورة مؤقتة فقط. وأضافت مديرة شُعبة الموارد البشرية أن البرنامج يتتبع بالفعل الكفاءة اللغوية للقوة العاملة من خلال المؤشرات، بما في ذلك الأنشطة المتعلقة بتعدد اللغات، بينما أخذ سكرتير المجلس التنفيذي علماً بطلب ضمان زيادة تعدد اللغات في الاجتماعات غير الرسمية وتعهد بتحديد الفرص في هذا الاتجاه، وبمتابعة المسألة مع النظراء في الوكالات الأخرى التي تتخذ من روما مقراً لها عند تخطيط اجتماعها الحكومي الدولي المقبل. وأُعرب نائب المدير التنفيذي عن شكره للأعضاء على مدخلاتهم، وأشاد بمساهمة المترجمين الفوريين. وأكدت مساعدة المدير التنفيذي لإدارة ثقافة مكان العمل أن سياسة شؤون العاملين حددت التزاماً بالعمل على قدم وساق لتعزيز تعدد اللغات، وأشارت بوضوح إلى أن البرنامج سيتخذ مبادرات لتنمية قوة عمل متعددة الثقافات ومتعددة اللغات، وأكدت من جديد للمجلس أن وحدة التنسيق التي سبقت الإشارة إليها والتابعة لإدارتها ستولي عناية خاصة لتعدد اللغات.

تحديث عن شراء الأغذية

324- قدمت رئيسة شُعبة المشتريات لمحة عامة عن الأنشطة ومكاسب الكفاءة في عام 2020، مسلطة الضوء على تراجع المُهل الزمنية وزيادة الشراء من المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة، ووفورات التكاليف، وتوسيع نطاق تقديم الخدمات إلى الحكومات. وأشارت إلى الدور الرئيسي الذي قام به مرفق الإدارة الشاملة للسلع، ولا سيما في ضمان الكفاءة التشغيلية أثناء جائحة كوفيد-19.

325- ورحب عدة أعضاء في المجلس بما قالوا إنه تقدم في الحد من الأثر البيئي للمشتريات، وتقليص المُهل الزمنية، وتوسيع نطاق العمليات عند الاقتضاء. وشجعت عضوة في المجلس البرنامج على إعطاء الأولوية للاستدامة، بما في ذلك من خلال استخدام مواد التغليف المراعية للبيئة وبيع مثل زيت النخيل المستدام المعتمد. وأكدت أيضاً أهمية دعم المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة بوسائل تشمل على سبيل المثال بناء القدرات وتحسين البنية التحتية.

326- ولاحظت عضوة في المجلس أن البرنامج يتخذ وضعاً جيداً يمكنه من تعزيز سلاسل إمداد أكثر إنصافاً وقدرة على الصمود من خلال التنفيذ الكامل لسياسة المشتريات المحلية والإقليمية. وطلبت من الإدارة تحديد الخطوات المقبلة والإطار الزمني لتنفيذ السياسة. وشجعت البرنامج أيضاً على البحث عن أكثر الطرق فعالية لاستخدام المشتريات لتحسين حياة المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة، فقالت إن المشتريات المحلية يمكن أن تحد أيضاً من الأثر البيئي لمشتريات البرنامج، ويمكن أن تزيد توافر الأغذية الطازجة والمغذية للمجتمعات المحلية بأسرها.

327- وتساءلت عضوة في المجلس عن طريقة عمل البرنامج مع الحكومات في تقديم الخدمات وأثر ذلك على قدرة الحكومات. وطلبت عضوة أخرى تفاصيل عن مكاسب الكفاءة المرتبطة بالمشتريات في إطار مرفق الإدارة الشاملة للسلع مقارنة بالمشتريات التقليدية وطريقة الاستفادة منها في التعامل مع تقلب التكاليف. وتساءلت أيضاً عما إذا كان البرنامج قد نظر في الحصول على الأرز المستدام وما إذا كانت مواد التغليف تُجمع ويعاد استخدامها؛ وطلبت تحديثاً عن جهود البحث عن بدائل للأكياس البلاستيكية والكيفية التي عزز بها البرنامج رقابته على نُظم الشراء والأغذية.

328- وتساءل عضو آخر في المجلس عن كيفية تأثير ارتفاع أسعار الأغذية العالمية على مشتريات البرنامج. وتساءل أيضاً عن أسباب صعوبة العثور على موردين بديلين للأغذية المغذية المتخصصة. ورحب عضو آخر في المجلس بالمناقشات الثنائية الأخيرة بين حكومة بلده وصغار المنتجين بشأن الفرص المتاحة أمام صغار المنتجين لتوفير الإمدادات لعمليات البرنامج.

329- وأكدت نائبة مدير شُعبة عمليات سلسلة الإمداد للمجلس التزام البرنامج بدعم الاقتصادات المحلية من خلال الشراء المحلي والإقليمي. وقالت إن البرنامج يستخدم طرائق تعاقدية جديدة وتدابير لمنع خسائر الأغذية على المستوى القطري، وجدولاً زمنية للمحاصيل لاستخدامها في تخطيط عمليات الشراء وخطة لشراء الأغذية تعطي 12 بلداً أفريقياً. وذكرت أيضاً أن تنفيذ سياسة

المشتريات المحلية والإقليمية قد بدأ، ولكن القيود المفروضة بسبب جائحة كوفيد-19 عرقلت التقدم في التنفيذ. وأضافت أن الإدارة عرضت تقديم مزيد من التفاصيل حول خطوات التنفيذ والتقدم المحرز أثناء دورة المجلس العادية الثانية لعام 2021 أو في جلسة إحاطة إعلامية غير رسمية.

330- ولا يزال العمل جارياً في تقييم أثر المشتريات المحلية على الاقتصادات المحلية، بما في ذلك من خلال تقديم الخدمات. ويستعرض البرنامج أيضاً نموذج العمل الحالي وتحليل المخاطر. وتعكف شعبة عمليات سلسلة الإمداد على بناء تحالف مع الحكومات وكيانات القطاع الخاص للتحضير لقمة النظم الغذائية، وتعمل مع الشركاء لتحسين مواد التعبئة المستدامة.

331- وبشأن البرنامج حالياً في تقديم الخدمات حسب الطلب، ولكنه يأمل في العمل مع الحكومات في المستقبل وفق خطط دخول وخروج يقوم فيها البرنامج بدور همزة الوصل لحين تمكن الحكومات من تولي زمام عمليات الشراء. وسيكون للتحالف المذكور أعلاه دور رئيسي في تحقيق هذا الطموح.

332- وفي إطار جهود منع خسائر الأغذية، أصدر البرنامج أداة تعمل آلياً للإبلاغ عن حوادث الأغذية. وأجريت دراسات جدوى للتتبع الآني، من المزرعة إلى المائدة، وتم تأمين التمويل اللازم لهذا النظام. وسيجري أيضاً الأخذ بالمعايير المهنية المتبعة في الحد من المهدر وسيستخدم نهج مبسط في الإدارة لتقليص فترات التخزين حيثما أمكن. ويشمل تعزيز قدرات أصحاب الحيازات الصغيرة إدارة عمليات ما بعد الحصاد، وممارسات التخزين المثلى، ومعدات تقليل خسائر ما بعد الحصاد، وضمان جودة الأغذية.

333- ويُطبق البرنامج حلولاً مختلفة للتغلب على تحديات الشراء المرتبطة بارتفاع الأسعار والمسائل المرتبطة بتوافر السلع بوسائل تشمل على سبيل المثال استبدال السلع، وزيادة استخدام المعلومات عن السوق (لتوقع الفجوات وتحديد مواعيد وأماكن الشراء) وتحقيق المستوى الأمثل لاستخدام مرفق الإدارة الشاملة للسلع (وذلك أيضاً بفضل الزيادة التي وافق عليها المجلس مؤخراً في المظروف المؤسسي) والعقود الطويلة الأجل (لضمان أسعار أقل).

334- ولا يجري إنتاج الأغذية المغذية المتخصصة على نطاق واسع بسبب عدم وجود طلب تجاري كبير عليها، ويحتاج الإنتاج إلى استثمارات أولية كبيرة. ومع ذلك، وقع البرنامج في عام 2020 اتفاقات مع منتجين في أوروبا وآسيا والشرق الأوسط؛ وافتتح مصنعاً في غانا في مطلع عام 2021، ووجهت دعوة للتعبير عن الاهتمام في إثيوبيا من أجل تحديد موردين جدد.

335- وردا على تعليقات الإدارة، طلب أحد أعضاء المجلس إدراج التحديثات المتعلقة بالمشتريات في برنامج عمل المجلس التنفيذي.

قضايا السياسات (متابعة)

تحديث عن عمليات تصدي البرنامج لفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز

336- أطلعت مديرة التغذية بالإنابة المجلس على آخر المستجدات بشأن جهود البرنامج لدعم الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية والسل الذين تفاقمت حالتهم كثيراً بسبب آثار جائحة كوفيد-19. وقالت إن البرنامج ساعد في عام 2020 أكثر من نصف مليون شخص من المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية والسل وأسره من خلال الدعم الغذائي والتغذوي، بما في ذلك في حالات الطوارئ والحالات الهشة. وتماشياً مع ولايته المتعلقة بإنقاذ الأرواح وتغيير الحياة، يعمل البرنامج مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية في حالات الطوارئ والأزمات الإنسانية ومع منظمة العمل الدولية في تعزيز الحماية الاجتماعية المراعية للفيروس.

337- وأضافت أن الدعم المقدم من البرنامج للأهتات والأسر التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي ولديها أيتام وأطفال ضعفاء حسن التغذية والالتزام بنظم علاج فيروس نقص المناعة البشرية المنقذة للحياة بين أكثر من 420 000 شخص من المصابين بالفيروس، منهم أكثر من 99 في المائة من الرضع غير المصابين بالفيروس المعرضين لخطر الإصابة به.

- 338- وسيبدأ في يونيو/حزيران 2021 تقييم سياسة البرنامج بشأن فيروس نقص المناعة البشرية لعام 2010 إلى جانب تقييم سياسة التغذية. وسيكفل البرنامج تعميم مبادئ الدعم الغذائي والتغذوي لأشد الفئات ضعفا وعدم ترك أحد خلف الركب والتحسين الاستراتيجي للشراكات في عمله في مجال فيروس نقص المناعة البشرية من أجل دعم الحكومات في جهودها لتحقيق أهداف مكافحة الفيروس وضمان التكامل مع نُظم الحماية الاجتماعية الوطنية عند الاقتضاء.
- 339- وأشادت عضوة في المجلس، متحدثة بالنيابة عن قائمتها، بالبرنامج لالتزامه بدعم الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل، وجهوده لتعزيز الاستجابة العالمية للفيروس والإيدز، وخاصة في سياق الجائحة.
- 340- ولاحظت أن من المهم ضمان دمج الدعم الغذائي والتغذوي في الاستجابة لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز من أجل دعم الالتزام بالعلاج وتحسين التغذية، وكذلك الحد من انعدام الأمن الغذائي. وأضافت أن الدعم الذي يقدمه البرنامج يحقق أثرا وقائيا للسكان الضعفاء من خلال الحد من السلوكيات العالية الخطورة التي يمكن أن تزيد من انتقال فيروس نقص المناعة البشرية والسل.
- 341- وأيدت الاستجابة المشتركة لفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز المقدمة من جميع الجهات الراعية لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وشجعت البرنامج على تعزيز عمله داخل إطار برنامج عمل برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز للفترة 2020-2021 واستراتيجيته للفترة 2021-2026.
- 342- وأكدت المديرية من جديد لأعضاء المجلس أن البرنامج يدعم بنشاط استراتيجية برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وأنه بدأ في تنفيذ إطاره الموحد للميزانية والنتائج والمساءلة.

مسائل أخرى (متابعة)

- تقرير شفوي عن الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وبرنامج الأغذية العالمي
- 343- قدم رئيس المجلس ملخصا أوجز فيه بعض المناقشات التي دارت خلال الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) والبرنامج، في 27 مايو/أيار 2021. وحضر الاجتماع أعضاء المجالس التنفيذية للكيانات الستة ورؤساؤها أو ممثلوهم. وحضر نائب المدير التنفيذي بالنيابة عن المدير التنفيذي للبرنامج.
- 344- وكان موضوع الاجتماع هو الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات، وإصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في سياق جائحة كوفيد-19.
- 345- وبعد أن قدم رئيس المجلس موضوع الاجتماع، دار نقاش حول الدروس المستفادة من الاستجابة لجائحة كوفيد-19 وآفاق الانتعاش المستدام والشامل والقادر على الصمود. وعُرضت أمثلة مستوحاة من البلدان إلى جانب النهج المشتركة، بما في ذلك خطة استجابة اجتماعية اقتصادية تغطي 137 بلدا. وأوضح الرئيس العواقب الصحية والاجتماعية والاقتصادية المدمرة بسبب الجائحة، ودعا إلى مزيد من الوحدة والتماسك على نطاق منظومة الأمم المتحدة الإنمائية.
- 346- وشدد نائب المدير التنفيذي أثناء العرض الذي قدمه على أهمية التنسيق والحاجة إلى تحليل مشترك وعمل مشترك وبرمجة مشتركة في مجالات الصحة والتغذية والحماية الاجتماعية كضمانات للحماية من الصدمات في المستقبل. وسلط الضوء أيضا على تحالف الوجبات المدرسية الذي يكتسب زخما في العملية المفضية إلى قمة الأمم المتحدة بشأن النظم الغذائية.

347- وسيُنشر تقرير موجز عن الاجتماع المشترك بجميع اللغات الرسمية للبرنامج قبل موعد انعقاد الدورة العادية الثانية للمجلس لعام 2021.

ملخص أعمال المجلس التنفيذي

2021/EB.A/29 ملخص أعمال الدورة العادية الأولى للمجلس التنفيذي لعام 2021

348- أشار رئيس المجلس إلى أن مقرر الدورة العادية الأولى للمجلس لعام 2021 أعد ملخصاً لأعمال هذه الدورة ووزع في أبريل/نيسان 2021 مشروعه على أعضاء المجلس الذين قدموا عدة اقتراحات أُدرجت في ذلك المشروع. ووافق المجلس بعد ذلك على الملخص.

التحقق من القرارات والتوصيات المعتمدة

349- قدم رئيس المجلس هذا البند من جدول الأعمال، ولاحظ أن الدورة الحالية، شأنها شأن الدورات السابقة، قد مضت بسلاسة على الرغم من إجرائها عن بُعد من خلال الوسائل الافتراضية، وأشاد بأمانة المجلس والموظفين التقنيين الذين جعلوا ذلك ممكناً. وسلط الضوء على بعض المناقشات التي دارت أثناء الدورة، بما فيها المناقشات مع الضيف الخاص حول موضوع قمة الأمم المتحدة المقبلة بشأن النظم الغذائية، المناقشات التي دارت حول الموافقة على سياسة شؤون العاملين في البرنامج والمناقشات المتعلقة بمختلف التقارير السنوية التي تتناول بالتفصيل أداء البرنامج في عام 2020.

350- وأكد المقرر بعد ذلك أن القرارات والتوصيات التي عرضت في مشروع مجموعة القرارات والتوصيات التي اعتمدها المجلس خلال الدورة الحالية مطابقة للقرارات والتوصيات التي تم الاتفاق عليها أثناء الدورة. وستُنشر الصيغة النهائية للقرارات والتوصيات المعتمدة في الموقع الشبكي للمجلس في الأسبوع التالي، وسيجري تعميم مشروع ملخص المناقشات التي دارت أثناء الدورة للتعليق عليها في حينه.